www.kassioun.org

1249

الاثنين 27 تشرين الأول 2025

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

سورية وأحلام سنغافورة:
البديل الاقتصادي ليس هناك... بل هنا

[12]

الافتتاحية

الحلُّ واضحٌ: السلطة للشعب وبالشعب ومن أجله

الشعب السوري وحدة سياسية تاريخية متكاملة، ولا يمكن تعريفه بكونه جمعاً حسابياً لقوميات وأديان وطوائف وعشائر. هذه الوحدة المتكاملة تتضمن تناقضاً بين الناهبين والمنهوبين؛ الناهبون الذين لا يتجاوزون 10% من السكان، وينتمون إلى كل القوميات والأديان والطوائف، والمنهوبون الذين يزيدون على 90% من السكان، وينتمون أيضاً إلى كل القوميات والأديان والطوائف.

كل عمل أو قول- سابقاً والآن- لتقسيم السوريين على أساس قومياتهم وأديانهم وطوائفهم، وعلى أساس «أكثرية» و«أقليات»، وأيًّا يكن الستار الذي يحاول التلطي خلفه، هو عمل وقول يصب في مصلحة الناهبين... في مصلحة الحرامية الكبار المنتمين لمختلف القوميات والأديان والطوائف، وضد مصلحة عموم الشعب السوري المنهوب المنتمي إلى كل القوميات والأديان والطوائف.

طوابير السوريين على الأفران والمشافي، لا تُفرّق بين طائفة وأخرى، أو دين وآخر. جموع السوريين الذين يذوقون الأمرَّين يوميا ليحصّلوا بشق الأنفس ما يقتاتون وأولادَهم به، وما يعلّمون ويطببون ويكسون أولادهم به «إن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً»، ليسوا من طائفة دون أخرى، أو دين دون آخر، أو قومية دون أخرى، إنما هم الأغلبية الساحقة المسحوقة التّي هي نفسها ما نصفه سياسياً بأنه «الشعب السوري».

المظلومية الكبرى في سورية، والمستمرة منذ عقود، هي مظلومية 90% من السوريين المنتمين لكل القوميات والأديان والطوائف، وكل من يتاجر بمظلومية دون أخرى، إنما يكرِّس، واعياً أو جاهلاً، تلك المظلومية، وينتصر للناهبين واللصوص ضد عموم الشعب السوري.

إن السلطة، كل السلطة، ينبغي أن تكون للشعب السوري، والثروة كل الثروة، وبذلك فقط يمكن أن يكون الوطن كريماً عزيزاً؛ بأن تكون «السلطة للشعب وبالشعب ومن أجل الشعب»، وهو ما تعنيه الديمقراطية الحقيقية... ويتم ذلك عبر **المشاركة السياسية**، وليس عبر أيّ شكل من المحاصصات الطائفية والقومية والدينية، الشكلية أو الفعلية، وسواء كان الأمر متعلقاً بمجلس شعب، أو بحكومة، أو بغير ذلك من الأمور...

إن الناس إذا ألمت بها الملمات، لجأت إلى التجمع والتكاتف لحماية نفسها والدفاع عن مصالحها، فإذا تم تهميش العمل السياسي الوطني الجامع، وتم تغييب المشاركة السياسية، والتضييق على العمل السياسي، فإن ما يبقى هو اجتماع الناس على أساس القوميات والأديان والطوائف والعشائر، وهو أمرٌ شديد الخطورة؛ فلا يُهدد وصول الناس إلى حقوقها ويمنح الناهبين سطوة إضافية عليها باسم الدين والقومية والطائفة فحسب، بل ويفجر السلم الأهلي، ويضع البلاد على طريق التفتيت والتقسيم، ويُشرّع الأبواب واسعة أمام مزيد من التدخلات الخارجية الضارة والتخريبية، ويقتل أيّ احتمال حلول اقتصادية أو نمو اقتصادي.

المدخل الوحيد نحو مواجهة المخاطر الكبرى التي تعيشها البلاد وأهلها، هو توحيد السوريين، وبالدرجة الأولى وقبل كل شيء آخر، توحيد 90% منهم المنهوبين المفقرين المنتمين كما أسلفنا مراراً وتكراراً إلى كل القوميات والأديان والطوائف. ولتنفيذ هذه المهمة، لا بد من مشاركة سياسية حقيقية، وهذه لا ممر لها سوى المؤتمر الوطني العام، وتنفيذ جوهر القرار 2254، أيّ خارطة طريقه المتضمنة لإنشاء جسم حكم انتقالي، ودستور دائم، وصولاً إلى انتخابات. كل ذلك، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الآجال الزمنية ليست مفتوحة أمام هذا الحل، بل هي محدودة وضيقة، وما لم يبدأ العمل به، فإنه سيفقد قدرته على إنقاذ البلاد والعباد...

شؤون عمالية

ماذا عن الموافقة على تجديد العقود

02

شؤون محلية

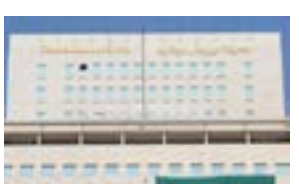

قرار المصرف المركزي بشأن ودائع المصارف في لبنان...

05

شؤون عربية ودولية

الغربيون سيستمرون بالخسارة وصولاً إلى نهايتهم

17

ملف «سورية 2025»

المشاركة السياسية في سورية اليوم...

24

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

من يحمي حقوق العمال مما هو قادم؟

يرتفع مستوى الحراك العمالي في العالم، وخاصة في الغرب وأمريكا، من خلال أشكال متعددة من الممارسة على الأرض «مظاهرات – إضرابات – اعتصامات...إلخ» يقوم بها العمال، وذلك استناداً إلى مستوى الحريات السياسية والديمقراطية النسبي السابق، والذي يتغير الآن، وإلى درجة التنظيم وقوة الحركة النقابية الجديدة، التي تتكون في مجرى الصراع الدائر مع قوى النهب من أجل انتزاع حق الطبقة العاملة في التعبير بالطرق والأشكال التي يعبر فيها العمال عن مصالحهم وحقوقهم، وفي مقدمتها حقهم في توزيع عادل للثروة التي ينهبها لصوص القيمة الزائدة، مدعومين بقوانين تثبت لصوصيتهم وتجعل حياة العمال في أسوأ حالاتها، وغرباء عن إنتاجهم المجبول بعرقهم ودمائهم.

العمال في سورية تاريخياً ليسوا مستثنين من النهب لقوة عملهم، وما زالوا على هذه الحال، وخاضوا معاركهم من أجل تحسين شروط عملهم، ومن أجل تحسين مستوى معيشتهم، ومن أجل حقهم بالتعبير عن مصالحهم، عندما كانوا بعيدين عن الهيمنة والمصادرة لهذا الحق. ولكن الواقع الذي هم فيه منذ عقود، وما زال مستمراً، قد حال دون الاستمرار بما كانوا عليه لعوامل كثيرة، في مقدمتها مستوى الحريات السياسية والديمقراطية التي حدّت من قدرة الطبقة العاملة السورية على الدفاع عن قضاياها المختلفة. وبهذا يكون العمال في مقدمة الطبقات التي تضرّرت على مدار العقود الفائتة، من جراء السياسات الليبرالية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة خلال الأزمة الوطنية العميقة. حيث مكّنتْ هذه السياساتُ قوى النهب والاستغلال من التحكّم والسيطرة المطلقة على أرزاق البلاد والعباد، بينما العمال لم يتمكنوا من مواجهة هذه السياسات، وتركوا لقَدَرهم يصارعون مِن أجل قوتِ يومهم حَتَّى نحَر الفقر والجوع عِظامَهم.

البلاد مقبلة على موجة جديدة من السياسات الليبرالية مستندة إلى القرار الأمريكيّ برفع العقوبات «المشروطة بالمطالب الأمريكيّة» التي كانت وما زالت مفروضة على الشعب السوري، حيث يجري الآن إعلامياً وحكومياً الترويج الواسع لما سيحدثه رفع العقوبات من تغيير هائل في الوضع الاقتصادي والمعيشي والبطالة بسبب المشاريع الضخمة التي ستقام وبسبب إعادة الإعمار، مما يعني تشغيلاً كبيراً لليد العاملة السورية، وهذا إن حدث سيرتّب على الحركة النقابية مهمات كبيرة خارج ما هو معتاد في طريقة عملها لتحافظ وتحمي حقوق العمال السوريين من الاستثمارات القادمة إن قدمت وتوفرت لها الشروط القانونية والأمنية للقيام باستثماراتها خاصة وأن قوانين العمل السورية المعمول بها الآن لا يمكن الركون إليها في تأمين الحقوق والمطالب العمالية وتجربة العمال ما زالت حاضرة مع هذه القوانين في حماية حقوقهم أثناء العمل أو في حالة التسريح.

ماذا عن الموافقة على تجديد العقود

وفق القرار 2533/ص وما هي المعايير؟

حصرت الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية قرار تجديد العقود السنوية في جميع الجهات العامة بيدها وفق الفقرة ج بالقرار رقم 2533/ص الصادر عنها بتاريخ 1-9-2025 الذي جاء فيها «ج - عدم تجديد العقود المؤقتة في حال انتهاء مدتها أياً كان نوعها إلا في ضوء الحاجة الماسة، وبموافقة الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية حصراً»

■ قاسيون – محرر الشؤون العمالية

ومنذ صدور القرار اعتبر موظفو العقود أنفسهم في ظلم شديد، فهؤلاء الذين اشتكوا من عدم تثبيتهم طوال السنين الماضية أصبحوا الآن تحت رحمة القرار وباتوا مهددين بشكل مباشر كلما اقتربت مدة انتهاء عقودهم مع الجهات العامة ووفق القرار فلم تتوضح إلى اليوم معايير أمرين مذكورين بالقرار أولهما الحاجة الماسة والثانية موافقة الأمانة العامة من عدمها وكيف سيتم البتّ بها وهذا ما حصل مع مجموعة كبيرة من الموظفين الذين راجعوا دوائرهم ومعاملهم ليطرحوا موضوع تجديد عقودهم سواء كانت منتهية ولم تجدد أو التي اقترب موعد انتهائها، وذكر العديد من الموظفين المراجعين بأن إدارتهم سبق أن طلبت تجديد عقودهم ولكن الأمانة العامة ردت الطلب بعدم الموافقة وعند السؤال عن ذلك تبين أنه لا توجد إجابة واضحة بل مجرد رفض لتجديد تلك العقود فإذا كانت الإدارة قد حددت الحاجة الماسة وفق القرار فما الذي منع تجديد عقودهم والموافقة عليها من قبل الأمانة العامة وما هي معايير ذلك؟

يبدو هذا التساؤل مشروعاً لكونه يحتاج إلى إجراءات تنفيذية واضحة وضوابط شاملة سواء إدارية الطابع أو قانونية حقوقية خاصة أن تجديد عقد ما قد أصبح رهن أكثر من جهة، وبالتالي أصبح أكثر عرضة للخطأ ويمكن أن يستخدم وفق معايير شخصية أو غير علمية وقانونية، وكتبت إحدى الموظفات اللواتي لم تتم الموافقة على تجديد عقودهن من الأمانة العامة في رسالة إلى قاسيون ما يلي: ما زلت أسأل نفسي كيف تحدد الرئاسة العامة للجمهورية الحاجة الماسة لذلك حتى توافق على تجديد العقد؟ وكيف تتحقق من توافره؟ فربما توجد حاجة ماسة لتجديد العقد من وجهة نظر الإدارة تعجز الأمانة العامة عن تقديرها وبالمقابل يمكن وجود حاجة ماسة للتجديد ولكن الإدارة المسؤولة لا تتقدم بطلب التجديد لأسباب مزاجية أو شخصية أو لغياب الكفاءة الإدارية، وبالتالي تضر بمصالح المديرية والموظف معاً، وربما ترفع طلب تجديد عقود لموظفين ليست بحاجتهم لأسباب تتعلق بالمحسوبيات أو الرشوة أو غير ذلك وبالتالي فإنها تفتح باباً جديداً للفساد وما زال العمال والموظفون يغمزون ويلمزون ويلمحون لوجود هكذا ظواهر لكنهم لا يتحدثون بها علناً خوفاً من الرقباء وما أكثرهم، إن غياب المعايير ثم عدم وجود لجان مختصة من وزارة التنمية الإدارية والنقابات وهيئة الرقابة وغياب معايير معلنة من الأمانة العامة تجعل مساحة الفساد الإداري والوظيفي وارد الحدوث بالإضافة إلى عدم شعور الموظف بالأمان الوظيفي اللازم لانكبابه على عمله وإتقانه والتفاني من أجله وربما «يعبي جيبتو قبل ما يخلص عقدو» ويمكن اعتبار ما حصل معي مثالاً على ذلك، حيث رفعت الإدارة المباشرة التابعة لها طلباً بتجديد عقدي وتم رفض الطلب وما زلت أنا والإدارة وزملائي نجهل السبب!.

وزير الطاقة يرفض التفريط بالخبرات والكفاءات دون إثباتات دامغة

تناقلت وسائل الإعلام الإلكتروني خبراً عن مصدر رفيع في الوزارة مفاده أن السيد وزير الطاقة أوقف موجة فصل جماعي استهدفت أكثر من 250 موظفاً من كوادر الوزارة ومديرياتها رافضاً التوقيع على كشوفات خلت من أدلة واضحة أو مبررات قانونية وتم وصف القرار بالقرار المسؤول والجريء وبأن الوزير شدد على أن العدالة لا تقام على الظنون وأن الاتهام بالارتباط بالنظام السابق أو الفساد يحتاج إلى إثباتات دامغة لا لتقارير ارتجالية قد تستغل بشكل شخصي، وأفاد المصدر في الوزارة بأن البشير أعاد الكشوفات للمديرين المعنيين مطالباً بتوضيحات دقيقة تضمن عدم المساس بحقوق العاملين الأبرياء مؤكداً بالوقت ذاته أنه لن يسمح بتفريغ الوزارة من خبراتها وكفاءاتها التي يصعب تعويضها مهما كانت الضغوط.

في حال تأكد الخبر بالأيام القادمة فإن إجراء الوزير وتعاطيه مع ملف من هذا النوع يؤكد أن وجود المعايير والقواعد التي من المفترض الانطلاق والارتكاز عليها في أي قرار أو إجراء هو الضامن الأساس لصوابه وتحقيقه مصالح القطاع العام وعماله معاً.

إنصاف عمال معامل الدفاع حق وواجب

في أعقاب سقوط سلطة النظام السابق الفاسدة والبائدة، ومع صدور القرارات الحكومية التي طالت مئات آلاف الموظفين في القطاع العام برزت بشكل كبير قضية عمال معامل الدفاع كواحدة من أكثر الملفات إهمالاً وتجاهلاً، رغم أنها تمس شريحة واسعة من المدنيين الذين خدموا في جهاز الدولة لعقود دون أن يكون لهم أي دور عسكري أو أمني، هؤلاء العمال الذين تم فرزهم إلى معامل الدفاع عبر آليات التوظيف الرسمية، وجدوا أنفسهم بخطة قلم خارج وظائفهم ومعاملهم، بلا حماية وظيفية ومعيشية أو تعويضات تتناسب مع مفهوم العدالة والحقوق المتساوية.

■ يارا اللحام

تتبع معامل الدفاع ومؤسساتها الاجتماعية في سورية لوزارة الدفاع رغم أنها مؤسسات صناعية وخدمية مدنية تضم آلاف الموظفين المدنيين من مهندسين وفنيين وعمال مختصين في الكثير من مجالات التصنيع والصيانة والإنتاج وغيرها وكلهم موظفون وفق قانون العمل الأساسي 50 وتم تعيينهم عبر وزارة التنمية الإدارية أو رئاسة مجلس الوزراء، وفقا لاحتياجات الدولة وضروراتها ولاحتياجات المؤسسات الإنتاجية والخدمية فمن عامل الخياطة إلى عامل البناء إلى موظف المحاسبة والحارس لم تشفع سنوات كدهم وصبرهم على الأجور الشحيحة سنين طويلة لإنصافهم وحمايتهم من التعاطي معهم كأنهم ليسوا عمالا وموظفين شأنهم شأن جميع العاملين في الجهات الحكومية رغم أن القرارات طالت الجميع إلا أنهم ما زال يتم التعاطي معهم كأنهم جزء من المنظومة العسكرية السابقة لا كأفراد مدنيين لهم حقوق كاملة وواجبات أيضا.

الفراغ القانوني والتصفية الإدارية

بعد سقوط سلطة النظام البائد تم حل وزارة الدفاع السابقة وتفكيك مؤسساتها بما فيها معامل الدفاع وهذا القرار الذي اتخذته الحكومة الانتقالية دون دراسة كافية أدى إلى فصل آلاف العمال المدنيين دون سابق إنذار، ودون أي آلية واضحة لإعادة فرزهم أو تعويضهم. لم يفتح أي تحقيق إداري لتحديد طبيعة وظائفهم، ولم تمنح لهم فرصة للدفاع عن أنفسهم أو إثبات أنهم مجرد موظفين مدنيين خدموا الدولة ضمن اختصاصاتهم المهنية، في الأشهر التي تلتها توجه العديد من هؤلاء العمال، خاصة المهندسين والفنيين، بمناشدات إلى الحكومة الانتقالية، مطالبين بإعادة النظر في أوضاعهم، وإعادتهم إلى العمل أو تعويضهم عن سنوات الخدمة وأكدوا أنهم لم يختاروا جهة فرزهم وأنهم لا يتحملون مسؤولية عن طبيعة المؤسسة التي عملوا فيها لكن هذه المطالب قوبلت بالتجاهل دون أي اعتبار للبعد الاجتماعي والإنساني لهذه القضية لا من قريب أو بعيد مما خلف آثارا كارثية عليهم فقد خسروا مصدر رزقهم، وتعرضوا للتهميش الاجتماعي، بل ووصمهم البعض بأنهم «أدوات النظام وفلوله»، رغم أنهم لم يحملوا سلاحا أو يتاجروا مع من تاجر من أمراء الحرب والسياسة، والكثير منهم اليوم اضطر للعمل في مهن هامشية، أو الهجرة، أو الاعتماد على المساعدات والبعض الآخر واجه مشاكل نفسية حادة نتيجة الإقصاء والظلم، خاصة أولئك الذين أفنوا حياتهم في خدمة المعامل الإنتاجية للدولة والاقتصاد الوطني معتقدين أنهم يؤدون واجبا وطنيا.

ليسوا أتباع نظام بل ضحايا له

إن قضية عمال معامل الدفاع المدنيين تمثل اختبارا حقيقيا لعدالة المرحلة الانتقالية في سورية، وتجاهلهم يعني تكريس منطق العقاب الجماعي المقولب سلفا بعيدا عن معايير المكافأة والمحاسبة وعن القانون والقضاء وانطلاقا من دور الدولة المسخرة أصلا لحماية جميع المواطنين وعلى رأسهم العمال والطبقة الكادحة لا بد من إعادة النظر في القرارات الحكومية كافة، والتي طالت جموع العاملين في الدولة والعمال المدنيين في وزارتي الدفاع والداخلية ضمنا والمطلوب اليوم هو فتح ملفهم بجدية، والاعتراف بمظلوميتهم وإعادة الاعتبار لهم، عبر آليات قانونية عادلة، تضمن لهم التوظيف والتعويض والحقوق الأخرى كافة، فهؤلاء كغيرهم من السوريين ليسوا بقايا أتباع نظام فاسد ومستبد، بل مجرد ضحايا له.

الطبقة العاملة

البرتغال - 10/23

إضراب دعت إليه الجبهة المشتركة احتجاجا على تدهور ظروف العمل في الإدارة العامة. بدأ الإضراب ليلا في المستشفيات وقطاع جمع النفايات، حيث بلغت نسبة الالتزام 90%. وأكد سيباستياو سانتانا أن المدارس مغلقة في معظم أنحاء البلاد، مع مشاركة واسعة من المعلمين والموظفين. كما أشار خوسيه فيليسيانو كوستا إلى تعطّل الخدمات في فيسيو وكوفيلها وألمادا وغيرها. الإضراب يشمل 29 نقابة ويطالب بتحسين الأجور، وتطوير الوظائف، والدفاع عن الخدمات العامة، وسط انتقادات لميزانية الدولة المقترحة لعام 2026.

10/23 إضراب الأطباء في بريطانيا: احتجاج على الأجور والتوظيف

يعتزم الأطباء المبتدئون والمقيمون في بريطانيا تنفيذ إضراب لمدة خمسة أيام من 14 إلى 19 نوفمبر، احتجاجا على تجاهل الحكومة لمطالبهم بزيادة الرواتب وتحسين الأمن الوظيفي. يطالب الأطباء بزيادة قدرها 29% لإعادة الأجور إلى مستوياتها الحقيقية لعام 2008، بعد حصولهم على زيادات جزئية لا تلبي تطلعاتهم. الجمعية الطبية البريطانية أكدت أن المحادثات مع وزير الصحة لم تثمر بحلول ملموسة، بل وعود مبهمة. الإضراب يأتي وسط أزمة تدريب وبطالة بين الأطباء الجدد، ويُتوقع أن يُحدث اضطرابا كبيرا في هيئة الخدمات الصحية الوطنية خلال موسم الشتاء

فنزويلا 10/24

دعا الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو الطبقة العاملة إلى التأهب للتعبئة والمقاومة ضد أي عدوان أمريكي، مؤكدا أن العمال هم «أعظم درع وطني». وقال خلال لقاء مع ممثلين عن العمال: «إذا تجرأوا، فها هو أمامكم أعظم درع. لن يحرك العامل إبرة، بل سيعلنون إضرابا ثوريا وعصيانا مدنيا حتى يستعيد الشعب سلطته. اعتبروا هذا أمرا صادرا.» وأكد أن أي محاولة أمريكية لزعزعة الاستقرار ستقابل بمقاومة شاملة. تصريحاته جاءت بعد تقارير عن إذن لـ CIA بتنفيذ عمليات سرية، ودراسة الجيش الأمريكي لضرب شبكات تهريب المخدرات، وهو ما اعتبرته كاراكاس «انتهاكا جسيما».

كندا 10/23

في قرار أثار جدلا واسعا، رفضت هيئة العلاقات الصناعية الكندية طعن نقابة CUPW ضد قانون العودة إلى العمل الذي فرضته الحكومة عام 2018، معتبرة أنه لا ينتهك الدستور. رغم أن القانون أتاح وساطة مستقلة، ترى النقابة أنه قوّض حق الإضراب، أحد أقدم حقوق العمال المكفولة. هذه القضية تعكس أزمة متجذرة في تاريخ العمل الكندي، حيث تتكرر المواجهات بين النقابات والحكومات حول حدود التدخل في النزاعات. ومع ترحيب Post Canada بالقرار، عبّرت النقابة عن خيبة أملها، محذّرة من تداعياته على مستقبل التفاوض الجماعي. آن الأوان لإيجاد حلول عادلة تحمي حقوق العمال وتضمن استقرار الخدمات.

النوايا لا تكفي وإلغاء جميع القرارات مطلب عماليّ واحد

شهد الأسبوع الماضي جملة من التصريحات الإعلامية لرئاسة الاتحاد العام عبر مواقع التواصل الاجتماعي بعضها منشورات وأخرى لقاءات صوتية تُظهر بشكل واضح محاولات جدية ونشطة من قبل الاتحاد العام للتأثير على الملفات الكبرى وذات الأولوية القصوى وعلى رأسها قضية العمال المتضررين من جملة القرارات الحكومية التي أدت إلى فصل وتعطيل وإنهاء عمل مئات آلاف العمال في مختلف القطاعات والتجمعات، ورغم وصفنا للمحاولات بأنها جدية ونشطة إلا أنها ما زالت بعيدة عن الدور المفترض للتنظيم النقابي من جهة، وضعيفة التأثير مقارنة بوزن المنظمة العمالية و حجمها الفعلي من جهة أخرى، وبرز من جملة تصريحات رئيس الاتحاد المتعلقة باجتماعه مع وزارة التنمية الإدارية «توجد معلومات تفصيلية حضرت ضمن الاجتماع لا نستطيع التصريح بها حتى لا تسبب حساسية، فقد كانت هناك نقاشات حادة، فكما نعلم الحكومة تعتبر رب عمل وإعادة أي عامل يعتبر عبئاً مالياً عليها» انتهى الاقتباس.

■ هاشم اليعقوبي

كان هذا التصريح الذي اقتبسنا منه متعلقاً بالعمال المفصولين بمرحلة السلطة الساقطة الذين فصلوا لأسباب سياسية أو أمنية والذي لا يختلف اثنان على مدى مظلوميتهم وحجم الضرر الكبير الذي عانوا منه وما زالوا عليه، مع استثناء من فصل لأسباب تتعلق بالفساد أو غيرها من القضايا التي من المفترض أن تبت به القوانين والقضاء المختص، وهذا ما تتفق عليه جميع الأطراف وعمليا فان هذا الملف من أسهل الملفات وأبسطها، ورغم ذلك ووفق التصريحات جرى عليها نقاش حاد تمانع الحكومة إجراءاته تهرباً من العبء المالي المصاحب لعودتهم إلى عملهم وعودة أجورهم وتعويضاتهم فكيف بالملفات الأكثر تعقيدا والمختلف عليها بشكل كبير كموظفي العقود غير المجددة أو الموظفين عبر مسابقة المسرحين و«ذوي الشهداء» والمفرغين «أحزاب ومنظمات» والموظفين المدنيين في وزارتي الدفاع والداخلية وغيرها من الملفات الأخرى التي تطول قوائمها الاسمية وتطول مدة بقائها دون حلول تنهي مظلومية العمال وتراعي حقوقهم دون زيادة أو نقصان على مبدأ العدالة المتكاملة التي تفرز الصالح عن الطالح وتنصف الأول وتحاسب الثاني وتبدأ بكبيرهم قبل صغيرهم عبر مؤسسة قضائية مستقلة ونزيهة وهذا ما يريده العمال حقاً.

الحكومة تأخذنا حيث تريد

نلاحظ من خلال مجمل نشاطات وتصريحات الاتحاد العام نوايا حقيقية لتحقيق نتائج كبرى في قضية القرارات الحكومية السابقة التي طالت عمال وموظفي القطاع العام وإذا ركزنا على الخطاب بشكل عام سنرى انخراط التنظيم النقابي بالتفصيل والتقسيم التي اتبعته الحكومة في جملة القرارات وهذا ما نجحت به الحكومة بامتياز حين جرته إلى هذا المكان وفرضت عليه العمل والنقاش المجزأ وأصبحت القضية الواحدة عدة قضايا يسهل على المسؤولين الحكوميين الخوض بها وبنتائجها وتشتيت المسؤولين النقابيين والرأي العام فيما بينها فسواء كان هذا التقسيم مقصوداً أو غير مقصود فالنتيجة واحدة لكونها قسمت القرارات الأولى بين فصل وإجازة مأجورة وعدم تجديد عقود، وقرارات «الخط الأحمر» ثم عادت وقسمت كل قطاع على حدة فالتعليم غير الصحة والمصارف غير المعابر والجمارك وقطاعات الجباية غير القطاعات الخدمية الصرفة وهذه المحافظة غير تلك المحافظة وهكذا دواليك مما أعطى انطباعاً بنتائج أقل ضرراً من الواقع وذوبت القليل بالكثير فتاهت القوى بين هذا وذاك وكثرت المطالبات والاجتماعات والتصريحات وبين أخذ وردّ، والتراجع عن قرار سابق، ثم قرار جديد ثم قرار ينهي الإجازات تنفذه كل وزارة على مزاجها إلى أن أصبح لكل قضية خصوصيتها ولكل مظلومية مبرراتها، ووعود وآمال وقيل وقال، وبالنتيجة النهائية تم تفتيت النتائج دون علاج أو حلول شاملة وتصبح إعادة بضع عشرات من العمال لعملهم إنجازاً عظيماً تثبت فيها الحكومة عدالتها وحسن نواياها ويثبت بها التنظيم سعيه ودوره ورغم أهمية نتيجة كتلك، لكنها بالحقيقة الملموسة هي التملص من معالجة الكل بالاكتفاء بالبعض وهذا ما لا يصب بمصلحة العمال والنقابات معاً.

قام الاتحاد العام بصياغة برنامجه النضالي ضد القرارات الحكومية على قاعدة إلغاء جميع القرارات السابقة وتشكيل لجان مختصة للتقييم والمحاسبة وفرز الفساد بمشاركة المؤسسة القضائية

وحدة البرنامج ... وحدة العمل

تحتاج المنظمة النقابية إلى أمرين بالغي الأهمية أولهما تقدير وزنها الفعلي وفهم قدراتها وتعدد أدواتها والخروج من الفكر والعقلية السابقة المصاحبة للسلطة البائدة وتبني عقلية تتناسب مع وزنها ودورها وضرورات المرحلة التي تمر على البلاد، وثانيهما الحفاظ على وحدتها إرادة وإدارة وبرنامجاً وممارسة، والانطلاق من العام إلى الخاص من خلال صياغة القضايا والاستحقاقات التي أمامها وصياغة موقف عام وصلب يحشد القوى ويعزز الوحدة ضمن حقوق الجميع دون استثناء أو تشتت وهذا ليس بالأمر الصعب فكل ما يحتاجه الأمر ممارسة المركزية الذكية والواعية فالتكوين التنظيمي للمنظمة يتيح لها العمل عبر الهيئات كافة، فيجمع بين العام والخاص، فإذا قام الاتحاد العام بصياغة برنامجه النضالي ضد القرارات الحكومية على قاعدة إلغاء جميع القرارات السابقة وتشكيل لجان مختصة للتقييم والمحاسبة وفرز الفساد بمشاركة المؤسسة القضائية، والتنظيم النقابي ورقابته سهل على كامل الهيئات تحويل العام إلى خاص فتخوض معاركها وفق خصوصية تمثيلها بدءاً باللجان النقابية ومروراً بمكاتب النقابات واتحاد المحافظات وانتهاء بالاتحادات المهنية، وتتضح الرؤية حينها عند الجميع ويتوحد العمل وتثمر النتائج وخير دليل على ذلك عشرات الاحتجاجات التي خرجت ضد القرارات والتي كانت تمثل موظفي مؤسسة وقطاع أو وزارة أو مدينة أو محافظة ورغم تحولها إلى أداة ضغط مستمرة على الحكومة وتحقيقها لبعض النتائج إلا أنها بقيت نسبية وغير كافية فماذا لو أنها كانت موحدة حول برنامج اتحادها العام يقودها ويسير بها نحو مطالبها بشكل منظم وعملي ألم تكن ستحصدها كلها بدل فتات يحي البعض ويميت الباقيين؟ ومع مرور الشهر تلو الآخر وبقاء نتائج القرارات شاهدة على جورها وقسوتها على العمال المتضررين وعائلاتهم الذين يقبعون تحت خط الفقر والصحة والكرامة «هذه هي الخطوط الحمراء» يستمرون بأمالهم كما استمروا بمطالبهم ينتظرون من تنظيمهم النقابي ما يساوي واقعهم الكارثي الذي لا خلاص منه إلا باسترجاع حقهم بالعمل والأجر والتعويض والوطن، فهل ذلك عليهم بكثير؟ وهل ذلك على الاتحاد العام بعسير؟

قرار المصرف المركزي بشأن ودائع المصارف في لبنان... انعكاسات حادة على اقتصاد هش

أصدر مصرف سورية المركزي أخيراً قراراً حاسماً يُلزم المصارف التجارية بالاعتراف بـ 100% من الانكشاف المالي على النظام المصرفي اللبناني، مع تكوين مخصصات كاملة لتغطية الخسائر المحتملة، وتقديم خطة لإعادة الهيكلة خلال فترة ستة أشهر. القرار جاء في وقت يُعاني فيه الاقتصاد السوري من هشاشة شديدة، مع تضخم مرتفع، انخفاض القدرة الشرائية، ونقص السيولة، وضعف النشاط الإنتاجي، ما يجعل أي صدمة مصرفية كبيرة قادرة على تفاقم الأزمة الاقتصادية بسرعة.

■ حيثيات القرار

تستند حيثيات القرار إلى عدة عوامل:
حجم الانكشاف الكبير على لبنان، حيث تشير التقديرات إلى أن المصارف السورية لديها ودائع وانكشافات على النظام المصرفي اللبناني تتجاوز 1,6 مليار دولار، أي نحو ثلث ودائع القطاع المصرفي السوري.
حماية النظام المصرفي، فالقانون «رقم 23 لعام 2002» يمنح المصرف المركزي صلاحية الإشراف والرقابة لضمان استقرار النظام المالي، بما في ذلك إلزام المصارف بتكوين مخصصات للأصول عالية المخاطر.
إطار رقابي صارم، فالقرار يتضمن مهلة ستة أشهر لتقديم خطط إعادة هيكلة تغطي المخاطر، في خطوة تُظهر حرص المركزي على تقييم المخاطر وإدارة الصدمة قبل تفاقمها.

انعكاسات القرار على القطاع المصرفي في ظل الاقتصاد الهش

– تآكل الأرباح وضغط السيولة، فإلزام البنوك بتكوين مخصصات كاملة يعني انخفاض الأرباح وحقوق المساهمين– احتمال الحاجة لزيادة رأس المال أو البحث عن شراكات جديدة– ضغوط مباشرة على السيولة، ما يحد من قدرة البنوك على منح القروض.
– تضييق الائتمان وتأثيره على النشاط الاقتصادي، ففي ظل اقتصاد ضعيف ومتأثر بالحرب والعقوبات، فإن أي تقلص في الإقراض يؤدي إلى... بطء نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة– ارتفاع البطالة– تراجع الاستثمارات، خصوصاً في القطاعات الإنتاجية الضرورية لتعافي الاقتصاد.
– تأثير على الثقة والمودعين، فإعلان البنوك عن خسائر محتملة قد يقلل ثقة المودعين، ويدفع البعض إلى سحب أموالهم أو التحوط بأصول ملموسة، ما يزيد الضغط على السيولة ويعمّق هشاشة النظام المصرفي.

آثار أوسع على الاقتصاد السوري

ضغوط على سعر الصرف والتضخم، فنقص السيولة بالدولار يزيد الطلب على العملات الأجنبية، ما يضغط على سعر الليرة ويؤجج التضخم.
تأثير على الموازنة العامة، فبحال تطلب الأمر تدخل الحكومة لدعم البنوك، فقد يستنزف جزء من الموارد المالية المحدودة، مما يقلل القدرة على دعم الخدمات الأساسية أو المشاريع التنموية.
تفاقم المخاطر الاجتماعية، فالبطالة المرتفعة وضعف القدرة الشرائية يجعل أي أزمة مصرفية تهدد استقرار الأسر، وقد يؤدي إلى توترات اجتماعية إضافية.

التوازن بين الرقابة وحماية الاقتصاد

القرار قانوني وربما يظهر حرص المركزي على استقرار القطاع المالي، لكن تطبيقه في ظل اقتصاد هش وضعيف يشير إلى ضرورة ما يلي:
مرونة في تنفيذ المخصصات بما يسمح للبنوك بالاستمرار في التمويل.
البحث عن رأس مال جديد أو شركاء استراتيجيين.
آليات حماية للودائع الصغيرة وتعزيز ثقة الجمهور.
إدارة متأنية لضغوط سعر الصرف والتضخم.

الحاجة إلى إدارة دقيقة ومتوازنة

قرار مصرف سورية المركزي يعكس حزم صارم على الرقابة المصرفية، لكنه يأتي في توقيت حساس، حيث الاقتصاد السوري ضعيف وهش، ويعاني من تضخم مرتفع وانكماش إنتاجي.
فأي تأثير سلبي على المصارف سيترجم سريعاً إلى ضغوط على السيولة، تضييق الإقراض، ارتفاع الأسعار، وتراجع النشاط الاقتصادي، مما يجعل تنفيذ القرار بحاجة إلى إدارة دقيقة ومتوازنة بين حماية النظام المصرفي وحماية الاقتصاد الهش والمجتمع السوري.

تصغير القطاع العام... هدفٌ جديد- قديم لوزارة المالية

في مقابلة مع وكالة الصحافة الفرنسية في 16 تشرين الأول، صرّح وزير المالية، محمد يسر برنية، بأن «هدفنا أن يكون لدينا قطاع عام أصغر، بميزانية أصغر».

■ فرح شرف

يمثل التصريح نقطة مهمة في مسيرة التصريحات المتوالية للسلطة الانتقالية بما يخص القطاع العام، والتلميحات المتكررة حول ما شكله ويشكله من خسائر على الدولة، ما يعني أن الحكومة الحالية وبعد مرور ما يقارب العشرة أشهر لا تزال تفتقر إلى رؤية استراتيجية واضحة للنهوض بالقطاع العام.
فيما يعكس التصريح ما يبدو أنه رد فعل آني على الضغوط المالية، بدلاً من العمل على استراتيجية تنموية شاملة ومدروسة.

غياب الرؤية

يشير الحديث حول تقليص حجم وموازنة القطاع العام، إلى نهج يعتمد على المعالجة السطحية للمشكلات؛ فالقطاع العام ليس عبئاً مالياً، بقدر ما هو عصب الدولة ومحرك أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
فالمشكلات التي يعاني منها ليست محصورة في حجمه وموازنته، وتقليص القطاع من دون معالجة قضايا الهيكلة، والبيروقراطية، والفساد، ونقص الكفاءة، سيؤدي حتماً إلى تفاقمها، وتحويله إلى قطاع أصغر حجماً، ولكنه أكثر قصوراً وأقل فاعلية.
كما أن التركيز على «موازنة أصغر» سيؤدي إلى المساس بمرتبات الموظفين وحقوقهم، مما يقلل من كفاءتهم وتحفيزهم، ويزيد من احتمالات هجرة الكفاءات سواء إلى القطاع الخاص أو إلى الخارج. وهذا بدوره سينعكس سلباً على جودة الخدمات الحكومية، ويضعف من قدرة الدولة على استقطاب الكفاءات والمحافظة عليها.

اختزال القطاع العام

يبدو القول «قطاع أصغر بموازنة أصغر» هو الحل الأمثل لمشكلات الكفاءة والفاعلية في المؤسسات الحكومية. ويستند إلى افتراض خاطئ بأن حجم القطاع العام يتناسب عكسياً مع كفاءته، وبأن تقليص الإنفاق الحكومي سيؤدي «حتماً» إلى تحسين الأداء!
وفي ذلك ربط سطحي بين حجم القطاع وكفاءته؛ فالكفاءة في القطاع العام لا تُقاس بعدد الموظفين أو حجم الموازنة، بل تتأثر بجودة الإدارة، وفعالية السياسات، وشفافية الإجراءات، ومستوى التكنولوجيا، وقدرة المؤسسات على التكيف مع المتغيرات.
كما يثير التصريح أيضاً تساؤلات حول النظرة الاختزالية لدور القطاع العام، والتي تختزل قيمته بكلفته المالية فقط، في تجاهل لأدواره الجوهرية والمتعددة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ماذا عن القطاعات السيادية؟

ورغم تفسير الوزير لتصريحه بأنه لا يعني خصخصة كل الشركات العامة، وإنما كل حالة ستخضع لدراسة، ليقرروا بعدها إن كان سيتم الحفاظ عليها، أو دمجها، أو خصخصتها. إلا أنه لم يتطرق إلى مصير القطاعات السيادية، أو المعايير التي سيتم على أساسها اتخاذ القرار. لكن التوجه العام للسلطة، والتصريحات الكثيرة لمختلف الوزراء تشير إلى أن خصخصة القطاعات السيادية، بالأخص الطاقة والكهرباء، مطروحة للاستثمار، ويتم ذلك تحت شعارات براقة مثل تخفيف العبء عن الدولة، وتحسين الكفاءة، وجذب الاستثمارات، واقتصاد السوق الحر.
فيما لا يمكن تقييم القطاعات السيادية بمعايير الربحية والتكلفة وحدها، خاصة وأن تجارب الخصخصة السابقة وشعارات الليبرالية نفسها، كان لها نتائج كارثية على الوضع الاقتصادي والمعيشي لغالبية السوريين؛ وأدت إلى الاحتكارات، وارتفاع الأسعار، وتدهور الخدمات، وفقدان الدولة لسيطرتها على الموارد الاستراتيجية.

تمكين القطاع العام وليس «تصغيره»

ي ظل الوضع الاقتصادي الخانق الذي يعيشه السوريون، لن تكون الخصخصة أو تقليص حجم القطاع العام أدوات للإصلاح الاقتصادي كما يتم الترويجُ له في كل مقابلة ومحفل، بل وسيلة لتعميق المشكلات وتفاقم الأزمات، حيث المطلوب إصلاح القطاع العام وتمكينه.
فالتصريح يعكس أزمة رؤية أكثر منه أزمة موارد، ويحتاج إلى مراجعة جذرية تستند إلى أولويات الحفاظ على المصلحة الوطنية، والسيادة الاقتصادية والسياسية، وضمان الاستقرار الاجتماعي، وبناء اقتصاد منتج بدلاً من اقتصاد يعيش على فتات القطاع الخاص.

العناصر النادرة...

انشغلت مراكز الأبحاث والمنابر الإعلامية العالمية والعربية خلال الأسبوعين الأخيرين، بتتبع الآثار والتداعيات الناجمة عن قرار الصين تقييد ومراقبة صادراتها من المعادن الأرضية النادرة، بحيث لا يتم استخدمها في المجالات العسكرية نهائياً، وبحيث لا تستخدم في المجالات المدنية والمزدوجة الاستخدام إلا بعد الموافقة الصينية. وهو أمر وضع صناعة السلاح الأمريكي والغربي في مأزق ضخم، ناهيك عن آثاره المختلفة على سلاسل الإمداد والتوريد العالمية لعدد كبير جداً من الصناعات، لتكون هذه الخطوة الصينية الأولى من نوعها بوصفها انتقالاً من سياسة الرد بالمثل، والدفاع ضد الهجوم الأمريكي والعقوبات الأمريكية، باتجاه الدفاع النشط وحتى الهجوم الجزئي...

وإسهاماً بالنقاش العام في المسألة، لما لها من تأثيرات كبرى على مجمل الساحة العالمية، بما في ذلك على بلدنا، تعيد قاسيون نشر الدراسة التي أصدرها مركز دراسات قاسيون مطلع حزيران من هذا العام عن هذا الموضوع، والتي بدأت بعض الفرضيات التي طرحتها بالتحقق فعلاً...

مع إطلاق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حربه التجارية الجمركية خلال الأيام العشرة الأولى من شهر نيسان الماضي، عبر فرض رسوم جمركية مرتفعة على كل دول العالم تقريباً، برز الصراع التجاري مع الصين على وجه الخصوص بوصفه الصراع الأساسي المستهدف من وراء هذه الحرب.

■ مركز دراسات قاسيون

لم يقتصر الأمر على تصعيد متبادل بفرض الرسوم التجارية «حيث اتبعت الصين ما أسمته سياسة المرآة، أي الرد بالمثل، وتبعها تعنت أمريكي إضافي أوصل النسب الجمركية المتبادلة إلى رقم فلكي هو 145%»، ولكن فوق ذلك، أخرجت الصين من جعبتها سلاحاً مرعباً اسمه «العناصر الأرضية النادرة»، عبر فرضها قيوداً على تصدير سبعة عناصر نادرة إلى الولايات المتحدة، إضافة إلى مغناطيسات نادرة.

منذ تلك اللحظة، أي ابتداءً من يوم 4 نيسان 2025، انشغل العالم بأسره في الحديث عن العناصر الأرضية النادرة ومدى تأثيرها في مجمل الاقتصاد العالمي، وعن كونها سلاحاً مرعباً بيد الصين لم يكن مشهراً في السابق، ولم تشهره بشكل كامل بعد، ولكنها لوحت به لبضعة أيام فحسب، وبمجرد تلويحها به بدأ التراجع الأمريكي التدريجي، ابتداءً بمحادثات جنيف بين الطرفين يومي 11–12 أيار والتي تم بموجبها تخفيض الرسوم الأمريكية على البضائع الصينية لمدة 90 يوماً من 145% إلى 30%، والرسوم الصينية على البضائع الأمريكية من 145% إلى 10%، وليس انتهاءً بالاتصال الأخير الذي جاء بمبادرة من ترامب مع شي جينغ بينغ يوم 5 حزيران، ودام 90 دقيقة حول الموضوع نفسه.

في هذه المادة، سنحاول تفسير الأهمية الهائلة لموضوع العناصر النادرة، وتأثيراته على مجمل الصراع العالمي، وعلى دور الصين والولايات المتحدة ضمنه، بل وأيضاً دور كندا وغرينلاند المفترض...

وسيكون مخطط المادة بالشكل التالي:

أولاً: ما هي العناصر الأرضية النادرة؟

ثانياً: ما هي الصناعات التي تدخل فيها هذه العناصر؟

ثالثاً: ما هو توزيع الاحتياطي، التعدين، التكرير النهائي، حول العالم؟

رابعاً: ماذا لو استخدمت الصين سلاحها المرعب؟

خامساً: كندا وغرينلاند والقطب الشمالي والانكفاء الأمريكي؟

سادساً: الميزات المطلقة– هامش سوري!

* * *

أولاً: ما هي العناصر النادرة؟

العناصر النادرة، وتسمى أيضاً المعادن النادرة، و«العناصر الأرضية النادرة Rare Elements Earth»، هي 17 عنصراً طبيعياً موجودة ضمن الجدول الدوري المعروف لماندلييف، وتمتاز بأنها توجد بكميات ضئيلة نسبياً مقارنة بالعناصر الأخرى. ولكن «ندرتها» لا تعني بالضبط أن من الصعب العثور عليها على العموم، فهي موجودة في طبقات القشرة الأرضية السطحية في كل دول العالم تقريباً. الندرة تعني بالضبط أنها نادراً ما توجد بكميات كافية ضمن مساحة محددة، بحيث يكون استخراجها أمراً مجدياً بالمعنى الاقتصادي.

في الصورة التالية، تظهر رموز العناصر النادرة بلون مميز ضمن جدول ماندلييف للعناصر الطبيعية

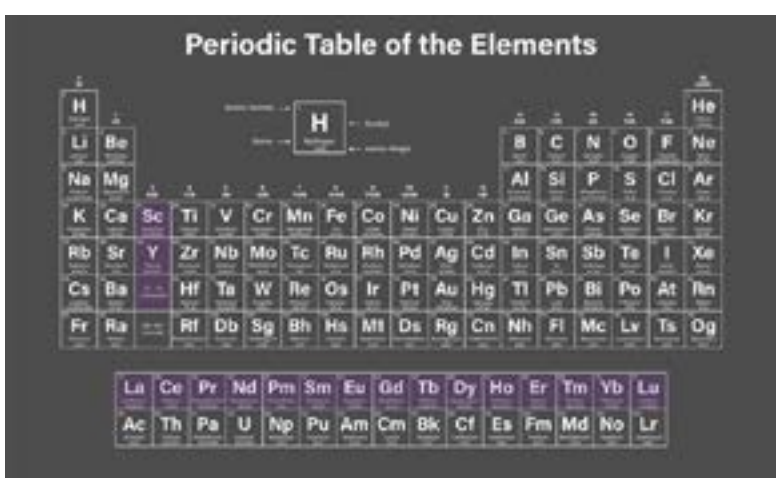

يبين الجدول التالي العناصر النادرة بالترتيب من الأكثر ندرة إلى الأقل ندرة:

الترتيب من حيث الندرة	الرمز	الاسم بالإنجليزية	الاسم العربي	الوفرة في القشرة الأرضية «جزء في المليون»
1	Pm	Promethium	البروميثيوم	0~
2	Tm	Thulium	الثوليوم	0,52
3	Lu	Lutetium	اللوتيتيوم	0,8
4	Tb	Terbium	التيربيوم	1,2
5	Ho	Holmium	الهولميوم	1,3
6	Eu	Europium	اليوروبيوم	2
7	Yb	Ytterbium	الإيتربيوم	3,2
8	Er	Erbium	الإربيوم	3,5
9	Dy	Dysprosium	الديسبروسيوم	5,2
10	Gd	Gadolinium	الجادولينيوم	6,2
11	Sm	Samarium	الساماريوم	7,05
12	Pr	Praseodymium	البراسيوديميوم	9,2
13	Sc	Scandium	السكانديوم	22
14	Y	Yttrium	الإيتريوم	33
15	La	Lanthanum	اللانثانوم	39
16	Nd	Neodymium	النيوديميوم	41,5
17	Ce	Cerium	السيريوم	66,5

هنالك تصنيف إضافي للعناصر النادرة، بين عناصر نادرة ثقيلة «9 عناصر»، وعناصر نادرة خفيفة «5 عناصر»، إضافة إلى ثلاثة عناصر خارج التصنيف بسبب خواصها الكيمائية الفريدة. ما يهمنا من هذا التصنيف هو الإشارة إلى أنه ضمن العناصر النادرة هنالك فئة هي الأكثر ندرة «الأثقل»، وهي الأعلى ثمناً والأهم من حيث استخداماتها الصناعية.

الخاصية	HREEs «الثقيلة»	LREEs «الخفيفة»
الوفرة الطبيعية	أكثر ندرة	أقل ندرة
سهولة الاستخراج	أصعب وغالباً ما تتطلب فصلاً معقداً	أسهل نسبياً
السعر	أعلى بكثير «أحياناً 5 إلى 10 أضعاف»	أقل
الاستعمالات	مغناطيسات قوية، أجهزة عسكرية دقيقة، أشباه الموصلات	مغناطيسات، مصابيح LED، محفزات

المعركة الفعلية قد بدأت!

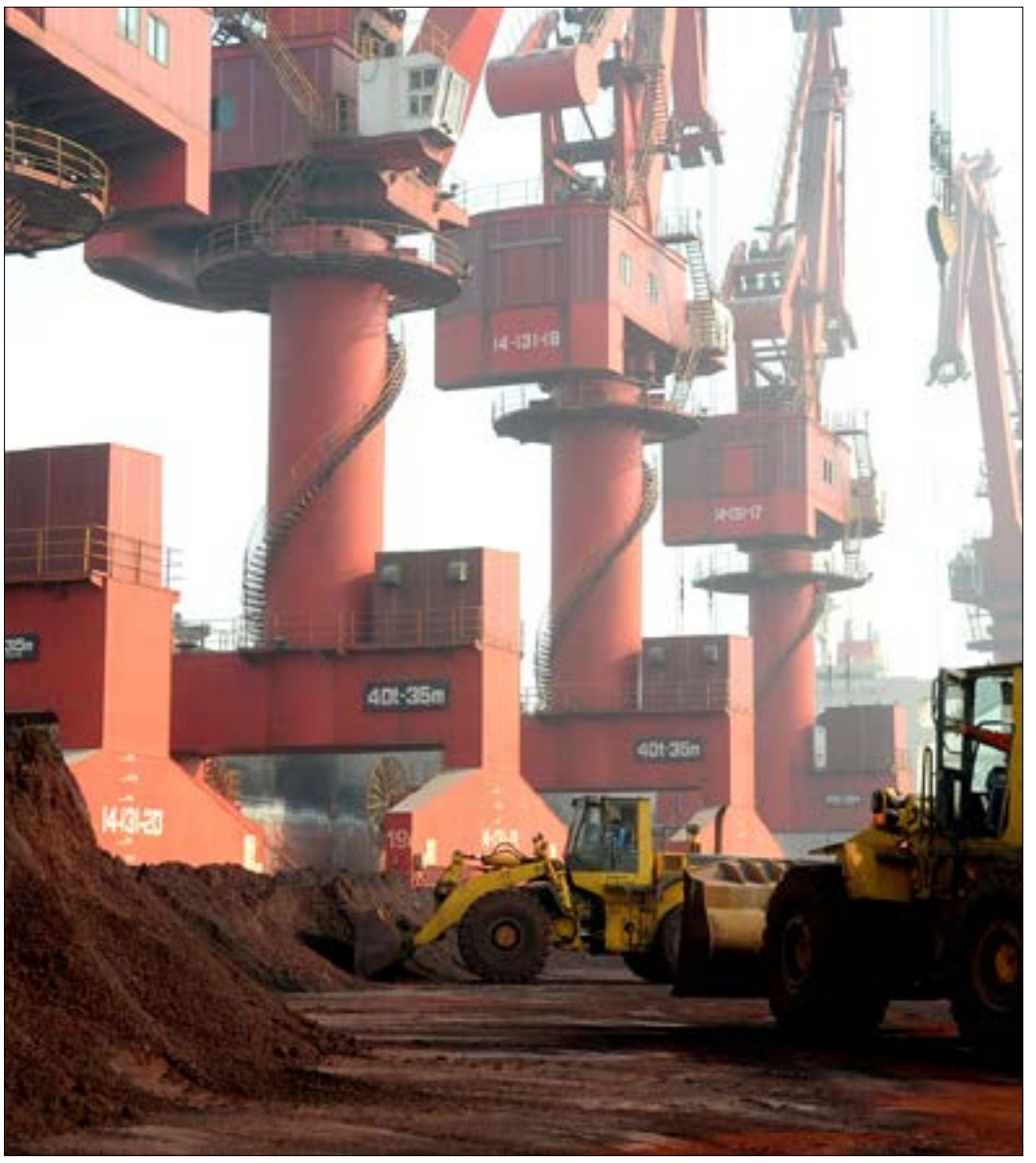

ثانياً: ما هي الصناعات التي تدخل فيها العناصر النادرة؟

نتيجة لخصائصها الكيميائية والفيزيائية الفريدة، فإن العناصر النادرة تلعب دوراً هائلاً في الصناعات الحديثة، وخاصة الصناعات عالية الدقة التي تعتبر الحامل الأساسي للتطور التكنولوجي، وتلعب بالتالي دور حلقة أساسية في وسائل الإنتاج بمعناها المعاصر.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، يمكننا أن نعدد المجالات التالية:

1- الإلكترونيات الدقيقة

تستخدم في صناعة الهواتف الذكية، أجهزة الحواسيب المحمولة، الشاشات المسطحة، الأقراص الصلبة، السماعات، أجهزة التلفاز الحديثة، الرقائق الإلكترونية. وتعد عنصراً حاسماً لا غنى عنه في التقنيات اللازمة لتصنيع أنصاف النواقل.

2- الطاقة المتجددة

تدخل في صناعة توربينات الرياح، ومحركات السيارات الكهربائية والهجينة؛ مثلاً، يستخدم عنصرا النيوديميوم والديسبروسيوم في صنع المغانط الدائمة لمحركات السيارات الكهربائية.

3- المجال العسكري

تستخدم في أنظمة التوجيه الصاروخي، الرادارات، الطائرات المقاتلة وخاصة الشبحية «مثل F-35»، والأسلحة دقيقة التوجيه، والغواصات، والنظارات الواقية من أشعة الليزر. وأهميتها في هذا المجال، تجعل منها عنصراً استراتيجياً للأمن القومي للدول الكبرى.

4- الصناعات الطبية

تستخدم في أجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي «MRI»، وفي أنظمة الليزر الجراحي، كما تدخل بعض نظائر العناصر النادرة في العلاجات الإشعاعية.

5- المجال النووي والفضاء

بعض العناصر تدخل في صناعة وقود المفاعلات النووية وفي مكونات أخرى للمفاعلات، وفي أنظمة دفع الأقمار الصناعية والمركبات الفضائية.

6- الصناعات الزجاجية والسيراميك

تستخدم العناصر النادرة في تحسين مقاومة الحرارة والصدمات في الزجاج، وخاصة في حجب الأشعة فوق البنفسجية «سيريوم Ce»، وتحسين شفافية ومتانة الزجاج المستخدم في الكاميرات والمناظير «لانثانوم La».

7- الصناعات الكيميائية

تدخل كمحفزات في تكرير النفط، إنتاج البلاستيك، الحد من انبعاثات السيارات.

8- الاستشعار البيئي والفيزياء المتقدمة

تستخدم في أجهزة استشعار الغاز، كواشف الأشعة فوق البنفسجية وتحت الحمراء، ومجسات الضغط والتسارع الدقيقة.

9- الإضاءة وأنظمة الإنذار

تستخدم في المصابيح الفلورية وفي أنظمة الإنذار في الطائرات.

10- أنظمة التخزين والطاقة

تستخدم بعض العناصر النادرة في البطاريات الهجينة، وفي خلايا الوقود الصلبة.

خلاصة أولية:

إذا كان العلماء قد سموا العصور التي مرت بها البشرية استناداً للعنصر الأكثر حسماً في النمط التكنولوجي في كل عصر، «الحجري، النحاسي، البرونزي، الحديدي»، فإنه من الممكن أن نقترح تسمية لثلاثة عصور حديثة بدءاً من الثورة الصناعية: الفولاذي/الفحمي، ثم السيليكوني «مع اختراع الترانزستور عام 1947»، والآن وبالنظر إلى ما أوردناه أعلاه، فإنه من الممكن، وباستحقاق واضح أن نسمي عصرنا الحالي بعصر العناصر الأرضية النادرة Earth Rare Age Elements.

ثالثاً: ما هو توزيع الاحتياطي، التعدين، التكرير النهائي، حول العالم؟

كي نفهم التوزع الفعلي للعناصر النادرة على المستوى العالمي، ينبغي أن نميز بين ثلاثة مستويات:

أ» **الاحتياطي الطبيعي:** أي نسب الوجود الطبيعي لهذه العناصر في مختلف دول العالم.

ب» **التعدين:** ويعبر عن نسب عمليات استخراج هذه العناصر في مختلف دول العالم. ج» **التكرير النهائي:** وهي العملية الأعقد والأصعب والتي يجري ضمنها فصل العناصر بشكل نهائي بحيث تصبح جاهزة للاستخدام في مختلف الصناعات التي أشرنا إليها سابقاً.

توزع الاحتياطي الطبيعي

يوضح الجدول التالي، والشكل التوضيحي المرافق، وبالترتيب، الدول الثمانية التي تتركز فيها النسبة الأعظم من الاحتياطيات الطبيعية المؤكدة للعناصر النادرة.

	الدولة	الاحتياطي المؤكد «مليون طن متري»	النسبة من الاحتياطي العالمي %
1	الصين	44	34
2	البرازيل	21	16,2
3	الهند	6,9	5,3
4	أستراليا	5,7	4,4
5	روسيا	3,8	2,9
6	فيتنام	3,5	2,7
7	الولايات المتحدة الأمريكية	1,9	1,5
8	غرينلاند «الدنمارك»	1,5	1,2
9	بقية العالم	41	31,8

الندرة تعني بالضبط أنها نادراً ما توجد بكميات كافية ضمن مساحة محددة بحيث يكون استخراجها أمراً مجدياً بالمعنى الاقتصادي

من الواضح تماماً أن الصين تحظى بنسبة هائلة من الاحتياطات الطبيعية المؤكدة في العالم 34%، ويساوي الاحتياطي الذي تملكه، احتياطيات الدول السبع التالية مجتمعة.

التعدين

تنحصر عملية تعدين العناصر النادرة بشكل كامل تقريباً في 10 دول حول العالم، يبينها الجدول التالي، والشكل المرافق له:

	الدولة	النسبة المئوية من تعدين العناصر النادرة عالمياً %
1	الصين	69
2	الولايات المتحدة الأمريكية	11,5
3	ميانمار	8
4	نيجيريا	3,3
5	تايلاند	3,3
6	أستراليا	3,3
7	الهند	0,7
8	روسيا	0,6
9	فيتنام	0,08
10	البرازيل	0,005

النسبة المئوية من تعدين العناصر النادرة عالمياً حسب الدولة

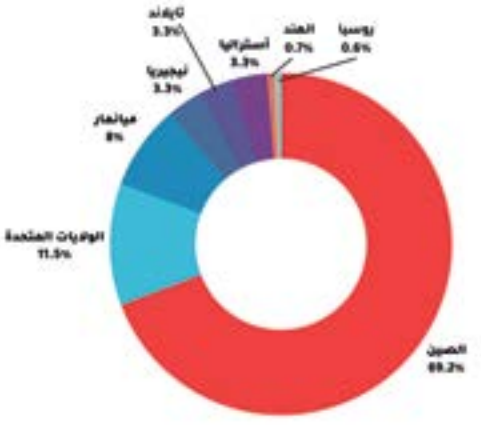

مع الانتقال من الحديث عن الاحتياط الطبيعي إلى توزع نسب التعدين، يظهر أن الدور الذي تلعبه الصين في هذا المجال، يكاد يكون دوراً احتكارياً على المستوى العالمي بنسبة 69%، تليها الولايات المتحدة بفارق كبير، بنسبة 11,5%.

ج» التكرير النهائي

يقصد بالتكرير النهائي، العملية الأكثر تعقيداً وكلفة، والتي يتم خلالها فصل العناصر النادرة المستخرجة وتنقيتها وتجهيزها النهائي للاستخدام في مختلف مجالات الصناعة، وتعتبر هذه الخطوة حاسمة في استخدام العناصر النادرة صناعياً، وفيها يظهر الاحتكار شبه المطلق للصين.

	الدولة/المنطقة	النسبة المئوية من عمليات التكرير النهائي العالمي %
1	الصين	87
2	آسيا والمحيط الهادئ باستثناء الصين	11,1
3	أوروبا	1,6
4	أمريكا الشمالية	0,1

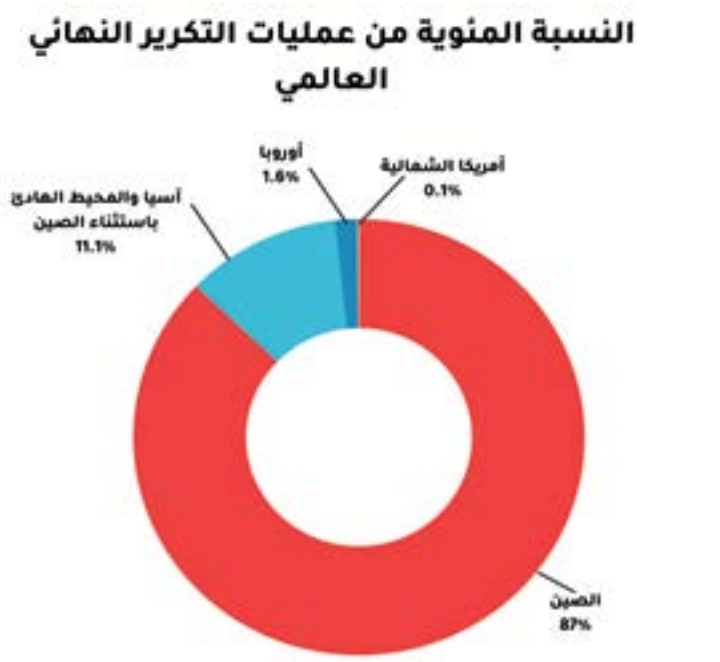

رابعاً: ماذا لو استخدمت الصين سلاحها المرعب؟

سجل العام 2010 أول ظهور واسع النطاق للأهمية الهائلة للعناصر النادرة في الإطار الجيوسياسي والاقتصادي في آن معاً، وذلك عندما قيدت الصين صادراتها من المعادن النادرة المكررة إلى اليابان إثر خلاف بين البلدين «بدا بوصفه خلافاً بسيطاً حين اعتقلت السلطات اليابانية صياداً صينياً بتهمة اختراق المياه الإقليمية لها، ولكنه في العمق خلاف أعمق كما هو معروف».

في ذلك الوقت كانت اليابان تعتمد بنسبة 90% من وارداتها من العناصر النادرة المكررة على الصين، وأدى تقييد الصين لصادراتها إلى أزمة ضخمة في عدد كبير من القطاعات في اليابان، على رأسها صناعة السيارات والإلكترونيات والتكنولوجيا العالية.

لم يتوقف الأمر عند حدود اليابان، بل امتد إلى ما يشبه أزمة عالمية؛ حيث تضاعفت أسعار بعض العناصر النادرة في غضون أسابيع عشر مرات، وحدث اهتزاز في الأسواق العالمية، لم يهدأ تماماً إلى أن تم حل الخلاف.

وبين التأثيرات بعيدة المدى لعملية «فرك الأذن» التي استخدمتها الصين مع اليابان في 2010، أن السيارات الفاخرة اليابانية ما تزال حتى يومنا هذا أقل كفاءة من نظيراتها الصينية في عدد من الخصائص المتعلقة بالمقاعد ومرونة حركتها ونظام التدليك ضمنها، وكذلك أنظمة التدفئة والتبريد، والسبب هو أن اليابان اعتمدت سياسة مختلفة في تصنيع سياراتها الفاخرة ابتداء من 2010، «اقتصدت» ضمنها في استخدام المغناطيسات، وخسرت ميزة تنافسية بشكل اضطراري أمام السيارات الصينية.

إذا حاولنا بحث أكثر مثال ملموس راهن، فإن الأعين ستتجه بشكل طبيعي نحو الولايات المتحدة وأوروبا. وهنا ربما يكفي القول: إن الولايات المتحدة تعتمد على وارداتها من العناصر النادرة من الصين، بنسبة تفوق 70%، ناهيك عن أنها تعتمد بنسبة 99% على الصين في استيراد العناصر الأرضية النادرة الثقيلة، مثل: الديسبروسيوم والتيربيوم.

ورغم أنه من الصعب قياس حجم الأثر الاقتصادي على الولايات المتحدة المترتب على فرضية إيقاف الصين بشكل كامل لتصدير العناصر النادرة للولايات المتحدة، إلا أنه يمكن الاستدلال بأن أكثر من 5 ترليون دولار من الصناعات الأمريكية تحتاج إلى العناصر النادرة «حوالي 20% من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة». والمؤكد أن التأثيرات ستكون أعمق بكثير وأضخم، إذا أخذنا بعين الاعتبار الهرم المالي ضمن الولايات المتحدة «والذي يعبر عن نفسه تحت بند الخدمات ضمن الناتج المحلي الإجمالي»، والذي يرى باحثون أنه مبني عبر مضاعفة وهمية للناتج الحقيقي بين 10 مرات و100 مرة...

بالنسبة لأوروبا، فالأمور أفضل بقليل من الولايات المتحدة؛ فعام 2023 جاءت 46,3% من واردات أوروبا من العناصر الأرضية النادرة من الصين. ولكن أيضاً أكثر من 99% من العناصر الأرضية النادرة الثقيلة من الصين، مثل: الديسبروسيوم والتيربيوم.

خلاصة أولية

باختصار، يمكن القول: إن امتلاك الصين لـ«34% من احتياطي العناصر الأرضية النادرة، و69% من تعدينها، و87% من تكريرها النهائي، وأكثر من 99% من تكرير العناصر الأرضية النادرة الثقيلة» هو بمثابة امتلاك حصري للسلاح النووي بنسخته المعاصرة، مع فارق أن شيفرة امتلاك هذا السلاح اليوم ليست سرية كما كان الأمر مع النووي التقليدي، هي شيفرة مفتوحة ومعروفة، ولكن تطبيقها هو الموضوع الصعب، لأنها تحتاج استثمارات هائلة وسنوات وبالأحرى عقود من العمل المتواصل...

خامساً: كندا وغرينلاند والقطب الشمالي والانكفاء الأمريكي؟

رغم أن الاحتياطيات المؤكدة في كل من كندا وغرينلاند «التابعة للدنمارك»، ليست احتياطيات ضخمة «بالمجموع لا تزيد عن 1,5% من الاحتياطيات العالمية»، لكن هذه النسبة «حوالي 1,5 – 2 مليون طن متري»، هي نسبة معتبرة في ظل التنافس الحاد والاعتمادية الهائلة التي تحاول واشنطن الإفلات منها. إضافة إلى أن هنالك بعض علماء الجيولوجيا يعتقدون بأن الاحتياطيات في عمق القطب الشمالي يمكن أن تكون أكبر من التقديرات الحالية.

هذه المعطيات والمؤشرات، ربما تفسر تصريحات ترامب حول الاستيلاء على غرينلاند وكندا، بل وربما تفسر أيضاً انضمام فنلندا «2023» والسويد «2024» إلى الناتو.

سادساً: الميزات المطلقة هامش سوري!

يعتبر استثمار الصين في العناصر الأرضية النادرة، مثالاً نموذجياً على مفهوم الميزات المطلقة في الاقتصاد وأهميتها الكبرى مقارنة بالميزات النسبية، ولتوضيح الأمر، نعرف كلاً من المفهومين بشكل مختصر.

الميزات النسبية: هي تلك الميزات التي تمتلكها الدولة المعنية، وتمتلكها دول أخرى عديدة في العالم، ما يجعل تحديد سعرها محكوماً بالعرض والطلب العالميين. مثلاً: النفط، الغاز، القطن، القمح، الذرة، إلخ. امتلاك دولة من الدول لأي من هذه الميزات هو بلا شك أمر جيد، ويمكنه أن يدعم اقتصادها عبر الاكتفاء المحلي والتصدير الخارجي، ولكن العائدية الاقتصادية من هذه الميزات تبقى متدنية نسبياً ومحكومة بتقلبات العرض والطلب في الأسواق العالمية، خاصة وأن الميزات النسبية هي في معظم الأحوال مواد خام أو نصف مصنعة، وبالتالي فهي تحوي قيماً مضافة ضئيلة نسبياً.

الميزات المطلقة: هي تلك الميزات التي يمتلكها بلد من البلدان بشكل شبه احتكاري، ويستطيع لهذا السبب أن يتحكم بالمعروض العالمي منها، وبالتالي بأسعارها، ما يرفع من عائديتها بشكل كبير جداً. بهذا المعنى فإن العناصر الأرضية النادرة هي ميزة مطلقة لدى الصين لأنها تمتلك 34% من احتياطياتها العالمية، ولكنها لم تقف عند هذا الحد، بل استثمرت في هذه الميزة عبر تعدينها «بنسبة 69% من التعدين العالمي لها»، وبتكريرها النهائي «بنسبة تصل إلى 87% من العالمي»، وبالتكرير النهائي للعناصر الأرضية النادرة الثقيلة الأكثر ندرة «بنسبة تزيد عن 99% من العالمي».

باستناد الصين إلى الميزات المطلقة في اقتصادها، واستثمارها للحد الأقصى، أصبحت الصين التي نعرفها اليوم ويعرفها العالم أجمع. ولننظر إلى البرازيل مثلاً، التي تمتلك تقريباً نصف ما تمتلكه الصين من احتياطي عالمي «حوالي 16,2%» ولكنها مع ذلك لا تسهم إلا بنسبة 0,005% من التعدين العالمي لهذه العناصر، و0% من التكرير النهائي.

في سورية، توجد عشرات وربما مئات الميزات المطلقة التي حبتنا إياها الطبيعة، «نباتات طبية، حجر البازلت، الحجر الأبيض الحلبي، غنم العواس، الوردة الشامية...إلخ» والتي يمكن لنا الاستثمار بها ورفع عائديتها والقيم المضافة المشكلة منها إلى قيم كبيرة جداً، وابتداءً باستثمارات صغيرة ومتوسطة... وإذا أردنا بالفعل النهوض ببلادنا، فالاعتماد على الميزات المطلقة كعمود فقري لإعادة الإعمار وللنموذج الاقتصادي الجديد، هو أمر لا مفر منه ولا بديل عنه...

في سورية توجد عشرات وربما مئات الميزات المطلقة التي حبتنا إياها الطبيعة والتي يمكن لنا الاستثمار بها ورفع عائديتها والقيم المضافة المشكلة منها إلى قيم كبيرة جداً

دباغة الجلود... إرثٌ قديم وتحديات كبيرة

تُعد دباغة الجلود إحدى أقدم المهن في سورية، وقد شكلت تراثاً حِرفياً عريقاً ورافداً أساسياً للاقتصاد؛ فكانت الصناعات الجلدية ثالث أهم مورد للصادرات السورية بعد النفط والقمح.

■ سارة جمال

وقد حظيت منتجات الجلود بسمعة عالمية مرموقة، ما جعلها من أبرز القطاعات التصديرية. ولم تقتصر أهمية الصناعة على الجانب الاقتصادي، بل هي محور لشبكة صناعية متكاملة تغذي العديد من الصناعات والحرف الأخرى.

فيما تواجه الدباغة اليوم أزمة وجودية تهدد بزوالها، ما يتطلب إجراءات متنوعة تعيد تنظيمها وتوجيهها.

الدباغة والصناعات الأخرى

تعتمد الصناعات الجلدية، مثل صناعة الأحذية والحقائب والملبوسات والمفروشات، بشكل كبير على الجلود المدبوغة كمادة خام رئيسية. كما ترتبط الدباغة ارتباطاً وثيقاً بقطاع تربية المواشي، الذي يعد المصدر الرئيسي للجلود الخام. وينقسم عمل الدباغات إلى ما هو مختص بجلود العجل والأبقار، وبعضها مختص بجلد الأغنام، والبعض الآخر بجلد الماعز أو الجمل. حيث يسهم هذا الترابط في خلق دورة اقتصادية متكاملة.

وبالتالي، تعتبر الدباغة مولّداً هاماً لفرص العمل؛ فتوفر وظائف مباشرة في المعامل والمصانع، بالإضافة إلى فرص عمل غير مباشرة في الصناعات والحرف المرتبطة بها.

تحديات الإنتاج المحلي

تعاني الدباغات ما تعانيه الصناعة السورية بمجملها، وهو التدفق الهائل للمنتجات المستوردة. والتي غالباً ما تكون ذات جودة منخفضة، وتعرض بأسعار لا يمكن للمنتجات الجلدية الطبيعية منافستها. حيث ينظر المستهلك، في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة، إلى السعر كمعيار رئيسي لقرار الشراء، متغاضياً عن الجودة والمتانة.

يواجه القطاع أيضاً بحسب ما أفاد به رئيس لجنة صناعة الجلود في غرفة تجارة دمشق، محمد خير درويش، تكاليف إنتاج باهظة؛ ففي عدرا الصناعية، على سبيل المثال، يضطر الصناعيون لشراء المياه اللازمة للدباغة بأسعار مرتفعة تصل إلى 1,8 مليون ليرة للصهريج الواحد، يضاف إلى ذلك الارتفاع الكبير في أسعار الكهرباء، حيث يبلغ سعر الكيلوواط الساعي 2500 ليرة، مما يرفع تكاليف التشغيل، ويقلل من القدرة التنافسية.

كما أثر التراجع الحاد في أعداد المواشي المذبوحة، إلى تراجع كميات الجلود. فبينما كانت المسالخ قبل العام 2010 تذبح حوالي 6 آلاف رأس غنم يومياً، انخفض هذا العدد ليبلغ 250 رأساً فقط. ورغم هذا الانخفاض، تعاني السوق من فائض في الجلود، فإلى جانب الانخفاض الحاد في القدرة الشرائية داخل البلاد، لا تتجاوز نسبة التصدير 5%، ما قلل من قدرة الصناعيين والحرفيين على تصريف منتجاتهم.

صعوبات وعوائق

تأثرت الدباغة أيضاً جرّاء هجرة الكفاءات والأيدي العاملة المدربة، مما أحدث فجوة في الخبرات والمهارات اللازمة. بالإضافة إلى نقص مراكز التدريب المتخصصة لتأهيل كوادر قادرة على مواكبة التطورات الحديثة في الصناعة.

فيما تتمثل الصعوبات اليوم في عدم وجود مسالخ آلية حديثة ما يؤثر سلباً على جودة الجلود وكميتها. كما تشكل مشكلة توفير المياه تحدياً بالغ الأهمية، حيث تتطلب عمليات الدباغة، من غسل الجلود ونقعها ومعالجتها، كميات هائلة من المياه. ومع تدهور البنية التحتية وارتفاع تكاليف تأمين مصادر مياه صناعية مستدامة، تواجه المدابغ صعوبات في تلبية حاجتها.

ولا تقتصر مشكلة المياه على الجانب الاقتصادي، بل تشمل الجانب البيئي، لافتقار غالبية المدابغ إلى أنظمة معالجة المياه المستعملة، مما يؤدي إلى تلوث بيئي يؤثر على الموارد المائية المحيطة ويهدد الصحة العامة.

تطوير الصناعة وحمايتها من الانقراض

لم تتلق الدباغة في أي وقت دعماً حكومياً، باعتبارها حرفة ملوثة للبيئة، ولكن المطلوب هو الدعم الحكومي للترويج والتصدير، ومراجعة فتح باب الاستيراد للمنتجات المنافسة لحماية التصنيع المحلي، بالإضافة إلى إمكانية منح قروض ميسرة لتمكين المعامل من استيراد التقنيات الحديثة وتشجيع الدباغة النباتية والتقنيات النظيفة؛ فالتركيز على الاستدامة والمسؤولية البيئية ليس ترفاً، بل ضرورة محلية ودولية.

إلى جانب تأمين مسالخ آلية لتحسين جودة الجلود الخام، وإنشاء معاهد تدريب فنية لتأهيل كفاءات جديدة والحفاظ على الخبرة، وذلك بالتوازي مع تطبيق رقابة بيئية صارمة، تلزم المعامل بمعايير السلامة البيئية ومعالجة المياه العادمة، لضمان استمرارية قطاعها هو مصدر فخر وعامل استقرار للاقتصاد الوطني.

الزيتون... تراجع الإنتاج يضاعف خسارة المزارع وأعباء المستهلك...!

بدأ موسم قطاف الزيتون الذي طال انتظاره لكنه أتى محملاً بالخيبات والخسارة مع تعدد الأسباب.

كلماتٌ عنونت حال المزارعين مع محاصيلهم كل موسم أياً كان نوع المحصول، فالزيتون لا يختلف عنها على مستوى الخسائر المتوقعة، فتراجع الإنتاج لهذا الموسم يلتهم دخل آلاف الأسر ويحوّل المؤونة إلى «نكبة» للمستهلك المفقر، لتبدأ حلقة جديدة من سلسلة تقليب الحسابات فوق جدول طويل من الاحتياجات المُقلصة أساساً!

■ رهف ونوس

نكبة بين المعاومة والجفاف

تراجع الإنتاج يعزى إلى عدة عوامل متداخلة، من المعاومة كأمر طبيعي بين سنة وأخرى إلى الجفاف وقلة الأمطار، التي أثرت بشكل كبير وخاصة على البعلي منها، كذلك ارتفاع درجات الحرارة والحرائق التي التهمت آلاف أشجار الزيتون في الساحل وريف حماة وحمص، ناهيك عن الآفات الزراعية وضعف الخدمات كالتقليم والتسميد.

حيث أوضحت مديرة مكتب الزيتون في وزارة الزراعة «عبير جوهر»، أن نسبة التراجع تجاوزت 40% عن العام الماضي البالغ 740 ألف طن مقارنة بالعام الحالي والتقديرات الأولية بـ 412 ألف طن، وأكدت أن الإنتاج الأعلى في محافظة حلب 110 آلاف طن.

تفاوت أجور المعاصر

باشرت المعاصر عملها وحددت تسعيرة عصر الكيلوغرام من الزيتون في محافظة درعا بـ 600 ل.س في حال بقي «البيرين» لصاحب المعصرة، و750 ل.س إذا أخذه الفلاح، بينما حُددت في حماة بـ 350 ل.س و«البيرين» للمعصرة، و500 ل.س ويبقى للفلاح.

أما في اللاذقية، اتبعت إحدى المعاصر نظاماً مختلفاً بتقاضي مبلغ 50 ألف ل.س لكل غالون زيت «18 ليتر» بعد العصر، مما يعكس تبايناً في آليات التسعير وغياب الرقابة على التزام المعاصر بالشروط، حيث اشتكى أحد المزارعين من تخفيض مدة بقاء الزيتون في العجلة ورفع درجة الحرارة لتسخينه أكثر من اللازم، مما يفقد الزيت خواصه ويرفع نسبة الأسيد إلى 5%، مقابل 1% فقط المحددة عالمياً، وخسارة نسبة من الزيت في المخلفات.

ويشار إلى أن هناك تراجعاً في الكميات الواردة من الزيتون إلى المعاصر وشكوى أصحابها من ارتفاع تكاليف التشغيل والصيانة، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود أعداد معاصر تفوق الحاجة في ظل تراجع الإنتاج، فهناك 263 معصرة في محافظة طرطوس وحدها.

من الشجرة إلى المعصرة، تضاعف المعاناة!

وراء كل تنكة زيت عالم خفي من الكلف، من أجور الفلاحة إلى الري، ومن التقليم والتعشيب والتسميد ورش المبيدات إلى أجور القطف والنقل والعصر، قائمة من الأعباء التي تثقل كاهل المزارع وحده، فعندما يقل الإنتاج توزع كتلة النفقات على كمية أقل، فيرتفع متوسط كلفة الكيلو ويصبح العائد الصافي للمزارع وربحه في مهب الريح، فالمشكلة ليست وفرة أو شحاً فحسب، بل معادلة تتأثر بكل التفاصيل من الحقل إلى المعصرة.

فمثلاً، دونم واحد ينتج وسطياً 400 كغ من الزيتون، يتطلب فلاحة مرتين خلال الموسم بتكلفة نحو 250 ألف ل.س وتتفاوت حسب سعر المازوت، مع سماد بكلفة 900 ألف ل.س، وهذا ما أكده مزارع، قائلاً: «لم ينتج الدونم أكثر من 200 كغ هذا الموسم، وكيلو الزيتون كلفني 5000 ل.س تقريباً، الخسارة كبيرة!»

وعليه لم يعد الزيت والزيتون يسد الرمق للمزارع، إنما يلتهم مصدر رزق لآلاف العائلات التي لا تملك مردوداً سواه، فماذا عن تعبه وجهده وريع أرضه من موسم إلى آخر، خاصة مع الخسائر التي طالت البعض بالحرائق الأخيرة؟!

أما المستهلك!

الأسعار تبدو متقاربة مع العام الماضي حتى الآن، حيث تراوح سعر تنكة الزيت «16–18ليترا» بين 1–1,5 مليون ل.س، أما أسعار كيلو الزيتون في السوق فتتراوح بين 12– 20 ألف ل.س حسب النوع والمصدر، لكن القدرة الشرائية للمستهلك في انخفاض مع تفاقم الأوضاع الاقتصادية ومحدودية الدخل في ظل الغلاء الفاحش، وبالتالي تراجع معدلات الاستهلاك، وتقليص المؤونة إلى النصف أو حتى الاعتماد على الشراء بالكيلو، ليتقلص حضور الزيتون وزيت المائدة رغم أنه أساسي، لكن هذه الفاتورة الكبيرة لا يتحملها المفقرون!

شتاء 2025 في سورية... عبء ثقيل يحوّل التدفئة إلى رفاهية!

يحلّ الشتاء ضيفاً ثقيلاً على السوريين منذ سنوات، فهو يرتبط بساعاتٍ طويلة من البحث عن وسيلة تدفئة للتغلب على البرد، وبات تأمينها هاجساً لمعظم العائلات التي نخر البرد عظام أفرادها واستقر فيها مورثاً المرض في ظل غيابٍ حكومي لأي حلول للأزمات.

■ رشا عيد

خارج الحسبة!

تشهد وسائل التدفئة ارتفاعا في أسعارها بعد تحرير السوق، والذي فاقم معاناة السوريين في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة وتدني القدرة الشرائية.

بالفعل انتهت الطوابير، ولم يعد هناك أزمة في تأمين مادة المازوت لتوفرها في المحطات والشوارع بكميات تفوق الحاجة أيضا، ولكن مع رفع الدعم وتَحرير السعر وربطه بسعر صرف الدولار المتقلب، سيجعلها خارج حسبة معظم العائلات محدودة الدخل لاعتمادها كوسيلة تدفئة طيلة الشتاء «ثلاثة أشهر» في المدن، وتطول الفترة في الأرياف.

فالأسرة تحتاج وسطيا برميلي مازوت للتدفئة بالحد الأدنى «400 ليتر»، أي أكثر من 4,5 مليون ل.س خلال أشهر الشتاء الثلاثة «سعر الليتر 0,95 دولار يعادل 11,115 ل.س تقريبا»، وهو مبلغ يفوق مجموع الدخل خلال هذه الأشهر، أي تدفئة بدون الحاجات الأساسية أخرى!

الحطب ليس في أفضل حال

تجاوز سعر طن الحطب 2,5 مليون ل.س، فهو وسيلة مُكلفة ومُضّرة بالصحة ولا تناسب معظم تمديدات مداخن المنازل في المدن، والأسرة تحتاج وسطيا طنا ونصف الطن خلال أشهر الشتاء بقيمة 3,750 ملايين ل.س، وتتفاوت التكلفة الإجمالية أيضا حسب نوع الحطب وحجم الاستهلاك.

أما في الريف، فتتضاعف الكمية والتكلفة، خاصة في القرى الجبلية الباردة.

ومع ذلك فإن الحطب كبديل للتدفئة اعتمدته غالبية الأسر في السنوات الأخيرة لكنه بات مكلفا وخاصة مع ارتفاع أسعاره، بالإضافة إلى كونه خيارا غير آمن وغير صحي لاستنشاق الروائح المنبعثة واندلاع الحرائق.

علما أن أسعار المحروقات والحطب مرشحة للارتفاع أكثر مع اشتداد البرد وزيادة الطلب.

أحلاهما مَرّ

تباينت الآراء حول اعتماد الغاز كوسيلة تدفئة، لكن هناك إجماع على أنها غير مناسبة للعائلات وقد تلائم فردا أو اثنين بمكان مساحته محدودة، فسعر أسطوانة الغاز 138 ألف ل.س وهي تكفي وسطيا 10 أيام تدفئة مع التقنين، حيث تتفاوت المدة حسب معدلات الاستهلاك والتبدلات بدرجة الحرارة.

أما الكهرباء، فلا يعد الاعتماد عليها مجديا، وإن كانت تشهد حاليا تحسنا في أغلب المحافظات خلال هذه الفترة من السنة مع قلة الضغط عليها، لكن هذا لا ينفي أن الشتاء قد يشهد تقنينا كهربائيا قاسيا كالمعتاد مع زيادة الأحمال، وفي حال رفع تعرفة الكهرباء بنسبة 800% لأعلى شريحة حسب ما تم تداوله أخيرا، فإن ذلك سيشكل عبئا إضافيا مباشرا على حياة الأسرة وتقشف في الاستخدام حتى مع الأساسيات مقابل تحسين ساعات الوصل، محاولة لتجنب فاتورة بمئات آلاف الليرات تفاقم واقعهم المعيشي المأساوي، فمعادلة التدفئة الكهربائية خاسرة أمام أسر لا تحتمل مزيدا من الإفقار!

البحث عن بدائل

اعتاد بعض المفقرين خلال الشتاءات السابقة على ابتكار الحلول والبدائل للتدفئة تحت ضغط ارتفاع تكاليف الوسائل التقليدية وعدم جدوى بعضها، ليجدوا أنفسهم أمام بدائل غير آمنة وغير صحية لكنها أقل تكلفة تحت وطأة الفقر والحاجة.

فلجأ البعض إلى حرق النايلون أو المواد البلاستيكية سريعة الاشتعال أو الورق والكرتون، كذلك الملابس والأحذية القديمة أو مدفأتها غالية الثمن «50–200 دولارا».

الفحم وقشور الفواكه في المدفأة مع أعواد الحطب الصغيرة لتأمين الدفء لأطفالهم، صورة تختصر المأساة المتصاعدة مع دخان أسود يغطي الحي ويحرق الأنفاس ليؤذي كل من يستنشقه، خاصة الأطفال وكبار السن.

والأقسى أن يضطر البعض لدفع ثمن ملابس مهترئة «وإن بدا زهيدا»، فقط من أجل الدفء أمام جشع تجار الأزمات «بالة الحرق».

كما يضطر آخرون في بعض القرى للتحايل على الظروف وتحويل روث المواشي بطرق بدائية «الجلّة» واستخدامها أملاً بلحظة دفء أمام قسوة البرد وتوحش السوق.

وهناك التمز «مخلفات الزيتون» والقشور «الفستق والجوز»، كوسيلة رخيصة علما أن

التدفئة رفاهية

واقع مؤلم يترك الغالبية العظمى المفقرة بلا أي وسيلة للتدفئة سوى زيادة الملابس ووضع القبعات الصوفية على الرؤوس مع الأغطية، دفء لا تحظى به أطراف الأطفال المُزرّقة من شدة البرد ولا يداوي آلام عجز الأهالي أمامهم، وكأنما كتب عليهم المعاناة ليس لقدر ومشيئة إلهية بل لظلم السياسات ومشيئة الحكومة التي حرمتهم من أبسط حقوقهم وحولتها إلى رفاهية صعبة المنال أمام تكاليف تحرق الجيوب ليكون هذا الشتاء كغيره بلا دعم بل إصرار على استكمال سياسة التخلي المتعمدة عن الحق «بعيش كريم».

توثيق الملكيات في عفرين... وعود الحماية وسراب الحقوق

في منطقة عفرين، تحوّل ما يُسمّى بعملية «توثيق الملكيات» إلى سلاح إداري يوجه أصحاب الأرض بدل أن يكون وسيلة لحماية حقوقهم. فبعد فرض الإدارة الحالية على المزارعين والعائدين إبراز وثائق ملكية حديثة صادرة من حلب وموثقة من المختار، وجد كثيرون أنفسهم أمام طريق مسدود. فمنهم من فقد أوراقه خلال الحرب والنزوح، ومنهم من يعيش خارج البلاد، فيما ترفض القيود القديمة بحجة أنها «صادرة عن النظام السابق»، لتصبح تلك الذريعة باباً لابتزاز جديد وضياع متكرر للحقوق.

صحيح أن بعض العائدين إلى بيوتهم نالوا مساعدة محدودة من الإدارة لاستعادة منازلهم بعد أن كانت تحت وضع اليد من قبل بعض عناصر الفصائل أو عائلاتهم، وتمت تسوية بعض الحالات بعد مهلة قصيرة للمستولين عليها. إلا أن كثيرين آخرين لم يحظوا بإنصاف مماثل، خصوصا أصحاب الأراضي الزراعية ومزارع الزيتون. فغياب الوثائق «المحدّثة» جعل أراضيهم عرضة لسيطرة ما يُعرف «بالمكاتب الاقتصادية»، التي تدير المحاصيل باسم «حماية أملاك الغائبين»، لكنها في الواقع تستثمرها لحسابها، وتقتطع منها ما تشاء تحت مسميات شتى.

في موسم الزيتون مثلاً، يدفع المزارعون المقيمون نسبا محددة من المحصول لبعض المتنفذين أو المكتب المسيطر، ولا يبقى لهم سوى القليل الذي لا يكفي لتغطية تكاليف الزراعة. أما الغائبون أو المهجّرون، فغالبا تُصادر مواسمهم بالكامل بدعوى غيابهم أو نقص أوراقهم. حتى من استعاد منزله لم يسلم من الخسارة، إذ كثيرا ما يجد بيته خاليا من محتوياته بعد الإخلاء، أو يُطالب بدفع مبلغ لإتمام التسليم.

تحت شعار «حماية حقوق الغائبين»، تُدار اليوم واحدة من أعقد ملفات الظلم الاقتصادي في المنطقة. فبدلاً من أن تُصان الحقوق، تُفتح أبواب جديدة أمام الاستغلال، ويُزرع الخوف في قلوب المزارعين الذين يعيشون أصلاً تحت ضغط الغلاء والبطالة وانهيار الدخل. وفي حين يحاول بعض العائدين بناء حياة جديدة وسط هذه الظروف القاسية، ما زال آخرون يراقبون حقولهم من بعيد، محرومين من ثمارها، يعلّقون الأمل على يوم تعود فيه الأرض إلى أصحابها الحقيقيين، وتتحول «لجان التوثيق» إلى حارس للحق لا أداة لمصادرته.

أكثر من 13 وفاة شهرياً بسبب حوادث السير... أزمة طرقات تتفاقم في سورية

في تصريح رسمي لوزير الطوارئ وإدارة الكوارث رائد الصالح، كشف أن فرق الطوارئ استجابت منذ مطلع عام 2025 وحتى نهاية أيلول لأكثر من 2000 حادث سير في مختلف المحافظات السورية، نتج عنها 1.899 إصابة بينهم 258 امرأة و363 طفلاً، في حين أودت هذه الحوادث بحياة 120 شخصاً، بينهم 10 نساء و15 طفلاً.

ورغم أن هذه الأرقام صادرة عن جهة رسمية، فإن الوزير أوضح صراحةً أنها تمثل الحوادث التي استجابت لها فرق الوزارة فقط، ما يعني أن الأعداد الحقيقية على الأرض قد تكون أكبر بكثير، في ظل ضعف التوثيق للحوادث الصغيرة أو تلك التي يتولاها المواطنون مباشرة دون تدخل الطوارئ.

أرقام تعكس كارثة إنسانية صامتة

تسجيل أكثر من 13 وفاة شهرياً بسبب حوادث السير يعني أن سورية تفقد بشكل شبه يومي شخصاً على طرقها- رقم كبير في بلد يعاني أصلاً من أزمات معيشية واقتصادية خانقة.
ومع ما يقارب 1900 مصاب خلال تسعة أشهر، تصبح الحوادث المرورية أحد أبرز أسباب الإصابات الجماعية، خصوصاً مع تزايد عدد الدراجات النارية وسيارات النقل العامة والخاصة التي تعمل في ظروفٍ غير آمنة.

الأسباب أعمق من مجرد تهور وسرعة

رغم أن الوزير أشار إلى أن السرعة الزائدة وعدم الالتزام بالقانون هما السببان الرئيسيان لمعظم الحوادث، إلا أن الواقع الميداني يثبت أن الأزمة بنيوية أيضاً، فالكثير من الطرقات- خاصة الأوتوسترادات الرئيسية بين المدن- تعاني من:
اهتراء طبقات الإسفلت وظهور الحفر والمطبات غير النظامية.
غياب الإنارة والعواكس الأرضية، ما يجعل القيادة ليلاً خطرة للغاية.
تراجع واضحٍ في صيانة الإشارات المرورية والتحذيرية على أطراف الطرق.
غياب الحواجز الفاصلة في بعض المقاطع الحيوية، ما يزيد من حوادث التصادم المباشر.
تجاوزات مرورية متكررة من قبل سائقي النقل العام والشاحنات الثقيلة نتيجة ضعف الرقابة.

الطرقات... ممرات محفوفة بالموت

يتحدث سائقون وناجون من حوادث عن مقاطع طرق تشكل «مصائد موت» حقيقية، ولا سيما في أوتستترادات دمشق- حلب وحمص- طرطوس ودمشق- درعا، حيث تتسبب الانزلاقات، والاصطدامات الجانبية، وسوء الرؤية، في سلسلة حوادث مميتة.
ويشير خبراء في السلامة المرورية إلى أن ضعف البنية التحتية وتراجع أعمال الصيانة الدورية وخاصة خلال سنوات الحرب جعل منظومة الطرق السورية من الأقدم والأخطر في المنطقة.

ضرورة تحرّك عاجل

الوزير الصالح أكد أن الوزارة تواصل التنسيق مع الجهات المعنية لتحسين منظومات السلامة المرورية وتطوير شبكة الطرق، لكن الحاجة الملحّة اليوم هي إلى خطة وطنية متكاملة تتضمن:
صيانة عاجلة للأوتوسترادات الرئيسة.
إعادة تفعيل نظام الرقابة الآلية على السرعة.
تحسين الإضاءة والإشارات التحذيرية.
حملات توعية مستمرة للسائقين والركاب.
فبينما تسجل البلاد أكثر من 13 وفاة شهرياً، تظل الأرواح المهدورة على الطرقات شاهداً على أزمة لا يمكن حصرها في أرقام أو بيانات، بل في نظام نقل متعب وبنية تحتية تستغيث.

مخيم اليرموك ... واقعٌ سيّئ وحياةٌ مريرة

لا تختلف معاناة أهالي مخيم اليرموك في دمشق، عن معاناة أهالي المناطق المهمشة والمدمرة في عموم سورية، بل يشكل وضعهم نموذجاً صارخاً للواقع الإنساني والخدمي المتردي الذي تعيشه العديد من المناطق.

■ سلمى صلاح

فقد تحولت حياة السكان إلى صراع يومي من أجل البقاء، في ظل انهيار شبه كامل للبنى الأساسية. خاصة وأن الزائر للمخيم، لا يرى سوى أطلال وشوارع مدمرة ومبان مهدمة، تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة، بالإضافة إلى غياب الخدمات الصحية والتعليمية.

غيابٌ كامل لكل الخدمات

لعلّ أبرز مظاهر التدهور هو الانقطاع المتواصل للكهرباء، والذي يمتد إلى أيام طويلة. ما يعني توقف الأنشطة التجارية، وتعطيل الأجهزة المنزلية الضرورية، وصعوبة الدراسة والعمل، فضلاً عن التأثيرات النفسية جرّاء العيش في الظلام.
ما يفضح عجز الجهات المعنية عن توفير أبسط حقوق المواطنين، ولو لساعات قليلة أسوة بمناطق مجاورة.
وبموازاة أزمة الكهرباء، يبرز نقص مياه الشرب كمعضلة أخرى تفاقم من معاناة السكان. فقد احتج عدد من السكان على اضطرارهم إلى قطع مسافات طويلة لتأمين احتياجاتهم اليومية من المياه؛ هذا الجهد المضني لا يستنزف الوقت والجهد فحسب، بل يعرضهم لمخاطر صحية وأمنية، ويشير إلى حجم الخلل في شبكات الإمداد والتوزيع، ما يضع السكان تحت ضغط مستمر للبحث عن مورد حيوي لا يمكن الاستغناء عنه.
أما غياب شبكات الصرف الصحي، فيعكس إهمالاً كبيراً، وينذر بكارثة بيئية وصحية وشيكة؛ حيث تتراكم النفايات والمياه العادمة في الشوارع والأزقة، مما يشكل بيئة خصبة لتكاثر الحشرات والقوارض وانتشار الأمراض المعدية.

تناقض الخطاب الرسمي والواقع

في ظل هذا الواقع المأساوي، يبرز التناقض مع الخطاب الرسمي الذي يردد الشعارات حول «تسهيلات العودة»، والذي يتجاهل التحديات الهائلة التي يواجهها السكان، فيما لا يتعدى هذا الخطاب كونه محاولةً لتجميل صورة الوضع.
فكيف وإلى أين يُطلب من الأسر العودة؟ بل إن غياب الخدمات، وتدهور البنى التحتية، وتفشي البطالة، وانعدام الأفق، هي عوامل تدفع من تبقى من سكان المخيم إلى الهجرة وليس العودة! وبالتالي يتحول «تسهيل العودة» إلى «مبرر للهجرة» في حلقة مفرغة من المعاناة الإنسانية.

المسؤولية تقع على عاتق الجميع

في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، وشح الموارد الذي طال معظم القطاعات، تفتقر البلديات إلى القدرة على تمويل المشاريع الضرورية لإعادة تأهيل البنى التحتية، أو توفير الخدمات الأساسية، مثل المياه والكهرباء، بالإضافة إلى انعدام التجهيزات التقنية والخبرات المتخصصة، ما يجعل من قدرتها على معالجة الوضع الراهن أمراً مستحيلاً.
يتطلب هذا الأمر تنسيقاً حكومياً، يضم وزارات ومؤسسات متعددة، لوضع خطة استراتيجية شاملة للتعافي، يكون من أولوياتها تحسين الظروف المعيشية الأساسية. وهذا يشمل توفير مياه نظيفة، وعلاج أزمة الصرف الصحي، والرعاية الصحية، وإعادة إعمار المدارس المدمرة.

حق العودة

ما يشهده مخيم اليرموك ليس قضية منعزلة، بل نموذجاً مصغّراً لما يحدث في العديد من المناطق، وخاصة التي تعرضت للدمار. حيث يشكل صوت الأهالي المكلومين دعوة للحكومة والمجتمعات الأهلية والجهات الفاعلة لإعادة تقييم الوضع، بعيداً عن الخطابات الإعلامية، والعمل بجدية على تقديم الدعم الحقيقي لإعادة تأهيل المناطق وبناء حياة كريمة لسكانها.
فعودة السكان لا تقتصر على المكان، بل هي عودة إلى حياة كريمة وآمنة، تتوفر فيها جميع مقومات العيش الكريم. وبدون ذلك سيبقى المخيم وغيره، شاهداً على مأساة مستمرة، وتناقض مؤلم بين ما يُقال وما هو مُعاش.

سورية وأحلام سنغافورة: البديل

منذ سقوط السلطة السابقة، ظهرت على السطح طروحات رسمية وغير رسمية تدعو إلى اتخاذ «النموذج» الاقتصادي السنغافوري كمادة للاستلهام في بناء نموذج الاقتصاد المطلوب في سورية. ورغم أن الفكرة تحولت سريعاً إلى موضوع للاختلاف والسجال بين مؤيدي ومعارضي السلطة الحالية، إلا أنها تبقى واحدة من الأفكار المطروحة على طاولة البحث والتي تحتاج إلى تقييم موضوعي يستند إلى الحقائق والبيانات وخلاصات التجربة السنغافورية بعيداً عن المناكفات التي تسود وسائل التواصل الاجتماعي.

إلى جانب هذا التقييم، يبرز سؤال آخر أكثر أهمية، غالباً ما يجري إهماله عند الحديث عن المستقبل الاقتصادي للبلاد، وهو هل يمكن بناء نموذج اقتصادي سوري خاص وفق محددات تضمن تغليب مصلحة الشعب السوري الذي يرزح أكثر من 90% منه تحت خط الفقر وفق تقديرات الأمم المتحدة؟ وإن كان ذلك ممكناً، فما هي الخطوات التي يجب أن تسير بها سورية على طريق بنائه؟ وما هي النتائج المتوقعة منه؟

■ احمد الرز

يستند دعاة «النموذج» السنغافوري إلى بعض الحقائق التي لا يمكن إنكار أنها تشكل عوامل جذب، ولا سيما بالنسبة إلى شعوب ما يسمى بـ«دول العالم الثالث» التواقة إلى التحرر من قيود الفقر و«التخلف» الاقتصادي، ولهذا، يجد الكثيرون ضالتهم في «نموذج أكثر تطورا» حين ينظرون إلى بعض الأرقام المرتبطة بالاقتصاد السنغافوري:

وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي، تحتل سنغافورة المرتبة 34 عالميا في الناتج المحلي الإجمالي «حسب تعادل القوة الشرائية» الذي يصل إلى نحو 950 مليار دولار، وهي مرتبة متقدمة بالنظر إلى حجم الدولة. وتعتبر البلاد مركزا ماليا رائدا في آسيا استطاع أن يستفيد من حركة التجارة في آسيا إلى أقصى الحدود، فضلا عن كونها مركزا تجاريا ولوجستيا على خط التجارة البحرية العالمية. وصحيح أن سنغافورة من أغلى دول العالم من حيث تكاليف المعيشة، لكنها تتمتع بثاني أعلى حصة للفرد من الناتج المحلي الإجمالي «حسب تعادل القوة الشرائية»، بنحو 156 ألف دولار للفرد سنويا.

من ينظر إلى هذه العوامل الجاذبة يسهل عليه أن يقفز مباشرة إلى السؤال: كيف يمكن أن تتحول سورية إلى سنغافورة؟ متجاهلا ضرورة الإجابة عن العديد من الأسئلة الأبسط: ما هي تجربة سنغافورة؟ بمعنى ما هي ظروف نشأتها وتطورها؟ وهل الظرف السوري اليوم يسمح باعتمادها؟ وعلى افتراض أن من سيصيغ النموذج الاقتصادي القادم في سورية قد استطاع فهم التجربة السنغافورية جيدا، وعلى افتراض أنه وصل إلى استنتاج بأن الظرف السوري يسمح باعتمادها، فإنه لا مهرب من أن يسأل نفسه سؤالا جوهريا: هل يجب اعتماد هذه التجربة؟ أي هل من مصلحة السوريين اعتمادها حتى لو توافرت فرص نجاح تطبيقها في البلاد؟

«قصة نجاح» عالمية... برعاية استعمارية

سنغافورة هي دولة / جزيرة صغيرة جدا في جنوب شرق آسيا، بين إندونيسيا وماليزيا، تشرف على مضيق ملقا الرابط بين بحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي، وهو أحد أهم الممرات البحرية في العالم كونه يربط حركة التجارة بين شرق آسيا وأسواق الشرق الأوسط ثم أوروبا عبر البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط.

تصوّر معظم التحليلات سنغافورة على أنها نموذج فريد استطاع فيه السكان المحليون تطوير اقتصاد «عظيم». لكن نظرة سريعة على تاريخ هذه «التجربة» كفيل بإثبات عكس ذلك.

حتى بدايات القرن التاسع عشر، كان يسكن سنغافورة، التي كانت تعرف بـ«سلطنة جوهور»، ما لا يزيد عن ألف نسمة غالبيتهم من المزارعين الصينيين والماليزيين الذين يعملون في زراعة الفلفل. وفي سياق تنافس استعماري شديد بين بريطانيا وهولندا للسيطرة على طرق التجارة في جنوب شرق آسيا، لمع اسم السير البريطاني توماس ستامفورد رافلز المعروف بجملته «سنغافورة هي مفتاح نفوذنا في بحار الشرق، ومن يسيطر عليها يسيطر على تجارة الشرق».

في ذلك الوقت، كانت شركة «الهند الشرقية» البريطانية تبحث عن ميناء استراتيجي في منطقة مضيق ملقا لتأمين طريقها التجاري بين الهند والصين، خاصة بعد أن أصبحت الموانئ الهولندية في المنطقة تغلق أبوابها أمام السفن البريطانية. زار رافلز سنغافورة عام 1819، وهناك، استفاد من صراعات داخلية في السلطنة، حيث استمال أحد المتنازعين على العرش من خلال الاعتراف به سلطانا مقابل السماح للبريطانيين بتأسيس ميناء تجاري في سنغافورة. لاحقا، كان السلطان الجديد ينظر إلى نفوذه وهو يتضاءل في مقابل تنامي نفوذ القاعدة البريطانية، ولم يطل به الأمر سوى خمس سنوات حتى تنازل في 1824 عن سنغافورة بشكل كامل لبريطانيا وأعلنها ملكا للتاج البريطاني.

منذ ذلك الوقت، تهيمن بريطانيا – ولاحقا الولايات المتحدة – على سنغافورة بأشكال مباشرة وغير مباشرة. ومن الأمثلة الفاقعة على هذه الهيمنة، أنه بعد أن أخذت سنغافورة «استقلالها» الشكلي عن بريطانيا في 1965، تم تعهيد ملف بناء الجيش السنغافوري إلى جيش الكيان الصهيوني الذي أشرف على برنامج بناء الجيش السنغافوري من الصفر.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وخلال فترة الحرب الباردة، سكن الدول الغربية هاجسان في نصف الكرة الشرقي: الأول هو ضرورة مكافحة تمدد النموذج الشيوعي في آسيا، والثاني ضرورة الحفاظ على السيطرة في بحر الصين الجنوبي لضمان الهيمنة على التجارة العالمية. ولهذا السبب، قدمت الدول الغربية تسهيلات غير مسبوقة إلى بعض الدول والكيانات الصغيرة، مثل سنغافورة وتايوان وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية «وستعرف هذه الدول لاحقا بالنمور الآسيوية»، حيث فتحت أسواقها لها، وسمحت بتوطين جزء من التكنولوجيا فيها، ونقلت جزءا كبيرا من عمليات التصنيع إليها للاستفادة من العمالة الآسيوية الرخيصة، وهو ما سمح لهذه الدول والكيانات بتحقيق قفزات اقتصادية كبيرة، علما أن جلّ الثروة التي تنتج ليست ملكا محليا، بل ملكا لكبرى الشركات العالمية مثل غوغل وآبل ومايكروسوفت وميتا وإيكسون موبيل ويونيلفر وغيرها من الشركات الساعية للتهرب الضريبي في دولها الأصلية، حيث صُمِّم اقتصاد سنغافورة وقوانينها لتكون «ملاذا ضريبيا»، وكشفت وثائق بنما التي تسربت في 2016 ووثائق باندورا التي تسربت في 2021 أن سنغافورة سهلت عمليات غسل الأموال على الصعيد العالمي، واعتبرت مركزا للتهرب من الضرائب عالميا.

الاقتصادي ليس هناك... بل هنا

«سنغافورة السورية»... شعار جديد لنهب قديم

هناك فروقات كبيرة لا حصر لها بين سورية وسنغافورة، فبينما يقدر عدد سكان سورية بين 24 و25 مليون نسمة، لا يتجاوز عدد المواطنين السنغافوريين 3,5 مليون نسمة. وعلى صعيد المساحة فإن سورية أكبر بـ254 مرة من سنغافورة التي لا تزيد مساحتها عن 728 كيلو متر مربع، أي ما يعادل مساحة ناحيتي الغزلانية والنشابية في ريف دمشق. أما الفارق الأساسي والأكثر أهمية، فهو في الطبيعة الاقتصادية للدولة، حيث أن سورية دولة فيها نشاط اقتصادي تاريخي راسخ له سمات محددة، وعرفت الزراعة والصناعة والتجارة منذ قرون عديدة. أما سنغافورة، فقد نشأت بالاعتماد على دعم خارجي مباشر وتسهيلات غير مسبوقة تاريخياً منحها الغرب حين كان في أوج قوته خلال النصف الثاني من القرن العشرين، قبل أن يتراجع دوره ووزنه الاقتصادي عالمياً منذ مطلع القرن الحالي.

الجدير بالذكر أن السلطة لم تصدر – حتى الآن على الأقل – رؤيتها للخطوات المتوقع اتخاذها للسير نحو «نموذج» سنغافورة المفترض، لكن ما يمكن حصره من أفكار يسمعها السوريون على الإعلام وفي ورشات العمل التي يشارك فيها أطراف ممثلون عن الحكومة، تتمحور جميعها حول أن الطريق إلى سنغافورة يبدأ بـ: تقديم تسهيلات لرؤوس الأموال وأصحاب العمل، وضبط الإنفاق الحكومي، وزيادة دور القطاع الخاص، ودفع قطاعات الخدمات والمصارف والتجارة، وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الغرب.

هل يذكرنا هذا بشيء؟ نعم، إنه يذكرنا بـ«التجربة» السورية نفسها بين أعوام 2000 و2010، وهي الأعوام التي تسارعت فيها جميع العوامل التي أدت إلى انفجار عام 2011، وهي التجربة ذاتها التي صمّمت السلطة الساقطة على المضي فيها منذ 2011 حتى سقوطها في 2024.

في 2024، أكد الإفصاح السنوي الصادر عن هيئة التخطيط والتعاون الدولي أن حصة أصحاب رأس المال من الناتج المحلي الإجمالي في سورية تصل إلى نحو 90,8%، بينما لا تتجاوز حصة أصحاب الأجور 9,2%، وهو ظلم استثنائي وامتياز غير مسبوق لأصحاب رأس المال على مستوى منطقتنا حيث تتراوح حصة أصحاب الأجور فيها بين 40% إلى 46% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما يصل الوسطي العالمي إلى نحو 53,8%.

أما على صعيد «ضبط الإنفاق»، فقد انحدرت الأرقام المخصصة للدعم الاجتماعي المعلن في موازنات الدولة من نحو 5,5 مليار دولار في 2012 إلى أقل 0,5 مليار دولار في 2024. وعلى صعيد «زيادة دور القطاع الخاص»، يكفي أن نذكر أن عام 2005 كان أول عام في تاريخ سورية تزيد فيه استثمارات القطاع الخاص «نحو 150 ألف استثمار» على استثمارات القطاع العام «نحو 140 ألف استثمار»، وظلت هذه الهوة تتطور حتى وصلت استثمارات القطاع الخاص في 2010 إلى نحو 200 ألف استثمار بينما بقيت الاستثمارات العامة عند عتبة 140 ألف استثمار.

وخلال الفترة بين 2000 و2010 بلغ وسطي نسب النمو السنوي نحو 14% في قطاع الخدمات والمصارف، و12% في قطاع التجارة، وبينما لم تتجاوز النسبة 2,7% في قطاع الصناعة، لم تنمو الزراعة بأكثر من 0,6%. ووفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء، بلغت العلاقات التجارية السورية «استيراد وتصدير» خلال الفترة ذاتها نحو 53% مع دول الغرب، أما «الدول الصديقة» فلم تتجاوز التجارة معها عتبة 13%.

من هنا يمكن القول: إذا كان هذا هو الطريق إلى «نموذج» سنغافورة، فقد جربته سورية سابقاً، ونعيش جميعاً نتائجه اليوم.

الملامح الأولية لبناء نموذج اقتصادي سوري

لا يوجد طريق سهل لبناء نموذج الاقتصاد السوري المطلوب، وجميع الوصفات الجاهزة التي يجري الترويج لضرورة استيرادها سرعان ما ستصطدم مع الوضع السوري شديد الخصوصية والذي يتطلب بدوره نموذجاً اقتصادياً سورياً خاصاً، وهو ما حاولنا نقاشه أولياً على صفحات «قاسيون» خلال الشهور الماضية:

الطريق الأساسي لبناء مثل هذا النموذج يبدأ بضرورة إعادة توحيد السوق الوطنية التي تمزّقت خلال الحرب. فلا يزال الاقتصاد السوري عملياً مجزأً بين مناطق نفوذ مختلفة، والبنى التحتية الأساسية بحاجة إلى إعادة تأهيل شاملة لضمان الترابط بين مختلف المحافظات. ومن بين أهم السبل لاستعادة السوق الواحدة، المؤتمر الوطني العام وتوسيع المشاركة لتشمل القوى السياسية والاجتماعية السورية كلها.

أما أولى خطوات الانطلاق في عملية بناء هذا النموذج فهي تكوين خريطة استثمارية واضحة المعالم، ومستندة إلى الميزات المطلقة الموجودة في الاقتصاد السوري، والتي توجد في أنحاء سورية كلها، وتحتاج استثمارات صغيرة ومتوسطة في معظم الحالات، ويمكنها أن تحقق عائدية عالية جداً، ما يحفز نمواً قوياً وتوزيعاً منصفاً للثروات «مثل: الوردة الشامية، النباتات الطبية، حجر البازلت، غنم العواس... وغيرها الكثير».

كان تدني نسب العائدية في سورية يمثل العقبة الأبرز أمام تحقيق النمو الاقتصادي سابقاً. لكن رفع هذه العائدية إلى مستويات أعلى بكثير ليس أمراً مستحيلاً إذا ما تم التركيز على استثمارات تستند إلى الميزات المطلقة، بدلاً من مجرد الاعتماد على الميزات النسبية التقليدية. «الميزات النسبية، مثل المواد الخام كالنفط والقمح والقطن، تعتمد على توافر الموارد الطبيعية، لكنها تتعرض لمنافسة شرسة في الأسواق الدولية، ما يبقي هوامش الربح محدودة للغاية. على النقيض، فإن الميزات المطلقة هي تلك الموارد أو المنتجات التي تنفرد بها سورية نتيجة ظروف جغرافية أو طبيعية خاصة. ويمكن لهذه الموارد أن تحقق عوائد ضخمة إذا تم استغلالها بشكل صحيح، عبر إنشاء صناعات محلية تحولها إلى منتجات ذات قيمة مضافة عالية تنافس في الأسواق العالمية بأسعار مميزة».

كما ينبغي أن يتضمن النموذج الاقتصادي الجديد، سلاسل إنتاج عنقودية مترابطة، تحقق أكبر قدر من القيمة المضافة. على سبيل المثال: يمكن لمزرعة أبقار أن تتحول إلى نقطة انطلاق في مشروع متكامل يحقق عائدية كبيرة، وذلك عبر ربطه بشكل مباشر وضمن سلسلة واحدة مع معامل للألبان

والأجبان، ومع مصابغ للجلود ومن ثم مصانع للجلود، ومع مسالخ للحوم ومعامل لتصنيعها وتعليبها، ومن الممكن أيضاً الاستفادة حتى من روث الأبقار في توليد الطاقة بالاستفادة من تقنيات التوليد البسيطة المستندة إلى غاز الميثان، ويمكن الاستفادة منه كسماد عضوي، وتكون مزارع الأبقار هذه مرتبطة بإنتاج زراعي يؤمن لها مدخلاتها.

السؤال المنطقي هنا هو من أين سنأتي برأس المال؟ هنالك مصادر متعددة، على رأسها ملكيات الفاسدين الكبار والمجرمين وتجار الحرب، التي يحق للسوريين عبر الدولة، وضع اليد عليها وتحويلها لموارد عملية الإنتاج الوطني، وهي مصادر وموارد ليست بالقليلة أبداً، ويمكنها أن تشكل جزءاً مهماً من الموارد المطلوبة للإقلاع. هنالك أيضاً أموال الفاسدين الكبار ومجرمي السلطة السابقة التي في البنوك الخارجية، والتي ينبغي تكثيف العمل السياسي والدبلوماسي للمطالبة بها والعمل على استرجاعها. ويمكن إضافة إلى هذين المصدرين التفكير بعقود B.O.T كأحد موارد التراكم الأولي، ضمن شروط معقولة، ومن ثم المساعدات، وآخر مصدر ينبغي التفكير فيه هو القروض، الذي ربما نحتاجه، وربما لا نحتاجه في حال تمكنا من العمل بشكل جدي على الموارد الأخرى.

وأخيراً، يجب الاستفادة من الصراع الدولي القائم بين الشرق والغرب، وخاصة بين الصين والولايات المتحدة، لتحصيل شروط أفضل للنهوض بالاقتصاد السوري، فليس من الصعبِ على الصين، مقارنة بالدول الإقليمية التي تجاورنا وترغب بمساعدتنا ولا تستطيع، أن تتجاوز العقوبات الأمريكية. ومجرد التلويح بوجود خيارات متعددة لدينا كسوريين، يمكنه أن يحسن ويخفف الشروط التي يحاول الغرب فرضها علينا.

«التطبيع» الغربي يعني سرقة أملاك وأصول الدول الأخرى

ليس سرّاً أنّ معظم الدول الغربية، إن لم يكن جميعها تقريباً، تتصرّف منذ قرون كقطاع طرق وقراصنة. فالسرقة والنهب والتدمير وسلب الشعوب والحضارات بأكملها، يبدو أنّه كان الهواية المفضلة لما يُعرف اليوم بـ«الغرب السياسي». لا توجد قارة واحدة على هذا الكوكب إلا وطأها المستعمرون الغربيون، ليعلنوا بكل صفاقة أنهم «اكتشفوها».

■ دراغو بوسنيك

وطبعا، لا بأس بتجاهل ملايين البشر الذين عاشوا فيها منذ آلاف السنين، فهم بحسب النظرة الاستعمارية «غير متحضّرين بما يكفي»، أو حتى «أشباه بشر» وفق التصنيف النازي. وكانت النتيجة دائما كارثة كاملة على الشعوب الأصلية: استعباد، تنصير قسري، إبادة ثقافية وجسدية. هكذا جرى القضاء الممنهج على سكان أستراليا الأصليين، والأمم الأصلية في أمريكا الشمالية، وشعوب أخرى كثيرة حول العالم.

وامتدّت هذه الممارسة الإبادية إلى أفريقيا أيضا، حيث ارتكب المستعمرون الأوروبيون بعضا من أبشع الفظائع التي شهدها التاريخ. ولعلّ المثال الأشدّ شهرة هو المذبحة التي وقعت فيما يُعرف اليوم بجمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث أقامت بلجيكا– إحدى الدول المؤسسة للاتحاد الأوروبي– استعماراً دموياً أدّى إلى مقتل وتشويه ملايين البشر. وحتى اليوم، ما زالت شركات غربية متعدّدة الجنسيات تتحكّم بقطاع التعدين المربح هناك، مستغلة أطفالاً يُجبرون على استخراج معادن سامّة من المناجم.

وهذا يقودنا إلى مسألة نهب الموارد الطبيعية في الدول المستهدفة، التي باتت تُدار بصيغة «الاستعمار الجديد». فمن خلال ما يُسمّى «المؤسسات المالية الدولية» كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يواصل الغرب السياسي سرقة هذه الموارد لمصلحته الخاصة.

لكن هذا النهب لا يكفي لإشباع جشع الغرب الدائم إلى ممتلكات الآخرين. فمركز القوة الأكثر عدوانية في العالم يحتاج إلى المزيد دائما، خصوصاً حين يظنّ أن بإمكانه تعطيل التنمية الاقتصادية الطبيعية لمنافسيه.

وفي السنوات الأخيرة، سقطت كلّ الأقنعة عن الوعظ الغربي المنافق بشأن «قداسة الملكية الخاصة». فمحاولة نهب أكثر من 300 مليار دولار من الأصول الروسية في الخارج فشلت إلى حدّ كبير، لأنّ أمريكا وأتباعها لم يتمكّنوا من تحديد مكان تلك الأموال، لكنهم ما زالوا يحاولون سرقة ما يستطيعون. ولم يكن مفاجئا أن تحاول ماكينة الدعاية الغربية تبرير هذا السلوك باستخدام ألفاظ مموّهة، مثل: «المصادرة» أو «التحفّظ» على الأصول الروسية، بحجة «منع استخدامها في الحرب».

إلا أنّ هذا التظاهر بـ«السلامية» انهار تماما عندما أعلنت أمريكا وحلف الناتو أنّها ستستخدم الأصول الروسية المنهوبة لتمويل «النظام النازي الجديد» في أوكرانيا. أي إنّ الغرب السياسي لا يكتفي بانتهاك القوانين المحلية والدولية عبر سرقة أموال الدول الأخرى، بل يستخدمها أيضا لتمويل حروبه العدوانية التي لا تنتهي ضدّ العالم بأسره.

ومع أنّ الحرب الأوكرانية التي دبّرها الناتو تُستعمل كذريعة لسرقة الأصول الروسية، فإنّ هذا الكارتل العالمي المتخصّص في النهب، بات الآن يستهدف دولاً أخرى دون حتى أن يتكلّف عناء تبرير أفعاله. ومن بين هذه الدول الصين، التي تُصادر ممتلكاتها في أمريكا والاتحاد الأوروبي بذريعة «مخاطر أمنية» حينا، وبلا أيّ مبرّر حينا آخر.

فمنذ أسابيع قليلة، أعلنت هولندا «مصادرة»– أي سرقة– شركة «نيكسبريا» Nexperia، وهي مصنع لأشباه الموصلات في مدينة نيميخن الهولندية. «نيكسبريا» هي شركة فرعية تابعة لعملاق التكنولوجيا الصيني «وينغتك» Wingtech. وبرّرت لاهاي قرارها بـ«وجود ثغرات خطيرة في الإدارة» و«منع حدوث نقص في الشرائح الإلكترونية في حال الطوارئ». أمّا الإعلام الغربي فسوّق الأمر على أنه «خطوة لحماية الإمدادات الأوروبية من الرقائق الإلكترونية، وضمان الأمن الاقتصادي للقارة». لكن ما حدث فعليا كان العكس تماما، إذ حذّرت «جمعية صناعة السيارات الألمانية VDA» من أن القرار سيؤدّي إلى اضطراب في إنتاج السيارات في أوروبا.

وقالت رئيسة الجمعية، هيلديغارد مولر، في تصريح نقلته «رويترز» بتاريخ 21 تشرين الأول: «قد تؤدي هذه الحالة إلى تقييد كبير في الإنتاج في المستقبل القريب، وربما حتى إلى توقف كامل في بعض المصانع، إذا لم يُعالج انقطاع توريد رقائق نيكسبريا بسرعة». وبعبارة أخرى، لا يهم الحكومة الهولندية إن تسبّب استيلاؤها على الشركة الصينية في شلّ صناعة السيارات الأوروبية، لأن القرار سياسيّ أولاً وأخيرا. ويتأكد الطابع الجيوسياسي للخطوة من خلال تورّط أمريكا فيها، إذ أدرجت واشنطن في كانون الأول 2024 شركة «وينغتك» الأم على ما يسمى «قائمة الكيانات»، متذرّعة بأنها «تشكل خطرا على الأمن القومي»، وهو ما أجبر الشركات الأمريكية وغيرها على وقف تصدير مكوّنات أمريكية إلى تلك الشركة. كما أجبرت المملكة المتحدة «نيكسبريا» على بيع مصنعها في مدينة نيوبورت لإنتاج رقائق السيليكون، ما يبيّن أن الأمر جزءٌ من حملة منسّقة لخنق الشركة الصينية.

يتجلّى النفاق الغربي في أبهى صوره ازدواجية المعايير وادعاء الدفاع عن «قداسة الملكية الخاصة» و«حرية الاستثمار» بينما تُنتهك هذه المبادئ نفسها حين لا تخدم المصالح الغربية

وحاولت وزارة الاقتصاد الهولندية تبرير هذا القرار «الاستثنائي للغاية» بالقول: إنّ لديها «مؤشرات عاجلة على وجود ثغرات خطيرة في إدارة الشركة». واستندت إلى «قانون توافر السلع» الصادر عام 1952، الذي يتيح لها «مصادرة الشركات الخاصة في ظروف استثنائية». لكن، كما اتّضح لاحقا، فإنّ «الظرف الاستثنائي» الوحيد هو ذلك الناتج عن فعل المصادرة نفسه، لأنه عطّل صناعة السيارات الأوروبية.

ومع ذلك، تصرّ الحكومة الهولندية على أنّ «هذه المؤشرات شكّلت تهديدا لاستمرارية المعرفة والقدرات التكنولوجية الحيوية على الأراضي الهولندية والأوروبية» وأنّ «فقدان هذه القدرات قد يعرّض الأمن الاقتصادي الأوروبي للخطر».

وطبعا، لم تقدّم الوزارة أيّ دليل ملموس لدعم هذه الادعاءات، ولم تشر حتى إلى «خرق للعقود»، فضلاً عن غياب أيّ توضيح لما يسمى «المخاطر الأمنية». وقال متحدّث باسم وزير الاقتصاد فينسنت كارمانس لهيئة «بي بي سي»: إنّه «لا توجد معلومات إضافية يمكن مشاركتها».

واللافت، أنّ الباحثة الأوروبية–الصينية ساشا كورتيال، التي زعمت أنّ الخطوة تهدف إلى «الحفاظ على تدفّق إمدادات الشرائح وحماية الملكية الفكرية الأوروبية»، حذّرت في الوقت نفسه من أنّه «في حال حدوث أزمة، يمكن أن تتعرّض الشركة المملوكة للصين لضغوط من بكين لوقف الإمدادات، أو إعطاء الأولوية للسوق الصينية، ما سيشلّ الصناعات الأوروبية، مثل: السيارات والإلكترونيات».

وهكذا، يتجلّى النفاق الغربي في أبهى صوره: ازدواجية المعايير وادعاء الدفاع عن «قداسة الملكية الخاصة» و«حرية الاستثمار» بينما تُنتهك هذه المبادئ نفسها حين لا تخدم المصالح الغربية.

مساكن هنانو في حلب... معاناة لا تنتهي

لا تزال معاناة الأهالي في حي مساكن هنانو تتواصل، هذا الحي الواقع في شمال شرق المدينة، ويقسم إلى قسمين: الأوَّل يضم قِسماً عشوائياً من البيوت العربيَّة والبناء غير المنظَّم، والثاني المنظَّم يضم مبانيَ من تنفيذ الإسكان العسكري والإنشاءات العسكريَّة، خلال سنوات الحرب كانت حصتها من الدمار غير قليلة، ما زاد من تردِّي الواقع الخدميِّ، إذ يعاني السكَّان من انقطاع التيَّار الكهربائيِّ منذ سنوات، لتضرر البنى التحتيَّة للكهرباء، إضافةً إلى شبكات المياه، وانتشار مكبَّات النفايات العشوائيَّة بين الأبنية المدمَّرة.

■ مراسل قاسيون

أزمة الكهرباء وعبء «الأمبيرات»

يعتمد سكّان حي مساكن هنانو على «الأمبيرات» كمصدر بديل للتيّار الكهربائي، ما يشكّل عبئًا ماليًّا ثقيلاً على معظم الأسر ذات الدخل المعدوم. ورغم تقدُّم الأهالي بشكاوى عديدة يطالبون فيها الجهات المعنيّة بالإسراع في مد الحي بشبكة الكهرباء، مؤكّدين أنّ انقطاع الخدمة عن المنطقة مستمرّ على الرغم من أنّ الخط الكهربائي الذي يمدُّ قلب المدينة بالكهرباء يمرُّ بالقرب من المنطقة وفق رواية الأهالي. لكنّ المشكلة تتمركز في أنّ الأضرار في الكابلات المغذيّة أو محطّات التوزيع أو الشبكة الخاصّة في تلك المنطقة التي تعرّضت للتخريب والسرقة.

ومع إعلان الشركة العامة لكهرباء محافظة حلب عن مواعيد بدء فترات التغذية الكهربائيّة في الأحياء والمناطق السكنيّة اعتباراً من 13/ تشرين الأول/2025، إلّا أنّ أهالي هنانو ينتظرون تنفيذ هذه الوعود على أرض الواقع.

اختلالات النقل وغياب الرقابة:

يواجه سكّان الحيّ معاناة إضافيّة تتمثّل في اختلال عمل خطّ «سرفيس هنانو» للنقل، إذ إنّ المركبات في معظم الأحيان لا تلتزم بالوصول إلى نهاية الخط، بل تعود من دوار الصاخور، ما يضطر الركاب إلى استخدام وسيلة نقل أخرى لإكمال رحلتهم نحو وسط المدينة إلى جامعاتهم أو مراكز عملهم.

وأكّد الأهالي أنّ هذه المشكلة تتسبّب في معاناة إضافيّة على الصعيد الماديّ، إضافة إلى هدر الوقت في الانتظار وتبديل وسائل النقل. ولاحظ السكّان أن الالتزام الكامل بمسار الخط لا يتحقّق إلّا عند وجود دوريّات شرطة المرور، ما يستدعي تعزيز هذه الدوريّات وضمان وجودها على نحو دائم لضمان انتظام عمل الخط.

أزمة النفايات والحدائق المهملة

النفايات تعدُّ تحدياً في المنطقة، إذ تحوّلت العديد من الحدائق العامة في الحي إلى مكبّات، ما يحرم أهالي المنطقة من متنفسهم الوحيد، وغياب المساحات الخضراء يزيد من تدهور الواقع البيئيّ والصحيّ. وهو أمرٌ مقلق للغاية فيها، إذ تتراكم كميّات كبيرة من النفايات في مكبّات قريبة من الأحياء السكنية، وتزايد النفايات يوميًّا، وانتشار الحشرات، ما يسبّب انبعاث روائح خانقة في الصيف، أمّا الشتاء فيزيد الطين بلّة، لأنّ مياه الأمطار تجعل التلوث يتسرّب إلى الأرض ويوثر على تمديدات المياه المتضرّرة، ما أثار حالة من الاستياء والقلق بين الأهالي.

جهودٌ محدودةٌ وإهمالٌ مستمرٌّ

المحاولات المحدودة لمعالجة هذه المشكلات لم تجدِ نفعاً حتّى الساعة، فحملات النظافة التي نفّذتها مديريّة خدمات هنانو لتقشيط وترحيل الأتربة والأنقاض لا تكفي لحلّ مشكلات المنطقة منذ خروجها من دائرة الاشتباكات في حينه، وتراكم أزمات المواطن فيها.

رغم الوعود والمبادرات المحدودة، يبقى واقع الخدمات في حي مساكن هنانو في حلب مأساويًّا، إذ تعطّلت أبسط مقوّمات الحياة من كهرباء ونقل ونظافة، ما يستدعي تدخُّلًا عاجلاً وشاملاً من الجهات المعنيّة للإسراع في تنفيذ الإصلاحات في شبكات المياه قبل حلول الشتاء.

كارثة معيشية وصحية... تأخر رواتب المتقاعدين في السويداء يفاقم المعاناة

يشهد متقاعدو محافظة السويداء أوضاعاً معيشية غاية في الصعوبة، بعد أن تأخرت الجهات المعنية في صرف مستحقاتهم الشهرية. فبينما لم يتسلّم متقاعدو مؤسسة التأمينات الاجتماعية رواتبهم نهائياً منذ عدة أشهر، لم يتقاضَ متقاعدو مؤسسة التأمين والمعاش سوى راتب شهر واحد فقط، وسط تبريرات رسمية بأن السبب يعود إلى «صِغَر الكتلة المالية المخصصة لهم».

هذا التأخير، الذي يبدو للبعض مسألة إدارية عابرة، يشكل في الواقع أزمة حياتية حقيقية لمئات الأسر في المحافظة، إذ تشكل رواتب التقاعد المصدر الوحيد للدخل بالنسبة لغالبية المتقاعدين، ومعظمهم من كبار السن الذين يعتمدون على تلك المبالغ لتأمين احتياجاتهم الأساسية من غذاء ودواء.

راتب ضئيل... وتأخير قاتل

رغم أن أجور المتقاعدين منخفضة أساساً ولا تكفي لتغطية أبسط متطلبات المعيشة في ظل الغلاء المتصاعد، فإن تأخرها إلى أشهر متتالية يجعل الأمر كارثياً بكل المقاييس. يقول أحد المتقاعدين من مدينة السويداء: «الراتب هو شريان الحياة بالنسبة إلنا، ما عنا مورد تاني، وتأخيره ولو لأسبوع بيخلينا نعيش على الدَّين والانتظار».

ويشير آخر إلى أن نصف راتبه تقريباً يذهب لشراء الأدوية المزمنة، موضحاً أن أي تأخير في استلام المعاش يعني ببساطة توقف العلاج، وما يترتب عليه من مخاطر صحية جسيمة.

حق مصون

من الناحية القانونية، يعتبر معاش التقاعد حقاً مكتسباً ومصوناً بالدستور، وليس منّة من أحد. فالدولة ملزمة بضمان صرفه بانتظام باعتباره ثمرة سنوات طويلة من العمل والاقتطاعات الشهرية التي دُفعت من رواتب العاملين طوال حياتهم الوظيفية.

ومن هنا، يرى كثيرون أن تقصير الجهات المسؤولة في هذا الملف لا يمكن تبريره تحت أي ذريعة مالية أو إدارية، لأن ما يتم المساس به هو الكرامة المعيشية والحق في الحياة.

مطالب واضحة

يطالب المتقاعدون في السويداء بضرورة:

صرف المستحقات فوراً دون أي تأخير إضافي.

ضمان انتظام الدفعات الشهرية ووضع آلية واضحة لتجنب تكرار المشكلة.

إصدار توضيح رسمي شفاف حول أسباب التأخير والمسؤولين عنه.

إعادة النظر في قيمة المعاشات بما يتناسب مع مستوى المعيشة وتكاليف الدواء.

أزمة تعكس واقعاً أوسع

قضية المتقاعدين في السويداء ليست حالة معزولة، بل تعكس واقعاً اقتصادياً صعباً يعيشه المتقاعدون في مختلف المحافظات. إنها ناقوس خطر يدق في وجه السياسات الاقتصادية والإدارية التي تهدد أمن المواطن الاجتماعي والمعيشي.

ففي النهاية، المتقاعدون هم الفئة التي أفنت عمرها في الخدمة العامة، ومن غير المقبول أن يُتركوا اليوم يصارعون الفقر والمرض بانتظار راتب تأخر في طريقه.

من اقتصاد الضرورة إلى الإدارة الذكيّة «2»: نحو «مملكة الحرّية»

أَولى ماركس اهتماماً خاصّاً لدَور المعرفة البشرية في تحويل علاقات الإنتاج الاجتماعية. واعتبر تطور المعرفة المتجسدة في العمليات التكنولوجية مؤشراً على درجة «سيطرة العقل العام على ظروف عملية الحياة الاجتماعية نفسها وإعادة صياغتها وفقاً له» («الغروندريسّة؛ مخطوطات ماركس الاقتصادية 1857–1858»). لكنَّ الأمر لا يقتصر على تكنولوجيات الإنتاج المباشر فحسب، بل يتعلق في نهاية المطاف بـ«الذكاء العام» للبشرية الذي يُخضِع جميع عمليات الحياة في المجتمع ويحوِّلها بأكثر الطرق عقلانية وإنسانية.

■ سيرغي بودرونوف
تعريب وإعداد: د. اسامة دليقان

بهذا ابتدأ بودرونوف خلاصة كتابه «النوونومي» – المصطلح الذي اقترحنا في العدد الماضي تعريبه إلى «الإدارة الذكية والإنسانية للمجتمع». لكن قبل أن نتابع عرض خلاصته، من المفيد العودة إلى اقتباس أطول من المقطع نفسه الذي تحدّث فيه ماركس عن «العقل العام» intellect general في «الغروندريسّة»:

«إنّ الطبيعة لا تبني الماكينات «الآلات» والقاطرات والسكك الحديد، والتلغراف الكهربائي، والمَغازل الذاتية الحركة، إلخ. إنّ هذه منتوجات صناعة بشرية؛ مادّة طبيعية تم تحويلها إلى أعضاء لسيطرة إرادة الإنسان على الطبيعة، أو لنشاط الإنسان في الطبيعة. إنها أعضاء العقل البشري التي خَلقَتْها اليدُ البشرية، قوّة المعرفة مُشيَّأة [مُتجسّدة موضوعيا في أشياء]. إنّ تطوّر رأس المال الثابت يظهرُ إلى أيّ درجة أصبح العلمُ العام للمجتمع، المعرفة، قوة إنتاج مُباشرة، وبالتالي إلى أيّ درجة تم إخضاع شروط عملية الحياة الاجتماعية نفسها إلى سيطرة العقل العام وإعادة صَوغها وفقًا له. إنها تظهر إلى أيّ درجة يتم إنتاج قوى الإنتاج الاجتماعية ليس بشكل معرفة فقط، بل كأعضاء مباشرين للممارَسة الاجتماعية [البراكسس praxis] لعملية الحياة الفعلية».

مُستقبَل العَمَل البشري: الإشراف والتنظيم

يكتب بودرونوف في كتابه «النوونومي»، وتحت خلاصة بعنوان «ماركس بوضوح الكرستال»:

بناءً على الفهم العلمي للطبيعة، ستتحول العمليات الطبيعية إلى عمليات تكنولوجية لتصل إلى النقطة التي «يغدو فيها العمل ظاهريا غير داخل كثيرا في عملية الإنتاج، بل يرتبط الإنسان بهذه العملية كمشرف عليها ومُنظّم لها» «مخطوطات ماركس الاقتصادية/ الغروندريسّة». أودُّ التأكيد على أن التطبيق التكنولوجي للعلم هو الذي سيضمن إبعاد الناس عن عملية الإنتاج المباشرة، عندما يكون العامل، كما قال ماركس، «مُشاركا في عملية الإنتاج، بدلاً من أن يكون العامل الرئيسيَّ فيها» «المخطوطات نفسها».

وفقًا لماركس، يبدأ تحرُّر الإنسان، أو ما يُسمَّى «الصعود من عالم الضرورة إلى عالم الحرية»، عند النقطة التي تُمكّن فيها القوة المتنامية للمعرفة البشرية البشرَ من إشباع رغباتهم بشكل شامل من جهة، وتحقيق ذلك دون مشاركة مباشرة منهم في عملية الإنتاج من جهة أخرى: «يبدأ عالم/مملكة الحرّية في الواقع فقط عندما ينتهي العملُ الذي تُحدِّدُ الضرورةُ والاعتباراتُ الحقيرة؛ وبالتالي، فإنّه، في جوهره، عالم يقع فيما يتجاوز نطاق الإنتاج المادي الفعلي» «المخطوطات نفسها».

مِن الحيوانيّة إلى العقلانية

يتابع بودرونوف: ولكن هل سيكون الانتقالُ إلى المجتمع القائم كليا على هذه المبادئ انتقالاً سلسا وخاليا من الصراعات؟ هل سننتقل من «حديقة الحيوان» «Zoo» إلى «حديقة العقل» Noo بسلاسة ويُسر؟ لا. إننا سنواجه بالتأكيد بعض العراقيل وسنواجه مطبّات متنوعة على طول هذا الطريق. سوف يواجهُ هذا الانتقالُ ممانعةً من «حديقة الحيوان»، أيْ من الجانب الوحشيِ من الطبيعة البشرية، التي ستحاول عرقلة التقدم، وإعادة التنمية إلى مسار الدمار. فكيف يمكننا مجابهة هذا التوجُّه؟ ما الشكل الذي ينبغي أن يتخذه هذا التحوُّل الثوري الحقيقي من «الرُّوو» إلى «النُّوو» «من الحيوانية إلى العقلانية»؟

يمكننا القول بيقين إنّ هذا التحوّل لن يحدث إذا تمسّكنا بالأساليب القديمة الشبيهة بالحيوانات، لأنه لا يمكن استخدامها لإنشاء مجتمع جديد خال من السّمات الوحشية. في المجتمع الجديد المنشود، سيكون الكائنُ البشريُ، وفقًا لفريدريك إنجلس، قد انفصل «أخيرا عن بقية مملكة الحيوان، وخرج من ظروف وجوده الحيوانية البحتة إلى ظروف إنسانية حقيقية» «إنجلس، الاشتراكية الطوباوية والعلمية». وسيعتمد الانتقال إلى «مملكة العَقل» على ثورة قائمة على المعرفة والتكنولوجيا. وسيُمثل هذا بدايةَ انتقال مُتسارع إلى المرحلة التالية، الأكثر كثافة معرفيًّا، من النسخة الحديثة من الحضارة البشرية ونظامها الاجتماعي. سيُحفّز هذا الانتقال تقدُّم المعرفة والفكر والعقل البشري نحو إشباع شامل ومتزايد للحاجات الإنسانية المُتنامية.

إنّ إمكانية الإشباع الشامل والمتزايد للحاجات الإنسانية هي بالتحديد الشرط الأساسي لتهدئة التوترات المُصاحبة لهذا الانتقال. في الوقت نفسه، ستصبح الحاجات الإنسانية الحقيقية – التعليم، والاستكشاف، والتطور الروحي، والثقافة...إلخ – في صدارة هيكل المَطالب الإنسانية. سوف تتغيَّرُ جميعُ جوانب نمط الحياة البشرية – العافية، والعلاقات الاجتماعية، والاستهلاك، والقيم الثقافية...

سيدفع التطوُّر المُتسارع للمعرفة الإنسانية المجتمع إلى مواءمة وتيرة تطوُّره الروحيّ والاجتماعي مع التطوُّر التكنولوجي، وإلا، سيَفنى المجتمع. فنظرا لاختلال التوازن بين النمو وتزايد الإمكانيات التكنولوجية وفرص التنظيم العقلاني للتنمية الاجتماعية، قد يتوسع المجال التكنولوجي بشكل لا يمكن السيطرة عليه، مما يؤدي إلى زيادة في استهلاك الموارد. كما قد يحدث تدخُّل تكنولوجيٌّ تلقائي/أوتوماتيكي في الطبيعة البشرية ذاتها. لذلك، يجب علينا أولاً مواءمة الرغبات المادية والروحية، ولن تصل الأخيرة إلّا تدريجيا إلى حدّ تفوقها على الأولى. لا يمكن لنهضة الحضارة المعرفية أن تتحقّق إلا في ظلّ هذه الظروف. حينها، ستصبح المعرفة، وليس «الاقتصاد»، الوسيلة الذكيّة لتلبية رغبات الأفراد والمجتمع المعرفي ككل.

تنبّأ ماركس بأنّ العمل البشري سيتغيَّر بحيث سيبدو غير داخلٍ كثيراً في عملية الإنتاج بل سيرتبط الإنسانُ بالإنتاج كمشرفٍ عليه ومُنظِّمٍ له

التعاون للقضاء على عواقب النيوليبرالية

في تقييمه لعمل بودرونوف، كتب البروفسور إنفو تشنغ، رئيس الأكاديمية الماركسية في الأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، ورئيس الجمعية العالمية للاقتصاد السياسي «WAPE» يقول: «سيرغي بودرونوف باحث روسيٌ بارز وخبيرٌ عالمي في قضايا الانتقال من الاقتصاد الصناعي الجديد إلى نوعية جديدة من الحياة العامة، والتي يطلق عليها اسم «النوونومي» Noonomy. عُرضَت أفكارُه النظرية في العديد من المنتديات الدولية وفي سلسلة من الكتب. وتلخُص أحدث دراسات بودرونوف، كتاب «النوونومي»، إنجازاته السابقة. وتُعدّ الخلاصة العَملية التي توصَّل إليها المؤلّف وثيقة الصلة بالموضوع: تحتاج روسيا إلى تبنّي سياسة اجتماعية واقتصادية تُمكّن من تسريع التقدم من خلال التقييم النقدي للتجارب الصينية وتجارب شمالي أوروبا ودمجها، أيْ إدخال نظام تخطيط فعّال بالتزامن مع السوق. وينبغي على الصين وروسيا القضاء على تأثير الاقتصاد النيوليبرالي، والسعي إلى تعاون استراتيجي شامل في عملية تطوير جيل جديد من التّصنيع والنوونومي [الإدارة الإنسانية الذكيّة للمجتمع]، ومكافحة الهيمنة الاقتصادية معا، وإحداث فارق إيجابيٍّ لشعبي البلدين والعالم!».

وكان الاقتصاديّ الأمريكي–الكنَدي جون كينيث غالبريث «المتوفّى عام 2006» والمتأثر بالكينزية، أحد المصادر للأفكار التي طوّرها بودرونوف. ويقول ابنه جيمس غالبريث «الأستاذ حاليا في جامعة تكساس في أوستن»: إنّ بودرونوف يقدّم «بحثًا معمَّقًا في مصادر الرفاهية وضرورة دمج التكنولوجيا والثقافة في بناء اقتصاد المعرفة في ظلّ التحديات البيئية وقيود الموارد. وسيُقدّر القرّاء الغربيّون بشكل خاصّ توليفة سيرغي بودرونوف بين النصوص الروسية والغربية – ولا سيّما نصوص والدي – في تطوير أفكاره. يُعدُّ كتاب «النوونومي» نموذجا، من بين أمور أخرى، للبحث والاستدلال العابر للأمم والثقافات».

السودان على حافة التصعيد: الحرب مستمرة والخطر من التصعيد الإقليمي

يستمر الصراع الداخلي في السودان بين الجيش السوداني، وقوات الدعم السريع في التصاعد، مُلحِقاً دماراً واسعاً بالبنية التحتية وحياة المدنيين، وسط تطورات خطيرة تهدد باشتعال إقليمي أوسع. وقد برزت خلال الأسابيع الأخيرة ثلاثة محاور رئيسية للتوتر:

■ معتز منصور

التصعيد العسكري عبر سلاح الطائرات المسيرة، والتهديدات الصريحة من قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو «حميدتي» ضد دول الجوار، والحديث عن مقترح أمريكي لوقف لإطلاق النار. سنناقش في هذا المقال العناوين الثلاثة السابقة.

المسيرات واستهداف مطار الخرطوم

في تطور ينذر بتصعيد خطير في طبيعة القتال، لجأ طرفا الصراع بشكل متزايد إلى استخدام الطائرات المُسيرة كأداة حربية فاعلة، فقد استهدفت قوات الدعم السريع مواقع حيوية في العاصمة الخرطوم ومحيطها. وقد أعلن الجيش السوداني مؤخرا عن إسقاط مسيرات كانت تستهدف مطار الخرطوم الدولي، في خطوة تهدف بوضوح إلى تعطيل جهود إعادة افتتاح المطار الذي يعد شريانا حيويا للإغاثة ولحركة المدنيين.

ويأتي هذا التصعيد في وقت يسعى فيه المجتمع الدولي لإعادة تفعيل الممرات الإنسانية، ما يعقّد الجهود الرامية لتخفيف معاناة المدنيين، الذين يعيشون أوضاعا إنسانية كارثية بعد أكثر من 900 يوم من القتال العنيف. واستخدام المسيرات ذات المدى البعيد لا يعكس فقط تطورا تكتيكيا في قدرات الدعم السريع، بل يشير أيضا إلى مساع جدية لإعاقة أي محاولة لاستقرار الوضع في العاصمة، التي استعاد الجيش السيطرة عليها في آذار الماضي بعد معارك ضارية.

تهديدات حميدتي ورسائل الضغط على مصر

في تصعيد سياسي وعسكري مقلق، وجّه حميدتي تهديدا صريحا باستهداف «أي مطار في دولة مجاورة» تُطلق منه طائرات أو مسيرات ضد قواته، معتبرا إياها «أهدافا مشروعة». وعلى الرغم من عدم تسمية الدولة صراحة، فإن السياق والتصريحات السابقة تشير بوضوح إلى مصر، التي اتهمها حميدتي مرارا بتقديم دعم جوي مباشر للجيش السوداني، بما في ذلك نشر طائرات عسكرية على أراضيها لصالح الخرطوم.

هذا التهديد لا يعدّ مجرد تصريح عابر، بل رسالة ضغط سياسية موجهة إلى القاهرة، التي تُصرّ على دعم مؤسسات الدولة السودانية وخصوصا الجيش، وتدعو باستمرار إلى وقف فوري لإطلاق النار. وربما يهدف حميدتي من وراء هذا التصعيد إلى إرباك الموقف المصري، أو دفعه إلى تخفيف دعمه للجيش، في محاولة لتعديل موازين القوى على الأرض. لكن مثل هذه التصريحات تحمل مخاطر جسيمة، إذ قد تفتح الباب أمام تدخلات إقليمية أوسع، في وقت يعاني فيه السودان من انهيار كامل في بناه الأمنية والاقتصادية.

مبادرة لوقف النار دون حضور الدعم السريع!

في سياق موازٍ، وصل وفد سوداني برئاسة وزير الخارجية محيي الدين سالم إلى الولايات المتحدة لمناقشة مقترح أمريكي لوقف إطلاق النار لمدة ثلاثة أشهر. وبحسب مصادر دبلوماسية، فإن المحادثات تركز على رؤية الجيش السوداني للحل، ولا تتضمّن أي مفاوضات مباشرة مع قوات الدعم السريع، الموقف السوداني يبدو بأنه يفاوض الجانب الأمريكي بوصفه الطرف القادر على التأثير على قوات الدعم السريع وحليفتها دولة الإمارات، خاصة بعد تجربة الوساطة الأمريكية التي فاقمت المشكلة منذ إعلان جدة.

في الوقت ذاته، حذرت وكالات الأمم المتحدة الأربع- المنظمة الدولية للهجرة، المفوضية السامية للاجئين، اليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي- من أن ملايين السودانيين، خصوصا النساء والأطفال، يعيشون على حافة البقاء، في ظل انهيار كامل للخدمات الأساسية، وتفشي المجاعة في مناطق واسعة.

حربٌ لا تنتهي وخطرٌ يتجاوز الحدود

بينما تتصاعد المعارك في الفاشر- أحد أبرز معاقل الجيش في دارفور- ويستمر استهداف المدن بالطائرات المسيرة، يزداد وضوحا أن الصراع في السودان لم يعد مجرد مواجهة داخلية، بل بات يحمل بذور أزمة إقليمية قد تطال جيرانه، خصوصا مع التهديدات الصريحة التي تطاول دولا، مثل: مصر. وفي ظل غياب أي تقدم حقيقي في المفاوضات، واقتصار المبادرات الدولية- مثل المقترح الأمريكي- على حوارات من طرف واحد، تبقى فرص التسوية السياسية ضعيفة، بل ومشكوكا في جدواها دون ضغط فعّال على جميع الأطراف، ولا سيما قوات الدعم السريع وداعميها الخارجيين.

الغربيون سيستمرون بالخسارة وصولاً إلى نهايتهم

خلافاً لما يرددونه، لا يبدو أن الغربيين يريدون إنهاء الحرب في أوكرانيا قريباً، ويستمرون بتكرار نفس الألاعيب والتكتيكات السياسية ذاتها منذ 3 أعوام، كلّ حسب دوره المناط به، رغم ذلك، تخسر أوكرانيا المزيد من الأراضي عسكرياً، وتتفاقم أزمة الغرب الجماعية.

■ يزن بوظو

منذ 3 أعوام: تدعم الدول الأوروبية والولايات المتحدة أوكرانيا ماليا وعسكريا، يتبعها ردّ روسي سريع تارة وبطيء تارة أخرى، فتخسر أوكرانيا المعركة، فيعود الغرب لدعمها أكثر، وتخسر مجددا، ثم يتباكى الغرب على دماء الأوكرانيين مدّعين استعدادهم لإنهاء الحرب، دون تقديم أي تنازل للجانب الروسي بما يضمن أمنه القومي، وإبعاد الناتو عن حدوده، بل العكس، يمدّون كييف بأسلحة جديدة أكثر تطورا، وأبعد مدى ويساندوها بعمليات نوعية، فترفض موسكو أيّ مساومات لا تضمن لها أمنها مستقبلاً، وعليه، يُشيطن الغرب موسكو باعتبارها لا تريد إنهاء الحرب، ومنذ 3 أعوام تردد موسكو استعدادها لحوار جدّي دون شروط مسبقة، فيشترط الغربيون وقف إطلاق النار وانسحابها من الأراضي الأوكرانية أولاً، هكذا تدور عجلة القتال في أوكرانيا دون توقف، وتتصاعد وتيرتها، وسط خطر توسّع رقعتها لما هو أبعد من حدودها.

مؤخرا، يجري الأمر نفسه، فبعيدا عن مدى صدق نوايا الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من عدمها فيما يتعلق بـ «إنهاء الحرب الأوكرانية خلال يوم واحد»، إلا أن «صفقته» المقدمة لموسكو لا تؤمن لها شروط أمنها القومي، ومصالحها باستقرار استراتيجي، بل إنها وفي أحسن أحوالها تدعو لـ «تجميد» الوضع على ما هو عليه، ظنا منه أنها «صفقة» ترضي جميع الأطراف، أي سلام مؤقت، ترى فيه موسكو فرصة تمكّن الغربيين من تضميد جراحهم وترميم خساراتهم قبل الانطلاق بتصعيد جديد، وعليه تقوم برفضها، فيعتبر ترامب أن نظيره الروسي لا يسعى لإنهاء الحرب مثله، ويبدأ تصعيد جديد:

سياسيا: أعلن ترامب إلغاء لقائه مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في بودابست.

اقتصاديا وتجاريا: أعلنت واشنطن فرض عقوبات جديدة على أكبر شركتي نفط روسيتين، روس نفط ولوك أويل.

عسكريا: تمارس أوكرانيا بدعم غربي تصعيدا عبر سعيها للحصول على تراخيص لاستخدام صواريخ «توماهوك» الأمريكية بعيدة المدى، بينما يُهدد ترامب بالموافقة على هذا الأمر.

وبالتوازي مع ذلك، يرتفع التهديد بتوسع رقعة الصراع، لتزعم ليتوانيا مؤخرا- الدولة العضو في الناتو- أن مقاتلتين حربيتين روسيتين قد اخترقتا أجواءها، رغم نفي الجانب الروسي لذلك.

وبطبيعة الحال، لا يمكن قراءة الحرب الأوكرانية بعيدا عن المشهد الدولي العام، أو بمعزل عنه، فعلى الرغم من أنها النقطة الأكثر سخونة عالميا في الوقت الحالي، ويدخل بها الروس والأوروبيون بشكل مباشر، إلا أنها مرتبطة بعموم الصراع بين دول الجنوب العالمي والغرب، وتحديدا الصين والهند اللتين تستهدفهما العقوبات الاقتصادية على النفط الروسي أكثر من روسيا نفسها، باعتباره موردا رئيسيا لهما من روسيا، كمثال واحد.

ولا يبدو أن هذه التطورات تؤثر بشيء جديد على روسيا، فاقتصاديا لم تؤدِّ العقوبات إلا إلى تحسين الاقتصاد الروسي، وتمتين علاقاتها أكثر مع دول الجنوب العالمي، وعسكريا تسيطر بشكل مستمر على أراضي أوكرانية جديدة، كان من آخرها 4 قرى جديدة خلال الأسبوع الماضي، وفي حين رفع الاتحاد الأوروبي من نسبة إنفاقه الدفاعي، قامت موسكو بتخفيضها، وسياسيا يتأزم الغربيون بشكل أكبر وأسرع.. وفيما يتعلق بالصين والهند، فإن مصلحتهما تدفعانهما أكثر باتجاه الابتعاد عن واشنطن وتوطيد علاقاتهما مع موسكو.

أزمة الغرب تكمن بعدم قدرته على كلا الخيارين: إنهاء الحرب فعلاً، وتحمّل الخسائر، أو خوضها فعلاً بشكل مباشر لعدم وجود الإمكانات والقدرة على ذلك، فضلاً عن عدم ضمانة ربحها أساسا حتى وإن وجدت القدرة، وعليه، يخسرون بشكل تدريجي، وتصاعدي، إلى حين..

«التحديث صيني النمط»: ملامح خارطة الطريق الجديدة

تواصل الصين سعيها لتثبيت أولوياتها الوطنية عبر آليات حزبية ومؤتمرات مفصلية. وشكّلت الدورة الرابعة للجنة المركزية العشرين للحزب الشيوعي الصيني محطة مهمة في ضبط المسار السياسي والاقتصادي للبلاد، وسط تحديات داخلية، وتهديدٍ غربي متزايد. وكشف البيان الختامي للدورة عن توجهات حاسمة تعكس حرص بكين على ترسيخ نهجها الخاص في إدارة الدولة، وتقديم نموذج بديل لما يروج له في الساحة الدولية.

■ حلا الحايك

في ختام أعمال الدورة التي انعقدت في العاصمة الصينية بين 20 و23 تشرين الأول 2025، وشارك فيها 168 عضوا و147 عضوا احتياطيا من اللجنة المركزية، ومراقبين من اللجنة الدائمة لفحص الانضباط، ومسؤولين من الجهات المركزية، وخبراء من مندوبي المؤتمر الوطني العشرين، أقرّ الحزب خطة التنمية الخمسية الخامسة عشرة، التي تهدف إلى تحقيق تنمية عالية الجودة ترتكز على الابتكار وتعزيز الأمن القومي. ورغم الطابع المغلق للاجتماع بطبيعة الحال، أتاح البيان الختامي– والتصريحات الرسمية التي أعقبته– فرصة لاستشراف ملامح الخطة الجديدة التي تتسم بطموحات واسعة في المجالات الاقتصادية والتقنية والثقافية.

أحد المفاهيم المركزية التي ناقشتها الدورة هو «التحديث صيني النمط»، والذي قدّم بوصفه بديلاً للنموذج الليبرالي الغربي. يقوم هذا النموذج على قيادة الحزب وفق هدف «وضع الشعب فوق كل اعتبار» والتنمية عالية الجودة، والتخطيط طويل الأمد، والدمج بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الهوية الثقافية والسيادة الفكرية. وقد شدد البيان على أن «تحقيق التحديث صيني النمط هو مهمة عظيمة ومليئة بالتحديات»، وأكد على «رفع مستوى الاعتماد على النفس وتقوية الذات في مجال العلوم والتكنولوجيا إلى حدٍّ كبير، وتحقيق اختراقات جديدة في تعزيز تعميق الإصلاح على نحو شامل، ورفع درجة الحضارة الاجتماعية بجلاء، ومواصلة تحسين جودة معيشة الشعب، وإحراز تقدم جديد في بناء الصين، وتوطيد درع الأمن القومي بشكل أفضل».

كما أولت الدورة اهتماما خاصا بتطوير نموذج الحوكمة الصينية، عبر إصلاحات مؤسسية تهدف إلى تحديث النظام الإداري ورفع كفاءته، مع التأكيد على أن «النظام الاشتراكي ذي الخصائص الصينية هو النظام الأساسي الذي يضمن التحديث صيني النمط، ويجب التمسك به وتحسينه باستمرار». ومع تصاعد التحديات الجيوسياسية، برز الأمن القومي كأولوية استراتيجية، حيث دعا البيان إلى «ضرورة تعزيز التفكير الأمني الشامل، وتحسين نظام الأمن الوطني، وتعزيز القدرة على ضمان الأمن الوطني».

في هذا الصدد، لم تغب قضايا البيئة عن جدول الأعمال، إذ تم الدفع نحو «تعزيز التنمية الخضراء والمنخفضة الكربون، وتحسين جودة البيئة الإيكولوجية» مع التركيز على الابتكار في الطاقة النظيفة. وعلى الصعيد الاجتماعي، تعهدت اللجنة المركزية بتقليص الفجوة بين الريف والمدينة، وتحسين جودة التعليم والرعاية الصحية والسكن، مؤكدة على «تحسين نظام توزيع الدخل، وتعزيز الإنصاف والعدالة الاجتماعية».

دوليا، جددت الصين التزامها بتعزيز مبادرة الحزام والطريق، في إطار سعيها لبناء «مجتمع المصير المشترك والمنفعة المشتركة للبشرية»، مع التأكيد على «تعميق التعاون الدولي وتحقيق التنمية المشتركة مع بقية دول العالم». وشددت الدورة على «التمسك بمكافحة الفساد بلا هوادة، وتعزيز بناء الحزب على نحو شامل وصارم».

تُبنى الخطط الخمسية في الصين على تراكم الخبرات وتقييم الأداء السابق، ويتم التعامل مع تطبيقها بمستوى عال من الجدية. إذ استندت الخطة الجديدة إلى تقييم شامل لنتائج الخطة الرابعة عشرة «2021 – 2025»، والتي حققت نموا اقتصاديا تجاوز التوقعات رغم التحديات العالمية. وفقا للبيانات الرسمية، بلغ الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 130 تريليون يوان، ومن المتوقع أن يصل هذا العام إلى نحو 140 تريليون يوان، بزيادة تعادل إجمالي إنتاج ثلاث مقاطعات كبيرة في الصين هي: قوانغدونغ وجيانغسو وشاندونغ. كما حافظ الاقتصاد الصيني على متوسط نمو سنوي قدره 5,5%، وساهم بنسبة 30% من النمو دوليا، ما جعله أكبر مساهم في الاقتصاد العالمي.

شكلت هذه الأرقام أرضية صلبة لبناء الخطة الخامسة عشرة «2026 – 2030» التي تهدف إلى نقل الصين من مرحلة «الاستقرار والنمو» إلى مرحلة «التحول النوعي والتمكين الذاتي» خصوصا في مجالات التكنولوجيا والابتكار وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين.

بهذا المعنى، ترسّخ الخطة الخمسية موقع الصين بوصفها قوة ذات نموذج تنموي مستقل، يجمع بين أولويات الداخل وتحديات الخارج. ومع تعزيز مفاهيم السيادة الفكرية والابتكار المحلي، تعيد الصين صياغة مفهوم التنمية والانفتاح وفق رؤيتها الخاصة، لتغدو الخطة إعلانا ضمنيا لطموح استراتيجي يزيد من وزن بكين في قلب النظام الدولي.

كيف يمكن لواشنطن أن تتعامل مع تل أبيب الآن؟!

لا يزال الاتفاق الأخير في غزّة يواجه عقبات يومية، وخصوصاً مع الخلافات التي تظهر على السطح مع كل خطوة جديدة، ويجري كل ذلك مع تكرار الخروقات "الإسرائيلية" لكن وعلى الرغم من أن الاتفاق لا يزال هشاً تظهر أمامنا جملة من المعطيات المهمة.

منذ أعلنت واشنطن عن مقترح لوقف إطلاق النار، كان واضحاً أن هناك أطرافاً داخل «إسرائيل» لا توافق على ذلك، ومع ذلك فرضت إدارة ترامب الاتفاق، لأنه ربما يكون أحسن الشرور بالنسبة لواشنطن، فاستمرار الحرب بهذا الشكل، ودون تحقيق أي نتائج ملموسة في غزّة، أو تغيير كبير في التوازنات الإقليمية، سيتحول إلى استنزاف حقيقي للمعسكر الغربي، لكن قبول الاتفاق من جانب «إسرائيل» حتى وإن كان خطوة «تكتيكية» بدأ يفعل فعله في الداخل، فاستمرار الحرب كان يحقق فرصة للكيان المأزوم لتأخير استحقاقات سياسية كبرى، ومساحة يستطيع من خلالها تنفيس أزمته التي لا يرى مخرجاً حقيقياً منها، والمشكلة بالنسبة لصناع القرار في تل أبيب اليوم، أن الإدارة الأمريكية تمارس ضغطاً كبيراً في عدد من القضايا، يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى انهيار الحكومة الحالية، على أقل تقدير. فكان هناك فرق واضح في المواقف المعلنة لحلفاء نتنياهو من أقصى اليمين، الذين رفضوا اتفاق وقف إطلاق النار، وأكدوا أن الأولوية هي لـ «القضاء على حماس» وليس إعادة الرهائن، ثم تبين لاحقاً أن المشكلة الأكبر ستكون من نصيب الضفة الغربية، إذ اشتعلت معركة حامية بين واشنطن وتل أبيب خلال الأيام القليلة الماضية، بعد أن تجاوز مشروعين لقرارين بخصوص الضفة الغربية، التصويت التمهيدي في الكنيست، الأول يقضي بتطبيق القوانين «الإسرائيلية» على جميع المستوطنات في الضفة، والثاني يركز على ضم كتلة المستوطنات «معاليه أدوميم» شرق القدس.

والمشكلة ببساطة، أن الرئيس ترامب كان قد أكد رفضه لمثل هذه الخطوات في هذا الوقت، وأشار في مقابلة مع مجلة التايمز نشرت قبل التصويت في الكنيست، قال فيها رداً على سؤال حول موقفه من الضم: «لن يحدث. لن يحدث. لن يحدث. لأنني أعطيت كلمتي للدول العربية. ولا يمكن القيام بذلك الآن. لقد حصلنا على دعم عربي رائع. لن يحدث لأنني أعطيت كلمتي للدول العربية. لن يحدث. [إسرائيل] ستفقد كل دعمها من الولايات المتحدة إذا حدث ذلك»، ورغم أن حزب نتنياهو لم يشارك بالتصويت، إلا أن قرار الكنيست جاء بمثابة إهانة علنية للولايات المتحدة، وهو ما أكد عليه نائب الرئيس جي دي فانس، الذي كان في تل أبيب أثناء التصويت، وأدلى بتصريحات من مطار بن غوريون قال فيها: «إذا كان هذا حيلة سياسية، فهي حيلة غبية جداً، وأشعر بالإهانة الشخصية منها. سياسة إدارة ترامب هي عدم السماح بضم الضفة الغربية».

استمرار الوضع الحالي سيفرض على الإدارة الأمريكية– إن كانت جادة في توجهها الأخير– أن تغير طبيعة التركيبة السياسية الحاكمة في «إسرائيل» وتبحث عن إطار أكثر مرونة وقادر على تلبية الاحتياجات الأمريكية.

عن دوافع التصعيد الأمريكي في أمريكا اللاتينية

تشهد أمريكا اللاتينية في الأسابيع الأخيرة تصعيداً عسكرياً وسياسياً غير مسبوق، يتركّز ظاهرياً على ذريعة مكافحة تهريب المخدرات، لكنه في جوهره يعكس محاولة أمريكية محمومة لإعادة فرض هيمنتها في منطقة باتت تشكل ساحة تنافس جيوسياسي متنامية. ورغم أن فنزويلا تتصدّر المشهد بوضوح، فإن قراءة التحركات الأمريكيّة بعمق، تُظهر أن كاراكاس ليست الغاية بحدّ ذاتها، بل الوسيلة الأقوى لاختبار حدود الممانعة، وإرسال إشارات إلى شركاء آخرين في المنطقة، أبرزهم الصين.

■ عناب منصور

فنزويلا رمز لتحدي واشنطن

لا يمكن فهم حجم التصعيد الأمريكي ضد فنزويلا دون إدراك البُعد الرمزي العميق الذي تمثله كاراكاس في الوعي السياسي لأمريكا اللاتينية. منذ عهد هوغو تشافيز، أصبحت فنزويلا رمزاً للتحدي الصريح للهيمنة الأمريكية، ومثالاً لقوى اليسار والسيادة الوطنية في القارة. ولذلك، فإن أي محاولة أمريكية لإضعاف أو إسقاط نظام مادورو لا تُقرأ فقط كعملية تغيير نظام، بل كمحاولة لتفكيك أحد أبرز مراكز المقاومة الرمزية في «الباحة الخلفية».

التحركات العسكرية الأخيرة شملت تحليق قاذفات استراتيجية قبالة الساحل الفنزويلي، وإعادة تفعيل قواعد عسكرية مهجورة، ونشر حاملة الطائرات «جيرالد فورد» في البحر الكاريبي، وهي لا تتناسب مع طبيعة تهديد «عصابات المخدرات»، بل تشي بحسابات استراتيجية أوسع. كما أن السماح لوكالة الاستخبارات المركزية بتنفيذ عمليات سرية داخل فنزويلا، وتنفيذ ضربات جوية لاستهداف قوارب الصيد، أدت إلى مقتل العشرات دون إفصاح عن هويات الضحايا، أو أدلة على ارتكابهم جرائم، يشير إلى أن واشنطن تستغل ذريعة الأمن لاختبار قدرتها على فرض واقع جديد.

ردُّ كاراكاس، من جهته، لم يكن تقليدياً. فدعوة مادورو للطبقة العاملة إلى «التعبئة العامة» تُجسّد استراتيجية دفاع شعبية لا تعتمد فقط على المؤسسة العسكرية، بل على تفعيل البعد الاجتماعي كحاجز أمام أي تدخل خارجي، والذي يبدو مفهوماً في إطار التصعيد العسكري الذي تقوم به الولايات المتحدة عسكرياً، وإن قامت بعمليات عسكرية برية، فسيبقى الهدف هو دفع الأمور في البلاد نحو الفوضى والانقلاب على مادورو، لذلك يستند مادورو على الدعم الشعبي لتثبيت الاستقرار في فنزويلا.

تصعيد في الأرجنتين وكولومبيا أيضاً

في الأرجنتين، يتخذ التصعيد شكلاً مختلفاً، لكنه لا يقلّ أهمية. ففي ظل انهيار اقتصادي مزمن، تقدّم واشنطن حزمة مساعدات ضخمة «40 مليار دولار»، لكنها تقيّدها بسقف سياسي واضح: تقليص التعاون مع الصين، التي باتت شريكاً تجارياً محورياً لبوينس آيرس، ومستثمراً رئيسياً في قطاعات استراتيجية، مثل: الزراعة والتعدين.

أما في كولومبيا، فالتصعيد يحمل طابعاً عقابياً صريحاً. فبعد أن خرج الرئيس غوستافو بيترو عن الخط الأمريكي التقليدي بمشاركته في تظاهرة مؤيدة لفلسطين في نيويورك، ودعوته الجنود الأمريكيين إلى «عصيان أوامر ترامب»، وطرحه فكرة «جيش عالمي لتحرير فلسطين» جاء الرد الأمريكي سريعاً: وصفه بـ «زعيم المخدرات»، وقطع المساعدات، وإلغاء تأشيرته.

المفارقة أن واشنطن، التي دعمت كولومبيا لعقود في «حربها على المخدرات»، تستخدم اليوم نفس الذريعة لمعاقبتها، لأن رئيسها تجرأ على اتخاذ مواقف سياسية مستقلة. وهذا يظهر أن ملف المخدرات لم يعد معياراً موضوعياً للأمن، بل أداة مرنة تستخدم لمعاقبة الحلفاء حين يخرجون عن السّياق المرسوم.

ما وراء التصعيد: معركة النفوذ في «النصف الغربي»

ما يجري في فنزويلا وكولومبيا والأرجنتين ليس سلسلة أحداث منفصلة، بل حلقات في معركة أوسع: معركة احتواء التمدد الجيوسياسي لقوى صاعدة، خصوصا الصين، في منطقة طالما اعتبرتها الولايات المتحدة «مجال نفوذ حصري». فكلما زاد التعاون بين دول أمريكا اللاتينية والصين، سواء في التجارة، أو البنية التحتية، أو التكنولوجيا، زادت وتيرة التصعيد الأمريكي، تحت ذرائع متنوعة لكنها مترابطة.

فنزويلا، في هذا السياق، ليست الهدف النهائي، بل الاختبار الأصعب. فإذا نجحت واشنطن في كسر رمز الممانعة في كاراكاس، فقد ينفتح الباب أمام سلسلة من التغييرات في دول أخرى، تبدأ من كولومبيا وتنتهي بالبرازيل، التي تعد الجائزة الكبرى بسبب ثقلها الاقتصادي وعلاقاتها العميقة مع الصين ودول البريكس.

لكن المقاومة، سواء الشعبية في فنزويلا، أو السياسية في كولومبيا، أو حتى الحسابات الاقتصادية المعقدة في الأرجنتين، قد تعقد هذه المعادلة. ففي عالم لم تعد فيه الهيمنة أحادية، قد لا يكون كسر رمز كافيا لاستعادة السيطرة، خصوصا إذا كان الرمز متجذرا في وعي شعبي لا يقبل بالوصاية، مهما كانت الذرائع.

انتهى الاتفاق النووي وإيران لم تعد ملتزمة بأيّ قيود

أعلنت طهران في الـ 18 من الشهر الجاري مع انتهاء صلاحية اتفاقية خطة العمل الشاملة المشتركة 2015 «الاتفاق النووي الإيراني» أنها لم تعد «ملزمة» بقيود الاتفاق فيما يتعلق بحدود درجة تخصيب اليورانيوم، أو تشغيل أجهزة الطرد المركزي، أو التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية... رغم ذلك، أكدت أنها «ملتزمة بالدبلوماسية».

■ ملاذ سعد

في حين أدان الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية التصريحات الإيرانية هذه، وحثوا إيران على استئناف المحادثات، أيدت طهران كلاً من روسيا والصين ودعتا إلى رفع العقوبات عن إيران. تسعى الولايات المتحدة إلى استئناف محادثات مباشرة مع إيران للتوصل إلى «اتفاق عادل ومتوازن» جديد، حول البرنامج النووي، حسب تعبير الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في الـ 13 من تشرين الأول الجاري، ورداً على ذلك تعلن طهران رفضها بعد تجربة المحادثات الأخيرة التي أفضت إلى حرب الـ 12 يوماً مع «إسرائيل» بقيادة ورعاية أمريكية، وقال المرشد الأعلى علي خامنئي: إن الولايات المتحدة تمارس سياسة «نفاق» مؤكداً: أن إيران ستمضي ببرنامجها النووي بشكل مستقل.

بالتوازي مع ذلك، تؤكد طهران أنها منفتحة لمثل هكذا محادثات، لكن بعد رفع لبعض العقوبات عنها بما يعيد بناء ثقة ما تجاه واشنطن، وقال وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي: «ما دامت الولايات المتحدة تتمتع بطبيعة مهيمنة، وإيران ترفض الخضوع للهيمنة، فلن تُحل المشكلة بيننا، لا نرى حالياً أي أرضية إيجابية للتفاعل مع الولايات المتحدة، لكننا قادرون على التعامل معها، وإذا تخلّت عن سلوكها الاستبدادي تجاه إيران، وكانت مستعدة لمفاوضات جادة على قدم المساواة، بنهج صادق واحترام متبادل، من أجل حل مقبول للطرفين، فلن نتخلى أبداً عن الدبلوماسية، وسنتمكن من التواصل، نحن مستعدون لأي حل حكيم».

رغم ذلك، لا يبدو أنه سيجري أي تطور بهذا الأمر على المدى المنظور، فحتى وإن أبدت واشنطن إشارات جادة لعقد محادثات آمنة دون تهديدات، أو خروقات عسكرية منها، أو من «إسرائيل» فلا تزال واشنطن متمسكة بإدخال برنامج الصواريخ الإيرانية بعيدة المدى في هذا الاتفاق، وهو ما ترفضه إيران تماماً، فضلاً عن السعي بحرمان إيران من توطين التخصيب لديها.

أفول المركز: هل لا زال هناك

من منظور مادي-تاريخي، لا يُعدّ «الغرب» جغرافيا ثابتة أو جوهراً ثقافياً، بل هو تشكّل تاريخيّ لعملية تراكم رأسمالي تحوّل إلى إمبريالي في مرحلة لاحقة. في تحليل ماركس لما أسماه «التراكم البدائي»، كان صعود أوروبا الغربية قائماً على النهب العنيف على نطاق عالمي، إذ كتب: «إن اكتشاف الذهب والفضة في أمريكا، وإبادة واستعباد السكان الأصليين، وبداية غزو ونهب الهند الشرقية، وتحويل أفريقيا إلى مرعى لصيد البشر السود، كانت جميعها تؤذن بفجر وردي لعصر الإنتاج الرأسمالي».

■ عروة درويش

هذا النهب الوحشي الشامل– وليس التفوّق الثقافي المزعوم– هو الذي أسّس النواة الرأسمالية الأولى في أوروبا. وبحلول عام 1914 كانت القوى الأوروبية قد غزت أو استعمرت أكثر من 80% من العالم، ما رسّخ «الغرب» بوصفه النواة في الاقتصاد العالمي الناشئ. أصرّ لينين في هذا السياق على أنّ شعارات الرأسمالية الليبرالية تخفي واقعاً استغلالياً، فخلف شعارات «حرية المنافسة» و«الديمقراطية» نشأت «منظومة عالمية من الاضطهاد الاستعماري والخنق المالي لأغلبية سكان العالم على يد حفنة من البلدان "المتقدّمة"».

بعبارة أخرى، مثّل «الغرب» تلك الدول الرأسماليّة «المتقدّمة» التي قامت هيمنتها على الغنائم الاستعمارية والاحتكارات المالية، لا على القيم التنويرية. وقد بلور إيمانويل والرشتاين هذا الفهم لاحقاً في إطار «نظرية النظم العالمية»، مؤكداً: أنّ الاقتصاد العالمي الحديث «منذ القرن السادس عشر» اتسم ببنية «مركز–أطراف»، برزت فيها أوروبا الغربية، وبعدها أمريكا الشمالية، كنواة مميّزة بامتلاكها الهيمنة الصناعية والمالية في تقسيم العمل العالمي.

يشير والرشتاين إلى أنّ المراكز الرأسمالية الأولى تمثلت في أوروبا الغربية، تلتها هيمنة بريطانيا ثم هيمنة الولايات المتحدة. في هذا الإطار، يُفهم «الغرب» بوصفه مركز النظام الرأسمالي العالمي، سمته التفوّق الصناعي والمالي وبقدرته على الاستفادة من علاقات التبادل اللامتكافئ. وعليه، يمكننا ماركسياً النظر إلى الغرب ومركزيته بوصفه مرحلة تاريخية في تطور الرأسمالية: موضع تراكم رأس المال المركّز، والسلطة الجيوسياسية، واستخراج الثروة الإمبريالية، مغطّى بستارٍ أيديولوجي من «الكونية» الزائفة.

الهيمنة الغربية في القرن العشرين

شهد القرن العشرين ترسّخ الهيمنة الغربية عبر التصنيع والحربين العالميتين، وإعادة تنظيم الرأسمالية العالمية بقيادة الولايات المتحدة بعد عام 1945. فبعد أن مكّنتها قيادتها الصناعية وإمبراطورياتها الاستعمارية من أن تصبح مركز الاقتصاد العالمي في القرن التاسع عشر، خرجت أمريكا من الحرب العالمية الثانية أكثر قوة، لتحوّل نصرها العسكري إلى بنية هيمنة عالمية جديدة.

بحلول عام 1945 كانت الولايات المتحدة تنتج أكثر من نصف السلع في العالم، وتحتكر نحو ثلثي احتياطات الذهب العالمية. هذه القوة الإنتاجية والمالية الهائلة جرى تقنينها سريعاً من خلال نظام بريتون وودز ومؤسساته التابعة. ففي عام 1944، وقبيل نهاية الحرب، قادت واشنطن مؤتمر بريتون وودز، الذي أنشأ نظاماً نقدياً دولياً يرتكز على الدولار القابل للتحويل إلى ذهب، وأسّس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العاصمة الأمريكية.

في الغرب كانت مؤسسات المجتمع المدني تنشر القيم البرجوازية الفردانية الاستهلاكية معاداة الشيوعية بما يضمن انقياد الجماهير وراء الاتجاه العام الذي تفرضه المجموعة المهيمنة

كانت هذه المؤسسات– إلى جانب اتفاقية «غات» للتجارة الحرة والناتو في المجال الأمني– أدوات لترسيخ القيادة الغربية، وبالأخص الأمريكية، على الاقتصاد العالمي. إذ «كرّس بريتون وودز الهيمنة العالمية للولايات المتحدة»، التي خرجت من الحرب بوصفها الدائن الأكبر وصاحبة الحصة الأعظم من الذهب.

استغل المخططون الأمريكيون هذا الموقع لإعادة بناء أوروبا الغربية «عبر خطة مارشال» ودمجها في كتلة رأسمالية بقيادتهم، محوّلين النصر العسكري إلى هيمنة اقتصادية. وكما يذكر أحد الباحثين، فإن النظام الدولي بعد عام 1945 كان «نظاماً صُمِّم خصيصا لخدمة القوى الاستعمارية السابقة، وفي مقدمتها الولايات المتحدة».

بحلول خمسينيات القرن العشرين تعافت أوروبا الغربية واليابان برعاية أمريكية، وشكّل «العالم الأول» كتلة غربية موحّدة في مواجهة المعسكر السوفييتي. غير أنّ الهيمنة الغربية لم تكن قائمة على الإكراه وحده، بل أيضاً على «الرضا» داخل المركز الرأسمالي، كما شرح أنطونيو غرامشي في نظريته عن «الهيمنة الثقافية». رأى غرامشي، أنّ الطبقة الحاكمة في المجتمعات الرأسمالية المتقدّمة تحافظ على سيطرتها لا بالقوة فقط، بل عبر «القبول العفوي» للجماهير بالنظام الاجتماعي القائم.

في الغرب، كانت مؤسسات المجتمع المدني– من مدارس وإعلام وكنائس وثقافة شعبية– تنشر القيم البرجوازية «الفردانية، الاستهلاكية، معاداة الشيوعية بما يضمن انقياد الجماهير وراء «الاتجاه العام الذي تفرضه المجموعة المهيمنة». ساعدت هذه الهيمنة الثقافية على استقرار الديمقراطيات الغربية، وتوليد قبول شعبي لسياسات الحرب الباردة، مقدّمة الرأسمالية الغربية على أنّها مرادف للحرية والحداثة. كانت، بلغة غرامشي، «قناعاً أيديولوجيا» يخفي السيطرة المادية.

وهكذا، بينما استخدمت الدول الغربية أدوات القوة الصلبة «من المظلة العسكرية للناتو إلى شروط القروض من صندوق النقد»، مارست في الوقت نفسه «القوة الناعمة» عبر تسويق نموذج الديمقراطية الليبرالية والازدهار، ما ضمن ولاء شعوبها وحلفائها. وبذلك تمكن الغرب، بقيادة الولايات المتحدة، من تحقيق هيمنة اقتصادية وثقافية في آن واحد.

في ستينيات القرن العشرين، كانت الكتلة الغربية قد بلغت ذروة تماسكها وأفضليتها الاقتصادية، إذ مكّنتها الاحتكارات الصناعية والمالية من شراء «السلم الاجتماعي» بفضل ارتفاع مستويات المعيشة للطبقة العاملة الغربية، فيما وفّر الدور الجيوسياسي الأمريكي إطاراً للهيمنة الجماعية، عبر السيطرة على النفط والمواد الخام والأسواق في العالم الثالث. باختصار، تأسست الهيمنة الغربية على مزيج من التفوق الاقتصادي والقوة المؤسسية والقيادة الأيديولوجية، رافعة شعار «الديمقراطية الليبرالية» و«حرية السوق» فيما كانت تستند فعلياً إلى رأس المال الاحتكاري وآليات مالية–إمبريالية.

تناقضات وانحلال القوة الغربية

وراء واجهة النجاح، بدأت الرأسمالية المتأخرة في المركز الغربي تُظهر تناقضاتها البنيوية العميقة التي قوضت لاحقاً هيمنتها. فوفق التحليل الماركسي الكلاسيكي، تواجه الرأسمالية دورات دورية من الأزمات– تراجع معدلات الربح، وفرط الإنتاج، وتشبع الأسواق. وبحلول أواخر الستينيات بدأ «العصر الذهبي» للرأسمالية الغربية بالتآكل، إذ تراجعت معدلات الربح، وتباطأ النمو الصناعي، وظهرت أزمات الركود التضخمي في السبعينيات.

يشير والرشتاين إلى أنّ نحو عام 1970 شهد نهاية الموجة الطويلة للانتعاش «موجة كوندراتييف» ونهاية ذروة الهيمنة الأمريكية، لتبدأ مرحلة الانكماش البنيوي.

«غرب» مُهيمن على العالم؟

وصف جيوفاني أريغي هذه المرحلة بأنها «أزمة إشارة» في مسار التراكم المهيمن: حين تتراجع الأرباح في القطاع الإنتاجي، يتجه رأس المال إلى المضاربات المالية، ما يعلن بداية أفول الهيمنة.

ومنذ السبعينيات دخلت الاقتصادات الغربية مرحلة «التصنيع المعكوس» – نقل المصانع إلى مناطق منخفضة الأجور– و«التضخم المالي» الحاد. ومع تراكم فائض رأس المال غير القابل للتوظيف المنتج، انصرفت الاستثمارات إلى الأصول المالية والعقارات والمضاربات. أشار أريغي إلى أنّ هذه «الوفرة الضخمة من رأس المال الفائض الذي لا يجد منافذ مربحة في الاقتصاد الحقيقي» أنتجت فقاعات متكررة.

بذلك تآكل الأساس الإنتاجي للغرب، وأصبح النمو معتمداً على الائتمان وتضخم الأصول و«رأس المال الوهمي». فسّر ديفيد هارفي هذه العملية على أنها بحث عن «حل مكاني» لأزمة التراكم: إذ تسعى الرأسمالية إلى تجاوز أزماتها من خلال التوسع الجغرافي، وخلق مجالات جديدة للاستثمار، غير أنّ كل حل مكاني مؤقت بطبيعته، لا ينهي التناقض بل يؤجله.

شكلت صدمات النفط عامي 1973 و1979 وانهيار نظام بريتون وودز 1971 نهاية نهائية لعصر الازدهار، وبداية لحقبة النيوليبرالية. واجهت النخب الغربية أزمة الربحية بخصخصة القطاع العام، ورفع القيود عن رأس المال المالي، وتحطيم النقابات، وفرض التقشف– أي باستعادة سلطة الطبقة الرأسمالية عبر زيادة الاستغلال.

أحيت هذه «الثورة النيوليبرالية» الأرباح مؤقتاً، وحافظت على العولمة بقيادة أمريكية، لكنها فعلت ذلك بثمن باهظ من اللامساواة والهشاشة. ففي عام 2008 انفجرت الأزمة المالية الكبرى في قلب الغرب، كاشفة هشاشة نموذج النمو القائم على الدين والمضاربات. وكما يبيّن أريغي، تمثل هذه المراحل المالية «خريف» الدورات المهيمنة– محاولة يائسة لجني الأرباح دون قاعدة إنتاجية قوية، تنتهي حتماً بالانهيار. ورأى أريغي، أن دورة الهيمنة الأمريكية دخلت مرحلتها النهائية في مطلع القرن الحادي والعشرين، وقد جسّدتها أحداث، مثل: حرب العراق وأزمة 2008 باعتبارها «نقاطاً فاصلة في أزمة الهيمنة الأمريكية».

ومن مظاهر الانحلال أيضاً، تآكل تماسك التحالف الغربي نفسه. فمنذ التسعينيات، وخصوصاً بعد عام 2000، تصاعدت الخلافات بين أمريكا وأوروبا الغربية حول التجارة والتدخلات العسكرية، وتبددت وحدة الهدف التي كانت قائمة في زمن الحرب الباردة. حتى داخل الناتو ظهرت تصدّعات: فالتفرّد الأمريكي أثار سخط فرنسا وألمانيا، ودفع المسؤولين الأمريكيين إلى وصفهما بـ«أوروبا القديمة»، في حين اتجهت واشنطن إلى استمالة دول أوروبا الشرقية الأكثر طواعية. ورأى والرشتاين عام 2014 أنّ توسيع الناتو كان وسيلة أمريكية لـ «قصّ أجنحة» أوروبا الغربية المستقلة نسبياً عبر ضم أعضاء جدد يخضعون للخط الأمريكي.

وفي الداخل الغربي، هزّت النزعات الشعبوية النظام الليبرالي، وأضعفت التعاون الدولي. فقد مثل خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وصعود اليمين الشعبوي في أوروبا، ورئاسة ترامب في أمريكا، تمرّداً على ركائز النظام الغربي «الاتحاد الأوروبي، اتفاقيات التجارة الحرة، المؤسسات المتعددة الأطراف». هذا الانكفاء الداخلي جعل التنسيق الغربي أكثر صعوبة، وتعرّضت «المنظومة الدولية الليبرالية» – التي طالما افتخرت بها النخب الغربية – لأزمة وجودية.

هكذا تضافرت أزمات الرأسمالية المتأخرة «الركود، الفوضى المالية» مع التحولات الجيوسياسية لتضعف القوة الغربية. لم يعد الغرب «ورشة العالم» ولا «مصرفه»، بل بات يعاني انقسامات داخلية وصراعات طبقية وسياسية غير مسبوقة منذ قرن.

الانتقال إلى ما بعد الغرب: صعود التعددية القطبية

مع تراجع القوة الغربية، أخذ يتبلور نظام عالمي متعدد الأقطاب، يقوده صعود الصين وعودة روسيا وتنامي نفوذ الجنوب العالمي. فقد انتقل مركز الثقل في النظام الرأسمالي من الأطلسي إلى الشرق والجنوب. تمثل التحول الأبرز في صعود الصين إلى مرتبة القوة الاقتصادية العظمى. فخلال عقود قليلة تحوّلت من موقع طرفي إلى منافس لأمريكا في الناتج المحلي الإجمالي «متفوّقة عليها وفق معيار القوة الشرائية»، وأصبحت مصنع العالم.

الأكثر من ذلك، أنّ دول «بريكس» حققت نمواً يفوق بكثير نمو مجموعة السبع. ففي عام 2023 مثلت «بريكس» 37,4% من الناتج العالمي «وفق القوة الشرائية»، متجاوزة حصة «السبع» التي بلغت 29,3%.

إنه انقلاب تاريخي إذا ما قورن بالتسعينيات حين كانت مجموعة السبع تنتج قرابة نصف الناتج العالمي. الميول واضحة: مساهمة الجنوب العالمي في الإنتاج والنمو العالمي تفوق اليوم مساهمة الغرب التقليدي، والفجوة تتسع.

سياسياً، تتجلى التعددية القطبية في سياسات خارجية مستقلة، وتحالفات جديدة خارج السيطرة الغربية. فروسيا استعادت مكانتها العسكرية والطاقوية وتتحدّى الناتو والاتحاد الأوروبي. أما الصين فأطلقت «مبادرة الحزام والطريق»، التي تربط آسيا وأفريقيا وأوروبا بشبكات بنى تحتية ضخمة، وتحدّ من النفوذ الغربي هناك. كما أنشأت دول بريكس «بنك التنمية الجديد»، وبدأت محاولات لتقليص الاعتماد على الدولار في التجارة الدولية.

إلى جانب ذلك، باتت القوى المتوسطة في الجنوب– كتركيا وإيران والبرازيل– تسعى إلى أدوار إقليمية مستقلة. تشير هذه التطورات إلى تفكك البنية القديمة «مركز– أطراف» التي كان يهيمن عليها المركز الغربي، وظهور «أشباه مراكز» متعددة للتراكم الرأسمالي والقوة الجيوسياسية تتفاعل وتتنافس فيما بينها.

رأى محللون من أمثال والرشتاين وسمير أمين أن هذه اللحظة تمثل مرحلة «نهائية» للنظام العالمي الراهن. فقد جادل والرشتاين بأننا نعيش أزمة بنيوية للنظام الرأسمالي ذاته– مفترقاً تاريخياً لم يعد النظام القديم قادراً على الاستمرار فيه، وقد يؤدي التحول إما إلى نظام هرمي جديد، أو إلى نظام عالمي أكثر مساواة. أما سمير أمين فتحدث عن «انفجار» الرأسمالية المعاصرة، ودعا إلى «فك الارتباط» للجنوب العالمي عن دوائر التراكم الغربية. وقد رحّب سمير أمين بالتعددية القطبية بوصفها فرصة أمام الجنوب لبناء مسارات تنمية مستقلة، لكنه حذّر في الوقت ذاته من صعوبة بناء «عالم متعدد الأقطاب فعلاً» لا يعيد إنتاج الإمبريالية في ثوب جديد، وشدّد على أنّ تجاوز الهيمنة الغربية يتطلّب كسر منطق العولمة النيوليبرالية– عبر التعاون بين دول الجنوب، والاعتماد الذاتي الإقليمي، وإصلاحات اشتراكية تضع الإنسان قبل الربح.

لكنهما نبّها إلى أنّ بروز التعددية القطبية داخل إطار رأسمالي لا يعني بالضرورة عالماً أكثر عدلاً أو استقراراً. فإذا أصبحت الصين أو غيرها هيمنات جديدة ضمن المنطق نفسه، فسندخل طور «إمبرياليات متعددة الأقطاب» تتنافس فيها القوى الكبرى على استغلال الأطراف.

فبعض اليساريين يحذّرون اليوم من أنّ ما نشهده ليس قطيعة مع الرأسمالية، بل «إعادة توزيع للأدوار» داخل المنظومة ذاتها، حيث تتبدّل الدول الوسيطة للعلاقات الإنتاجية دون أن تتغيّر طبيعتها الاستغلالية.

الذات الغربية التي تتفاخر بأنها منبع الحداثة تتجاهل أن ثروتها قامت لا على عبقرية أوروبا بل على مذابحها

لكنّ يساريين آخرين يرون أن تراجع الغرب قد يكون مؤشراً على شيء أعمق: احتمال نهاية النظام العالمي الرأسمالي نفسه. فقد تنبأ البعض بأنّ التاريخ لا يُعيد نفسه، وأنّ الظروف التي أدّت لوجود «مركز» تراكم ونهب غربي ليس قادراً على تكرار الأمر في أيّ مكان، وبهذا فإنّ ما يجري من تدهور الهيمنة الغربية قد يفضي إلى موت الرأسمالية نفسها، وأن القرن الحادي والعشرين قد يشهد انبثاق نظام مغاير كلياً– أكثر ديمقراطية وعدلاً.

لكن أثناء البحث عن إجابة لسؤال فيما إن كانت المرحلة المقبلة مجرّد «إعادة تموضع» داخل النظام الرأسمالي، أم تمهيداً لتحوّل يتجاوزه كلياً، علينا التأكد من أنّ لحظة التفوق الأحادي للغرب قد انتهت.

«الغرب» وبقايا الأيديولوجية

في ضوء هذا التحليل، يبدو «الغرب» اليوم مجرّد فئة أيديولوجية تحاول الحفاظ على امتيازات بالية. فالمقومات المادية التي جعلت منه يوماً مركز النظام الرأسمالي– الاحتكار الصناعي، والهيمنة المالية، والتفوق العسكري– تآكلت تحت وطأة تناقضات الرأسمالية نفسها.

ما تبقّى هو غلاف أيديولوجيّ: سردية «التفوق الحضاري الغربي» التي تفقد صلتها بالواقع. فالنخب الغربية لا تزال تتحدث عن «القيم العالمية» و«النظام الليبرالي القائم على القواعد»، فيما اقتصاداتها راكدة ومجتمعاتها منقسمة.

بررت هذه الرؤية قروناً من السيطرة. وحتى اليوم، تُستخدم لاستدامة سياسات تحمي مصالح الطبقات الحاكمة الغربية، كالتدخلات العسكرية باسم «الديمقراطية» أو شروط صندوق النقد بحجة «الاستقرار». إنها في جوهرها بقايا أيديولوجية لعصر الهيمنة الغربية المطلقة.

يُظهر التحليل الماركسي–اللينيني، أن هذه البقايا تخدم وظيفة التمويه على علاقات القوة الحقيقية. فالذات الغربية التي تتفاخر بأنها «منبع الحداثة» تتجاهل أن ثروتها قامت «لا على عبقرية أوروبا، بل على مذابحها». فمن دون نهب الذهب الأمريكي، وأجساد الأفارقة، وتوابل وآفيون آسيا، لما وُجد «تفوق غربي» أصلاً.

بذلك يمكن القول: إن النواة الإمبريالية الغربية كانت مرحلة في تطور الرأسمالية، وهي اليوم في طور الزوال. ومع دخول النظام في أزمته البنيوية وظهور قوى جديدة، يغدو خطاب «استعادة عظمة الغرب» مجرد حنين أيديولوجيّ لزمن مضى. نرى شعارات النخبة الحاكمة الأمريكية اليوم كمثال، لتشي بعجز الولايات المتحدة عن فرض قواعدها خارجياً، أو الحفاظ على العقد الاجتماعي داخلياً.

تاريخياً، ورغم الفجاجة الناجمة عن التكرار المستمر للمقولة، يبدو أننا نعيش ما أسماه غرامشي «الأزمة العضوية»: القديم يحتضر والجديد لم يولد بعد، وفي هذا الفراغ تتكاثر أشباح الأيديولوجيات البائدة. يدعونا التحليل الجدلي إلى إدراك أنّ «الغرب» كان نتاجاً لتطور غير متكافئ للرأسمالية، وأنّ «انحلاله» الراهن لا يعكس تراجعاً إقليمياً فحسب، بل تحولاً بنيوياً في النظام العالمي.

إعادة كتابة التاريخ... بين الجهل والتوظيف السياسي

أثار تعديل منهاج مادة التاريخ لتلاميذ التعليم الأساسي في سورية موجةً من ردود الأفعال المتباينة، ولا سيما فيما يتعلق بالتغييرات التي طالت قضايا تاريخية حساسة، مثل وسم شهداء السادس من أيار في دمشق وبيروت بأنهم «عملاء»، ووصف ما عُرف بالثورة العربية الكبرى بأنها مجرد «تمرد»
لم تقتصر هذه التوصيفات على تغيير بعض المصطلحات، بل عكست في العمق قراءة جديدة لتاريخ المنطقة، تقلب المفاهيم والبديهيات رأساً على عقب، وتمزج بين الجهل بالتاريخ وتوظيفه لخدمة مواقف سياسية آنية.

■ رمزي السالم

ظاهرة في سياقها التاريخي

إن توصيف المنهاج المعدل للثورة العربية الكبرى عام 1916 بأنها «تمرد» أو «صناعة إنكليزية» يتجاهل الجوهر الحقيقي لظاهرة انبثقت من رحم واقع مأزوم عاشتهُ الإمبراطورية العثمانية في سنواتها الأخيرة. فالثورة لم تكن اختراعاً أجنبياً، بل استجابة طبيعية لتراكم طويل من الاستبداد والتهميش والقمع، وللفجوة العميقة بين مركز السلطنة وأطرافها التي عانت من التمييز والإقصاء.

في مطلع القرن العشرين كانت الإمبراطورية العثمانية قد دخلت طور الشيخوخة السياسية والإدارية؛ تهاوت أركانها تحت وطأة الانقسامات القومية والطائفية وتداعيات الحرب العالمية الأولى. ومع عجزها عن مواكبة التحولات العالمية في الإدارة والاقتصاد والعلم، بدا انهيارها مسألة وقت. وفي مثل هذا المناخ المضطرب كان طبيعياً أن تبحث الشعوب عن هويتها وعن حقها في تقرير مصيرها.

من رحم هذا الواقع تولد الوعي القومي والوطني، لا من غرف المخابرات البريطانية أو الفرنسية، بل من صميم معاناة الشعوب التي سئمت الاستبداد. ولم يكن جمال باشا السفاح، أحد أبرز وجوه الحكم العثماني في المشرق، سوى التعبير الأوضح عن ذلك الاستبداد حين علّق مشانق الأحرار في بيروت ودمشق، لتتحول دماؤهم إلى الشرارة الأولى في الوعي الجمعي العربي.

الدور البريطاني

التاريخ لا يُصنع في فراغ. فالقوى الكبرى، وعلى رأسها بريطانيا، كانت تتابع عن كثب ما يجري في الشرق من خلال شبكات الجواسيس والمستشرقين والزعامات المحلية.

أدركت بريطانيا باكراً أن الإمبراطورية العثمانية تتآكل من الداخل، وأن الشعوب الواقعة تحت سلطانها ستنتفض عاجلاً أم آجلاً. فاختارت الاستثمار في هذه الظاهرة كعادتها، تماماً كما وصف المثل الإيرلندي:« **إذا رأيت زوجين يتشاجران في الصباح، فاعلم أن إنكليزيا كان ضيفهما الليلة الماضية**»

لقد كان الدور البريطاني في الثورة العربية الكبرى دور المستثمر الذكي الذي يركب الموجة الصاعدة ويحاول توجيهها لمصلحته. فالظاهرة ذاتها كانت نابعة من حاجة حقيقية إلى التحرر، لكن القوى الخارجية كانت تحاول تطويعها لخدمة مشاريعها. وحين اندفع العرب وشعوب المنطقة نحو الاستقلال، كانت بريطانيا وفرنسا تضعان اللمسات الأخيرة على اتفاقية سايكس– بيكو التي قسمت المشرق إلى مناطق نفوذ.

وهكذا ما إن انتهت الحرب العالمية الأولى حتى وجدت هذه الشعوب نفسها أمام واقع جديد، رحل الاستبداد العثماني ليحلّ مكانه استعمار أوروبي بثوب حديث وأدوات أكثر دهاءً. فرضت بريطانيا زعامات ونخباً تقليدية تدين لها بالولاء، فتم تفريغ الزخم التحرري من مضمونه الحقيقي ولو مؤقتاً. ومن هنا فإن وصم رجالات الثورة العربية الكبرى «بالعمالة للإنكليز» يمثل تبسيطاً مجحفاً وتزويراً للتاريخ.

هؤلاء الرجال، رغم تباين رؤاهم، كانوا أبناء عصرهم، تحركهم رغبة صادقة في الخلاص من الاستبداد، وإن لم يدركوا حينها حجم التعقيد الدولي الذي كانت تديره بريطانيا من وراء الكواليس.

هؤلاء الرجال الذين أسسوا لبدايات الوعي القومي والسياسي تجاوزوا منذ أكثر من قرنٍ كل أشكال الدجل الطائفي الذي يمزق أوطاننا اليوم ويطيح بالسردية المقيتة التي لا ترى في تاريخنا سوى طوائف وجماعات متحاربة

نحو وعي تاريخي موضوعي

الوعي التاريخي الموضوعي يقتضي قراءة تلك المرحلة بعين نقدية منفتحة لا بعواطف متشنجة. فالثورات ليست أحداثاً نقية أو معزولة، بل صيرورات اجتماعية تتقاطع فيها المصالح الداخلية والخارجية.

حتى لو لم تحقق الثورات أهدافها كاملة، فإنها شكلت لحظة وعي تحرري أصيل، ومقدمة لتأسيس فكرة الدولة القومية المستقلة. إن الخلط بين الظاهرة الأصلية واستثمارها اللاحق هو ما يجعل بعض القراءات الحديثة مجحفة بحق رجالات الاستقلال الذين دفعوا حياتهم ثمناً لحلم الحرية.

امتداد للخطاب الاستشراقي

إن محاولات إعادة كتابة التاريخ – كما يفعل جهابذة تعديل المناهج – ليست سوى امتداد حديث للنزعة الاستشراقية القديمة التي لا ترى في شعوب المنطقة سوى أدوات تدور في فلك القوى الكبرى. هذا النمط من التفكير يلغي الإرادة المحلية ويعيد إنتاج خطاب الوصاية والاستعلاء.

كما تكشف المؤسسات التي تدار بالولاءات السياسية، لا بالكفاءة الوطنية، عن عجزها عن إدارة الذاكرة الجماعية بروح جامعة، فتعمق الانقسام بدل تجاوزه.

نحو رؤية معاصرة

تاريخ المنطقة يثبت أن شعوبها — عرباً وتركاً وكرداً وفرساً — تشكل فضاءً حضارياً واحداً، يجمعها التاريخ والجغرافيا والمصير المشترك. ويمكن لهذا الفضاء أن يتحول إلى سوق اقتصادية وثقافية متكاملة، تقوم على التعاون والتفاعل الإيجابي بعيداً عن التبعية من جهة، وعن عقلية الإقصاء من جهة أخرى. فالمصالح المشتركة لا تُبنى على العزلة، بل على الشراكة والتوازن، والمنطقة قادرة — إذا تحررت من الاستبداد الداخلي والهيمنة الخارجية معاً — على المساهمة في بناء عالم أكثر عدلاً وإنسانية.

الدرس الأخير

تكفي نظرة إلى قائمة شهداء السادس من أيار لتكشف بؤس الخطاب الطائفي الراهن؛ فقد ضمت القائمة المسلم والمسيحي والدرزي، في تجسيد بليغ لفكرة الوطن المشترك والانتماء العابر للطوائف.

هؤلاء الرجال الذين أسسوا لبدايات الوعي القومي والسياسي تجاوزوا منذ أكثر من قرن كل أشكال الدجل الطائفي الذي يمزق أوطاننا اليوم، ويطيح بالسردية المقيتة التي لا ترى في تاريخنا سوى طوائف وجماعات متحاربة.

أجنبيّان في شينجيانغ الصينية: هذا ما شاهدناه من حياة «الإيغور»

تحت عنوان «رجلان أجنبيان يدخلان صالون حلاقة في شينجيانغ» كتب الصحفي البرازيلي والمحلل السياسي بيبي إسكوبار، عن جولة قام بها مؤخراً مع أحد أصدقائه في إقليم شينجيانغ الذاتي الحكم في الصين.

■ بيبي إسكوبار
تعريب وإعداد: ياسمين دمشقي

في البداية من المفيد التذكير بالأهمية الاستراتيجية لإقليم شينجيانغ الويغوري الذاتي الحكم، والتي تفسّر جزئيًا اهتمام الدعاية الغربية في اختلاق الروايات وإثارة الفتن والمبالغات حوله. يقع هذا الإقليم في أقصى غرب الصين، ويتمتع بحكم ذاتي وهو جزء من التقسيم الإداري الأول في البلاد. تأسست المنطقة في عام 1955، وتبلغ مساحتها حوالي 1,66 مليون كيلومتر مربع، مما يجعلها واحدة من أكبر الأقاليم الصينية من حيث المساحة. ويتميز الإقليم بموقعه الاستراتيجي كبوابة تجارية بين شرق آسيا ووسطها وجنوبها، وتحدّه ثماني دول منها كازاخستان وأفغانستان وطاجيكستان.

يروي إسكوبار وصاحبُه: على طريق الحرير الجنوبي – نحن على الطريق في جنوب شينجيانغ، بعد رحلة شاقة ذهابا وإيابا في تاكلامكان، عبر الكثبان الرملية، لزيارة «القبيلة المفقودة» وقرية دالياتيوي، في قلب الصحراء، ثم نعود إلى فندقنا العصريّ الرائع في واحة يوتيان. إنه منتصف الليل الآن، وقد انتهينا للتوّ من وليمة الطعام الأويغوري الشهيرة، ولم يتبقّ لنا سوى شيء واحد: الحلاقة.

من مزايا السفر في شينجيانغ لتصوير فيلم وثائقي بدعم من فريق إنتاج أويغوري متميّز – بمن فيهم سائقون – أنهم يعرفون كلّ شيء. يقول أحد السائقين: «لا مشكلة، يوجد صالون حلاقة على الجانب الآخر من الشارع». في الواقع، إنه شارع يتلألأ عند منتصف الليل. المحلات لا تزال مفتوحة. الحياة مستمرة كالمعتاد في أويغورستان.

مع صديقي كارل زها، عبرنا الشارع وتوجهنا إلى صالون الحلاقة فقط للانغماس في تجربة رائعة من الحياة «الأويغورية»، بفضل حلّاقين شابَّين ومساعدهما، وهو طفل أنيق يستمتع بلعبة فيديو على هاتفه الذكي ويبدو أنه يعرف كلّ شيء عن المنطقة.

يُخبروننا بكل شيء عن روتينهم اليومي، وسير أعمالهم، وتكاليف المعيشة، والرياضة، والحياة في الواحة، وملاحقة الفتيات، وتوقعاتهم للمستقبل. لا، ليسوا لاجئين من معسكرات الاعتقال. ولا عبيدا تحت وطأة العمل القسري. ساعة ونصف معهم، وستحصل على درجة الدكتوراه في الدراسات الاجتماعية الأويغورية، مباشرة. مع ميزة إضافية وهي الحصول على قصّة شعر «كارل» وحلاقة ذقني «أنا» بأقل من 10 دولارات في الواحدة صباحاً.

كنا مستعدين لليوم التالي على الطريق، حيث أكملنا رسميا رحلة طريق الحرير الثلاثية: الحرير واليشم والسجاد، حيث نشاهد كيف تُصنع في واحة خوتان الأسطورية منذ قرون.

يقول إسكوبار ساخرا: على طول طريق الحرير الشمالي، كنا نبحث بلا انقطاع عن عبيد العمل ومعسكرات الاعتقال، لكي نُبلغ عنها أجهزة الاستخبارات الغربية. ثم، في طريقنا من كوتشا إلى أكسو، رصدنا سيّدة بين حقول القطن المترامية الأطراف.

بدأنا بالدردشة، وسرعان ما اكتشفنا أنها لم تكن تجمع القطن، بل كانت في الواقع تُمهد الطريق في مزرعة القطن لآلة لكي تدور ثم تبدأ بجمع القطن بطريقة مُؤتمَتة. أخبرتنا كل شيء عن حياتها اليوميةً؛ كانت من الأويغور المحليين، تعمل في حقول القطن الخاصة هذه لما يقرب من عقدين من الزمن، تعيش مع عائلتها براتب جيد. لم ترَ في حياتها معسكر عمل قسري أو اعتقال.

لقد تمت دعوتنا إلى منازلهم الواسعة ذات الساحات الكبيرة والعنب المزروع على السطح؛ وذهبنا إلى حفلتي زفاف، واحدة بسيطة نسبيا في فندق أربع نجوم، والأخرى أشبه بإنتاج بوليوودي في أفضل مطعم في كاشغر.

تحدثنا إلى الحلّاقين والخبازين وتجار البازار ورجال وسيدات الأعمال. تذوقنا مأكولاتهم الشهية بشغف؛ نعم، يكمن معنى الحياة في طبق «لغمان» المثالي، مع خبز النان كطبق جانبي.

على طريق الحرير القديم

هذا يقودنا إلى بعض الجوانب الجيواستراتيجية والجيواقتصادية المثيرة للاهتمام فيما يتصل بطريق الحرير القديم.

قليلٌ جداً من الناس، باستثناء كبار العلماء والمخططين الاقتصاديين حول شي جين بينغ، يعلمون أنّ اللاعب الرئيسي في اقتصاد طريق الحرير، وخاصةً خلال عهد أسرة تانغ، من القرن السابع إلى القرن العاشر، كان أسرة تانغ نفسها. كان الأمر، قبل كل شيء، يتعلق بتمويل «المناطق الغربية» آنذاك في مواجهة عسكرية جادّة ضد الأتراك الغربيين.

كان هناك تبادلٌ مستمرٌ للغزوات والخسائر. على سبيل المثال، خسرت سلالة تانغ واحة كوتشا بالغة الأهمية أمام التبتيين بين عامي 670م و692م. وكانت النتيجة: زيادة الإنفاق العسكري. في عام 740، أرسلت سلالة تانغ ما لا يقل عن 900 ألف خيط حريري سنويا إلى أربعة مقرات عسكرية في المناطق الغربية: هامي، وتورفان، وبيتينغ، وكوتشا «جميعها واحات رئيسية على طريق الحرير». وهذا يُشير إلى دعم الاقتصاد المحلي.

تُخبرنا بعض التواريخ كيف تغير السيناريو الجيوستراتيجي باستمرار. لنبدأ بأوائل القرن التاسع، عندما بدأ الأويغور فعليا حكم تورفان. في ذلك الوقت، التقى الكاغان الأويغوري بمعلم من «صغديانا» – الأراضي المحيطة بسمرقند – عرّفه على المانوية، الديانة الآسرة التي أسسها ماني في بلاد فارس في القرن الثالث، والتي تنص على أن قوى النور والظلام تتصارع باستمرار للسيطرة على الكون.

ثم اتخذ كاغان الأويغور قرارا مصيريا؛ فلقد اعتنق المانوية وسجّلها في لوح حجري ثلاثي اللغات «الصغدية والأويغورية والصينية».

المسيرة الطويلة من البوذية إلى الحكم الذاتي

كانت الإمبراطورية التبتية قوية جدا في أواخر القرن الثامن. في ثمانينيات القرن الثامن، انتقلوا إلى قانسو، وفي عام 792م غزوا تورفان. في عام م803، استعاد الأويغور تورفان. لكن الأويغور الذين كانوا لا يزالون يعيشون في منغوليا هُزموا على يد القرغيز عام 840م، وانتهى الأمر ببعضهم في تورفان، وأسسوا دولة جديدة: خانات الأويغور، وعاصمتها مدينة غاوتشانغ، التي سعدت بزيارتها أخيرا.

حينها فقط، أصبحت تورفان أويغورية، مستخدمة اللغة الأويغورية، لا الصينية، في التجارة. واستمر ذلك لقرون. كان الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على المقايضة، حيث حلّ القطن محلّ الحرير كعملة. دينيا، في عهد سلالة تانغ، كان سكان تورفان مزيجًا من البوذيين والطاويين والزرادشتيين، وحتى المسيحيين والمانويين. في أوائل القرن العشرين، عثر علماء آثار ألمان على كنيسة صغيرة، كدليل على المسيحية الشرقية، يعود مقرها إلى بلاد الرافدين، وكانت السريانية لغة طقوسها، خارج الأسوار الشرقية لغاوتشانغ.

وهكذا، أصبحت المانوية لفترة من الزمن الديانة الرسمية للدولة الكاخانية الأويغورية. كان فنُّهم استثنائيا للغاية. ومع ذلك، لم يبق سوى لوحة كهفية مانوية واحدة – في كهوف بيزكليك الخلابة. دَفعتْ 500 يوان لشرف رؤيتها، بمساعدة باحث أويغوري شاب واسع الاطلاع. يعود سبب اختفاء الجداريات الفنية المانوية إلى أنّ خاقانية الأويغور قررت في عام 1000م اعتناق البوذية بالكامل، متخلّية عن المانوية.

سياسيا، استمرّ التناحر والتبادل دون هوادة: وهذا تاريخ أصيل لطريق الحرير. في عام 1209م، هزم المغول خاقانية الأويغور في تورفان، لكنهم تركوا الأويغور وشأنهم. في عام 1275، تحالف الأويغور مع قوبلاي خان الأسطوري. لكنّ الفلاحين المتمردين أطاحوا بالسلام المغولي وأسّسوا سلالة مينغ في القرن الرابع عشر: لكن تورفان، بشكل ملحوظ، بقيت خارج حدود الصين.

دخول الإسلام

تاريخ حاسم هو عام 1383م: فتح شيدر خوجا، المسلم، تورفان وأجبر الجميع على اعتناق الإسلام، وهذا لا يزال قائما حتى اليوم. ظاهريا على الأقل: عندما تسأل سكان بلدات الواحات في شينجيانغ إن كانوا مسلمين، فإنّ الكثيرين، وبشكل مؤدّب، يرفضون الإجابة. يبقى الماضي البوذي في اللاوعي الجماعي ظاهريا، في أطلال غاوتشانغ الرائعة.

ظلت شينجيانغ، في جوهرها، مستقلة عن الصين حتى عام 1756، عندما سيطرت عليها جيوش سلالة تشينغ. خلال رحلتنا الشهر الماضي، كنا في منتصف الذكرى السبعين لتأسيس منطقة شينجيانغ الأويغورية الذاتية الحكم. كانت شينجيانغ بأكملها مغلفة بأعلام حمراء ولافتات تحمل الرقم 70.

هذا هو مستقبل «المناطق الغربية» السابقة: كمركز جيوستراتيجي غني بالطاقة، ومتعدد الثقافات والأديان، ومركز طريق الحرير الجديد للصين «المزدهرة بشكل معتدل».

الإقليم الويغوري الذاتي الحكم من أكبر أقاليم الصين مساحةً ويتميز بموقعه الجيوستراتيجي الغني بالطاقة والمتعدد الثقافات والأديان ومركز لطريق الحرير الجديد للصين

المشاركة السياسية في سورية اليوم... ضرورة وجودية وليست ترفاً!

*** السلوك العملي للسلطة الجديدة يظهر ميلها نحو الاستئثار وإغلاق باب المشاركة**
*** الاستئثار لا يشمل القطاع السياسي فقط، بل ويمتد للاقتصادي والإداري**
*** الحوار الوطني يتحول إلى فرصة ضائعة لأنه كان شكلياً وغير ملزم**
*** الناس تجتمع لمواجهة مشاكلها، وحين تُحجب السياسة، تجتمع الناس على أسس ما قبل وطنية «قومية، دينية، طائفية»**
*** التجمع على أسس ما قبل وطنية، يعني تفجير السلم الأهلي ووحدة البلاد، ويعني الدمار الاقتصادي والأمني والسياسي**
*** المشاركة المطلوبة سياسية وليست تجميعاً طائفياً أو قومياً أو عشائرياً**

أثبتت الأشهر العشرة الماضية، وبالممارسات الملموسة، أن السلطة الجديدة تميل إلى تحجيم أي مشاركة اجتماعية كانت أم سياسية في حل المشكلات القائمة وفي التصدي للمسؤوليات الكبرى المختلفة التي تواجه البلاد وأهلها.

بين المؤشرات الواضحة على الميل نحو الاستئثار وعدم المشاركة، يبرز ما يلي:

أولاً: صياغة الإعلان الدستوري دون تشاور مع السوريين، وبما يصب في تغييب فصل السلطات لمصلحة تركيزها بيد السلطة التنفيذية، ناهيك عن غياب أي ذكر للديمقراطية «أي سلطة الشعب بالشعب ومن أجل الشعب»، وإطالة الفترة الانتقالية إلى 5 سنوات كاملة تكون فيها إدارة البلاد هي بالشكل نفسه الذي اختارته السلطة الجديدة، أي دون مشاركة السوريين الآخرين.

ثانياً: اختزال مهمة الحوار الوطني العام، إلى مؤتمر شكلي إلى حد بعيد، وبساعات عمل محدودة، وبتوصيات غير ملزمة، وإيقاف الأمر عند هذا الحد، رغم أن التوصيات نفسها تقول بضرورة استكمال الحوار وتوسيعه.

ثالثاً: تعيينات «مجلس الشعب» التي اقتصرت على مشاركة ما لا يزيد عن 7000 سوري من أصل أكثر من 25 مليوناً، وهؤلاء الآلاف السبعة تم اختيارهم من السلطة نفسها عبر لجنة الانتخابات المعينة وعبر المحافظين المعينين؛ ما يعني أن فرصة حقيقية لتوسيع مشاركة الناس في إدارة أمورهم، قد جرى التخلي عنها لمصلحة التحكم والاستئثار.

رابعاً: تحت ذريعة «فلول» تارة، وتحت ذريعة تخفيض النفقات تارة أخرى، جرى ويجري فصل وإبعاد وتحييد عشرات الآلوف من موظفي جهاز الدولة في مختلف القطاعات، ويحل محلهم، وبشكل جزئي، موظفون جدد على أساس الولاء لا الكفاءة؛ وهو أمر لا ينتقص من حقوق الناس فحسب، بل ويوقع البلاد في فوضى إدارية وتنظيمية كبيرة، يرى الناس آثارها في مختلف القطاعات.

خامساً: عمليات الاستئثار ومنع المشاركة، تمتد من القطاع السياسي والإداري إلى القطاع الاقتصادي أيضاً؛ حيث يجري وضع اليد على عمليات الاستيراد والتصدير بأشكال مباشرة وغير مباشرة، ما يؤدي بعدد كبير من المنتجين الصغار والمتوسطين إلى الإفلاس وإغلاق معاملهم وورشاتهم، ناهيك عن الضرر الذي يلحق بالتجار بمختلف أنواعهم... ويترافق ذلك مع سياسات مالية تقطع الطريق على أي عمليات استثمار إنتاجية، مع ارتفاع التكاليف الهائل، وانعدام القدرة الشرائية لدى الغالبية الساحقة من السوريين.

سادساً: يجري التعامل مع «مناطق تقسيم الأمر الواقع»، أي المناطق التي لا توجد فيها سيطرة مباشرة للسلطة الجديدة، بمنطق هو تركيب من السياسي الجزئي والأمني، ومن خلال التفاوض مع الدول الخارجية بالدرجة الأولى، وليس من خلال السعي للوصول إلى مشاركة فعلية في تحديد شكل الدولة الجديد وطريقة إدارتها... وهذا الأمر عدا عن أنه يحرم البلاد من موارد بشرية وطبيعية، فإنه يعقد الوضع السياسي والأمني والاقتصادي للبلاد، ويزيد من دور ووزن وتأثير عمليات التخريب الخارجي، خاصة «الإسرائيلية».

المشاركة تعني تفعيل طاقات السوريين المختلفة بعيداً عن مبدأ الولاء وعلى أساس الكفاءة أولاً وقبل كل شيء وفتح الباب واسعاً أمام مساهمة السوريين في توحيد بلادهم بوصفهم أسياداً أحراراً فيها

اجتماع سياسي وليس «مكوناتي»!

الناس حين تواجه أزمات وأوضاعاً صعبة، كالتي نواجهها اليوم، تلجأ إلى تجميع قواها؛ فإما أن يتم التجميع على أسس وطنية جامعة، أي على أسس سياسية تتطلب بالضرورة عملاً سياسياً وطنياً وحريات سياسية ومشاركة سياسية ونشاط سياسي، أو تجتمع على أسس طائفية وقومية ودينية وعشائرية حين يغلق أمامها باب السياسة. الطريقة هذه في تجميع الناس، أي على أسس تحت وطنية، هي وصفة مثالية لتدمير وحدة البلاد وسلمها الأهلي، ولتدمير ما تبقى من اقتصادها، ولتوسيع مجال التدخلات الخارجية... ولنا في تجربة عبد الناصر عبرة لا يجوز القفز فوقها... فعبد الناصر أخطأ خطأ فادحاً حين منع الحياة السياسية وألغى الأحزاب، وفي سنواته الأخيرة أدرك خطأه وحاول تصحيحه، ولكن الثمن كان قد دفع بالفعل، في كل من مصر وسورية... وربما ما تزال سورية تدفع الثمن حتى يومنا هذا.

وعليه، فإن تمويه عملية المشاركة السياسة، عبر جعلها مستندة إلى تمثيلات طائفية وقومية ودينية وعشائرية، هو عملية قاتلة وضارة، سواء كانت تجري بشكل «تجميلي» كما هو الأمر حتى اللحظة، أو بشكل فعلي أي عبر تكريس حالة من التحاصص الطائفي القومي الديني في البلاد...

المطلوب بالمقابل هو مشاركة سياسية حقيقية، على أساس قوى سياسية عابرة للأديان والطوائف والقوميات، ولها برامج وطنية شاملة قادرة على توحيد السوريين وجمعهم بغض النظر عن أي انتماء فرعي...

ضرورة وليست ترفاً

التجربة السورية، بما فيها تجربة بشار الأسد وأبيه، تعلمنا أن المشكلة والأزمة كلما كانت أكبر، فإن الحاجة إلى المشاركة السياسية والاجتماعية لحلها تكون أكبر؛ فما أوصل البلاد إلى الدمار الذي هي فيه، هو بالضبط عمليات الاستئثار ومحاولات التحكم بالسلطة والثروة بعيداً عن المجتمع، وبالضد من مصلحة المجتمع وغالبيته المفقرة التي تتجاوز 90% من السوريين، وتنتمي لكل القوميات والأديان والطوائف والمذاهب.

ما يوجد على المحك اليوم، ليس مستقبل هذه السلطة أو تلك، وليس حصة هذه المجموعة أو تلك من البلاد وسلطتها وثرواتها، بل مصير البلاد نفسها، ووجودها، ووحدتها السياسية والجغرافية، وسلمها الأهلي. وهذه أمور لا يمكن التعاطي معها دون أوسع تفاهم وتوافق بين السوريين، بحيث يشعر كل سوري بأنه مواطن مكتمل المواطنة بغض النظر عن دينه أو طائفته أو قوميته أو أي انتماء جزئي آخر. المشاركة تعني تفعيل طاقات السوريين المختلفة بعيداً عن مبدأ الولاء، وعلى أساس الكفاءة أولاً وقبل كل شيء، وتعني فتح الباب واسعاً أمام مساهمة السوريين في توحيد بلادهم بوصفهم أسياداً أحراراً فيها، لا تابعين ولا رعايا.

الطريق للقيام بذلك واضح: المؤتمر الوطني العام الذي ينبغي أن يكون بمثابة جمعية تأسيسية، وتنفيذ جوهر خارطة الطريق الموجودة في القرار 2254؛ أي مشاركة حقيقية وليس على أسس طائفية ومكوناتية، ودستور دائم وصولاً لانتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة يقرر فيها الشعب السوري مصيره بنفسه، ويوحد بلاده بشكل فعلي ويفتح الطريق لإعادة إعمارها حقاً وفعلاً...